جامعة اليرموك

كلية الـآداب

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

رسـالة بعنــوان:

دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن

دراسـة ميدانية على النقابـات المـهنيــة فــي الأردن

The Role of Professional Syndicate in Promoting Political Participation in Jordan

إشراف

أ.د عبد الخالق الختاتنة

إعداد الطالب

علي محمود بني عامر

رسالة مقدمةلقسم علم الاجتماع بكليةالآداب جامعةاليرموك كمتطلب تكميلي لنيل درجةالماجستير في علم الاجتماع

٢٠١٤م

قرار لجنة المناقشة

الرسالة بعنوان : دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الاردن

إعداد الطالب : علي محمود محمد بني عامر

إشراف الأستاذ الدكتور عبدالخالق الختاتنة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الآداب – قسم علم الاجتماع /جامعة اليرموك

وتألفت لجنة المناقشة من أعضاء هيئة التدريس التالية أسماؤهم :-

الأستاذ الدكتور عبدالخالق الختاتنة		مشرفا ورئيسا
الأستاذ الدكتور فهمي الغزوي		عضوا
الأستاذ الدكتور عبدالحكيم الحسبان		عضوا

الإهداء

أهدي هذه الرسالة التي عرفتني بمعنى الوقت المثمر الذي لم يهدر ، وأضافت لي العلم والمعرفة .

إلى روح والدي الأب الذي أفنى كل أيام حياته ليسعد أبناءه عليه رحمة من الله ، وإلى الغالية على قلبي أمي أطال الله عمرها ،

وإلى زوجتي التي كانت دوماً معي أثناء إعدادي لهذه الرسالة وإلى غاليتي و صغيرتي وابنتي كنده ،

كما أهدي هذا العمل إلى أخواني وأخواتي جميعاً ، وإلى كل من أحب هذا البلد وعمل عملاً وأتقنه ليرضي الله وليرضي ضميره ،وإلى كل الأيادي التي تمتد لتعطي .

علي محمود بني عامر

كلمة شكر

الحمد لله العليم الخبير ، الحمد لله الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير ، ونحمده معترفين بالعجز والتقصير ، ونشكره على ما أعاننا عليه ويسر لنا بفضله كل عسير .

قال صلى الله عليه وسلم "ما أتى الله أحداً علماً إلا أخذ عليه الميثاق أن لا يكتمه ".

أتقدم بكل ما بوسعي من فرح غامر وامتنان لأشكر كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل المتواضع ، خاصة مشرفي الأستاذ الدكتور عبد الخالق الختاتنة ، وأساتذتي في قسم علم الاجتماع – جامعة اليرموك ، جامعتي التي أحب ، التي غادرتها طالب علم ، وعدت إليها طالباً للعلم أيضاً ، بين نخبة من علماء الاجتماع الذين أكنّ لهم كلّ احترام وتقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني وشجعني لإتمام هذه الدراسة ، وإلى جميع الزملاء طلبة قسم علم الاجتماع ، جامعة اليرموك ، وإلى كل منتسب للنقابات المهنية في الأردن كان غيوراً على بلده الأردن .

ابتدأ رسالتي باسم الله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم عدد كل حرف كتب ويكتب أبد الآبدين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

﴿والحمد لله ربّ العالمين﴾

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	أسم الجدول	الصفحة

ملخص الرسالة

الملخص باللغة العربية :

بني عامر ، علي محمود ، دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن . دراسة سوسيولوجية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ،(المشرف أ .د .عبدالخالق الختاتنة) .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن ، حيث تكون مجتمع الدراسة من أعضاء النقابات المهنية في الأردن ، وتكونت عينة الدراسة من (٢٤٠)مبحوثاً من أعضاء نقابات الأطباء، المهندسين ونقابة المحامين ، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة ،مستخدماً العينة القصدية أو الغرضية .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للنقابات المهنية دوراً في التأثير على القيادات السياسية في الأردن من خلال استخدام وسائل تستخدمها للضغط على الحكومة لتحقيق هذا ، حيث تقوم بتنظيم احتجاجات واعتصامات وترفع مذكرات وبيانات ضاغطة تستخدمها للتأثيرعلى القيادات السياسية .

كذلك أظهرت النتائج أن هناك مشاركة في صنع القرار السياسي للنقابات المهنية حيث متابعة الأوضاع السياسية العامة وتقديم اقتراحات لعمل إصلاح سياسي في الأردن ، وقد أدت الاعتصامات والمسيرات والمحاضرات التي تنظمها النقابات والدعوات المستمرة التي تتعلق بالإصلاح السياسي وحقوق الإنسان إلى نشر ثقافة الديمقراطية والوعي بالحقوق العامة للأفراد في المجتمع الأردني .

وبينت الدراسة كذلكوجود معوقات تعيق النقابات المهنية في أن يكون لها دور أكثر فاعلية في المجال السياسي ، حيث تضارب المصالح الشخصية بين النقابيين أنفسهم والخلافات الداخلية داخل النقابات المهنية هذا مع العقبات التي تضعها الحكومة للحد من مشاركة النقابات في الشأن السياسي ، وللتضييق على تخطي الدور المهني الذي أنشئت من أجله .

Abstract

Bani Amir, Ali Mahmud "The Professional of Trade Syndicate in Promoting Political Participation in Jordan: a Sociological Study", Yarmouk University, Faculty of Arts and Literature, Department of Sociology (Supervisor: Prof. Abd Al-KhaliqKhatatneh).

This study aimed at determining the role of professional syndicates in enhancing the political participation in Jordan, the population of the study consisted of the members of the professional syndicates, and the study sample included (240) subjects from the syndicates of doctors, engineers and lawyers. The researcher applied the method of social scanning of the sample, using the systematic sampling method.

The findings of the study showed that professional syndicates have an important role in influencing the political leaders in Jordan through the use of means used in building pressures on the government in order to achieve their goals, through sit-ins And political statements and other means used in influencing the political leaders.

The findings showed also that there is a participation in making political decisions by the syndicates related to public policies and providing proposals for political reforms in Jordan, and the participation in sit-ins and demonstrations as well as lectures and the consistent calls for political reforms and human rights, which aims at creating a democratic culture and awareness about public rights of individuals in the Jordanian society.

The study showed also that there are obstacles that hinder the professional syndicates from playing an effective role in the political domain, which is due to the conflict of interests between the members of syndicates and the internal conflicts within the syndicates, in addition to the obstacles created by the government for weakening the participation of syndicates in politics, and for restricting the professional role ,for which syndicates were created in the first place.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

- المقدمة
- أهمية الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- مصطلحات الدراسة

المقدمـة :

تعتبر المشاركة السياسية من أساسيات الديمقراطية، بحيث لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دونما التطرق إلى مشاركة من أفراد المجتمع في صنع القرار واتخاذه ، بذلك تكون المشاركة السياسية لأفراد المجتمع مؤشراً لنجاح العملية الديمقراطية، ومبدأ ديمقراطي تقوم على أساسه المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات ،وتكون دعامةً للأفراد في المجتمعات المعاصرة للمساهمة في حركة تنمية المجتمع وعاملاً من عوامل تقدمه ،وشرطاً من شروط وجود قاعدة اقتصادية تنموية تسهم في رقي وتقدم المجتمع ، ونتاج إسهام المواطن في ممارسة حقوقه المدنية والسياسية ابتداء من الانضمام للأحزاب ، والاتحادات المهنية ، والنقابية ، والجمعيات المدنية، والإضرابات والاحتجاجات ، والترشيح للمناصب العامة وتوليها ، ولا تعني المشاركة السياسية المشاركة بالمفهوم الضيق بشكل مباشر ، لكن قد يكون لها وجه آخر كالإصلاح الاجتماعي والديمقراطي والانتماء للمجتمع وكذلك المواطنة الصالحة .

تبدأ المشاركة السياسية من التنشئة السياسية للفرد ابتداء من المرحلة التي يكون فيها طفلاً إلى مرحلة تكتمل فيها التنشئة لتصل إلى النضج السياسي ، من منطلق أن التنشئة السياسية عملية مستمرة لا تتوقف عند ظرف معين ، لكن هي نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال مع توسيع المشاركة للوصول لمرحلة تكون فيها ظاهرة قلة المهتمين سياسياً ضئيلة ، حيث تتيح الأنظمة السياسية الداعمة للمشاركة السياسية مساحات أكبر من الحرية ، واحترام منظومة حقوق الإنسان وا ٍجراء انتخابات حرة وتنافسية ، وبالتالي تتيح قدر واسع لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية وعملية صنع القرار السياسي ،وتكون محصلة هذا قرارات أكثر صواباً ، حيث تكون انعكاساً لحاجات المشاركين ،ويكون هناك تقبلاً لهذه القرارات ، هذه المشاركة تؤدي إلى المزيد من الاستقرار في المجتمع،فالقرارات التي تكون صادرة بإرادة الشعب

تضفي شرعية على النظام السياسي القائم ، إضافة إلى تقبله من قبل العامة _عامة أفراد المجتمع _التي ترى أنه سيكون لها لا عليها .

والمجتمع المدني بمفهومه الحديث وليد المجتمع الأوروبي ،حيث كان مخالفاًونداً لما هو كنسي ، ثم تحول إلى صراع مع الدولة وسلطانها بسبب ملكيتها المطلقة وحكمها العسكري (المعايطة، ٢٠١٠: ١٥٧) ، وفي القرن العشرين طرح (جرامشي) مسألة المجتمع المدني باعتباره ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيدلوجي، منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيدلوجية (سقف الحيط ، ٢٠٠٥ : ١٠).

ويأتي دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة ، والطرق الواجب إتباعها لإيصال أفكار ومطالب أفراد المجتمع ، وترويج ثقافة المشاركة في الحياة السياسية ، كونها واحدة من الحقوق المشروعة لأي فرد من أفراد المجتمع في أن يكون له دور في أن يتابع ويشارك في القضايا السياسية التي تدور داخل المجتمع الذي ينتمي له ،وهذا يتطلب توفير بيئة آمنة لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز قدرتها ولتأخذ دوراً فاعلاً كشريك قادر في عملية رسم السياسات العامة ، وبناء القدرات المؤسسية لمواجهة المشكلات القائمة ،والدعوة الدائمة لإجراء انتخابات ومراقبتها مع ممارسة التأثير على صانعي القرار لتعديل القوانين الخاصة بالانتخابات ، والتي تبقي على الصورة المعروفة لهذه الانتخابات بحيث تكون الديمقراطية بناء ً على هذه الصورة شكلاً بلا روح ، وهذا يتعارض مع الديمقراطية التي تمارس في الدول المتقدمة، هذا مع قيام منظمات المجتمع المدني بدورها التي أنشئت من أجله من حيث تقديم الواجب المناط بها .

وفي الأردن ظهرت منظمات المجتمع المدني مع بداية تأسيس الدولة ، حيث تعتبر الجمعيات الخيرية أول منظمات المجتمع المدني التي ولدت مع ولادة الدولة ، وبعدها ظهرت النقابات المهنية التي تعتبر جزء من منظمات المجتمع المدني ، حيث كانت نشأتها في بداية الخمسينيات من القرن الماضي بقرار حكومي لتتحمل أعباء تنظيم مزاولة المهنة ، أو لإظهار صورة مجتمع ديمقراطي في الأردن دون أن يحسب أن تحرشاً سياسياً سيأتي منها في يوم من الأيام ، وقد مارست دورها بمساحة أكبر من الحرية منذ تأسيس أول نقابة في الأردن ، نقابة المحامين،ثم تأسست نقابة الأطباء والمهندسين وباقي النقابات المهنية ،وقد أخذت دوراً سياسياً لأسباب سياسية كانت تعيشها البلاد ،وظهرت بعد النقابات المهنية منظمات مجتمع مدني أخرى مثل : اتحادات الطلبة هذا بعد العام ١٩٨٩ ، الذي يعتبر بداية للانفراج السياسي في الأردن ، فمارست الأحزاب نشاطاتها بصورة علنية بعد أن كانت تمارس نشاطها بصورة غير علنية (صحيفة الحوار المتمدن،ليث زيدان ،٦ /٢٠٠٧/٧) ، فأصبحت منظمات المجتمع المدني _ عدا النقابات المهنية _تلعب دوراً هاماً في القطاع العام بعد غياب وتهميش لدورها لفترات طويلة ، حيث عادت لتتولى هذه المنظمات صياغة المطالب التي مهدت للمزيد من الانفراج السياسي ، مما أسفر عنه التعبير عن القضايا التي تهم الصالح العام .

فالنقابات المهنية لها دور كبير في تقدم المجتمع وازدهاره، حيث أن كل نقابة تخضع إلى قانون خاص بها،تضم تحت مظلتها أعداداً كبيرة ممن يحملون مؤهلاً علمياً في نفس التخصص ، ومنذ نشأتها لها موقف سياسي من كافة الأحداث الوطنية والعربية والإسلامية من خلال لجان عاملة منبثقة عنها ،خاصة بعد تسعينيات القرن الماضي الذي شهد أحداثاً وطنية وقومية كان للنقابات المهنية مواقفها الداعمة لهذه القضايا،مما يعطيها دعماً جماهيرياً ويوسع قاعدتها

الشعبية ، واختلف هذا من نقابة لأخرى ،حيث تعتبر نقابتي المهندسين والمحامين الأكثر نشاطاً من باقي النقابات المهنية كنقابة الأطباء مثلاً .

وقد حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على النقابات المهنية في الأردن منذ تأسيسها والدور الذي لعبته في تعزيز المشاركة السياسية ،متزامناً هذا مع أحداث كانت البلاد تعانيها وأزمات عربية كان الأردن متأثراً منها ، كل هذا جعل الساحة السياسية الأردنية غير مستقرة ، مما أدى إلى اتباع السياسة الحازمة بسبب الأوضاع السياسية المتأزمة التي كانت تعصف بالبلاد والبلدان المجاورة ، ولتجاوز المحن التي كانت تمر بها البلاد والأمة العربية ، فكانت النقابات المهنية المتنفس الوحيد لمن يريدون الحرية والديمقراطية ، فكانتدعوتها الدائمة والمطالبة المستمربإطلاق الحريات وإلغاء الأحكام العرفية وإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة ، وبالتالي بلورة مفهوم الديمقراطية ، خاصة في بداية تأسيسها وحتى بداية التحول الديمقراطي في الأردن ، رغم أنه وبعد هذا لم ينته الدور الذي كانت تقوم به النقابات المهنية لأن الأحزاب لم تتمكن من تحقيق الدور الذي انتظر منها طويلاً .

ورغم هذا إلا أنها _النقابات المهنيةتواجه مضايقات من قِبَل الحكومة التي تضع قيوداً على نشاطها النقابي من خلال القوانين التي تحد من عملها ، إضافة لهذا تركيبة المجتمع الأردني التي تجعل من النقابات المهنية مؤسسة مهنية فقط ، ليس لها دور سياسي فاعل ومؤثر كما ينتظر منها، تساعد في توجيه المجتمع نحو الديمقراطية (العزام ، ٢٠٠٦ : ٣٧٢)حتى وإن واجهتها تحديات ومضايقات فإنه يناط بها دوماً تقديمها فعالية مهنية وتنموية وسياسية كونها واحدة من مؤسسات المجتمع التي تضم في صفوفها شريحة كبيرة تحمل مؤهلات علمية لها دور فاعل في التنمية والتقدم والرقي للحاق بركب المدنية الحديثة .

حتاول هذه الدراسة الوقوف عند النقابات المهنية وا إلقاء مزيداً من الضوء عليها لما لها من دور فاعل في الحياة السياسية في الأردن خاصة في بداية تأسيسها كما سنرى لاحقاً .

وتحتوي على أربعة فصول لمحاولة الإلمام بالموضوع بالشكل المطلوب كالآتي :

الفصل الأول : خلفية الدراسة ، وتحتوي على : مشكلة الدراسة ، أهداف الدراسة ، أهميتها ، مفاهيم الدراسة وصعوبات الدر اسة .

الفصل الثاني : الإطار النظري ، الدراسات السابقة ونظرية الدراسة ، حيث تم تناول مواضيع : المجتمع المدني ،نشأة النقابات المهنية عالمياً ، ونشأتها في الأردن ، المشاركة السياسية ، المشاركة السياسية للنقابات المهنية في الأردن منذ تأسيسها ، كذلك تناول الفصل نظرية الدراسة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة .

الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للدراسة ، وتحتوي على : منهجية الدراسة ، مجتمع الدراسة والعينة ، أدوات جمع البيانات ، صدق الأداة ، ثبات الأداة ، تصحيح الأداة ، إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة .

الفصل الرابع : النتائج ومناقشتها ، ويحتوي على تحليل النتائج ومناقشتها ، ثم عرض النتائج ، التوصيات ، الملاحق .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم النقابات المهنية كقوة لها دور فعـّال في المجتمع ، هذه القوة التي نشطت وتعددت في الأردن منذ تأسيسها ، حيث أنها تقوم بدور مهني ، سياسي ، تنموي ، في الوقت الذي كانت الأحزاب لا تتمكن من ممارسة عملها بسبب التضييق عليها ، أو لأسباب قد تعزو إلى عدم وضوح أهداف هذه الأحزاب وبالتالي عدم قدرتها على ضم أعضاء بنسب عالية إلى صفوفها.

فالنقابات المهنية واحدة من منظمات المجتمع المدني ، فمن الأحزاب _ والتي تسعى للوصول للسلطة _ ، إلى المنظمات النسائية والجمعيات ، إلى مركز حقوق الإنسان، فبعد أن تراجعت قبضة الدولة عن التضييق على ممارسة هذه المنظمات نشاطها بشكل عام والنقابات المهنية بشكل خاص ، وبعد أن تم حل رابطة الكتاب الأردنيين في السابق ، عادت لتمارس نشاطها مما فتح المجال للنقابات المهنية ممارسة دورها المناط بها .

تسلط هذه الدراسة الضوء على ما قدمته النقابات المهنية في الحياة السياسية منذ النشأة وفي مراحل فرض الأحكام العرفية ، والتضييق على الحريات ، والتعبير عن القضايا التي تهم المجتمع ، والدور المناط بالنقابات المهنية لزيادة فاعليتها في نشر الثقافة الديمقراطية وصنع القرار السياسي بالأردن.

ومن الملاحظ أن الدراسات التي تناولت الدور السياسي قليلة نسبياً ، وقد كان طرحها للدور السياسي للنقابات المهنية من مبدأ المعارض لقرارات حكومية ، لكن هذه الدراسة تحاول الكشف عما أثمرته هذه المعارضة وهذا التدخل بالشؤون السياسية من فائدة لإحداث تنمية سياسية وتغيرات كان المجتمع بحاجة إليها .

مشكلة الدراسة :

تشير الدراسات السابقة التي تناولت المشاركة السياسية لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام والنقابات المهنية خاصة إلى أن مشاركة هذه النقابات المهنية _ التي تعتبر أحد مكونات المجتمع المدني _في صنع القرارات السياسية ،ومشاركتها أيضاً في حق تقرير المصير ، وتوجيه المجتمع نحو التقدم والازدهار في أي مجتمع دليل رقي هذا المجتمع ، وعلى أنه قد وصل إلى مرحلة متقدمة في الديمقراطية ، ويعتبر كذلك مشاركتها السياسية دليل على الاعتراف بحرية تكوين هذه النقابات وعلى قيامها بدورها في ظل حرية الرأي ، حيث أن من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها النقابات المهنية _ حيث تضم نقابتا المعلمين والمهندسين فقط ما يزيد على مئتي ألف عضو _ خدمة أعضائها وفي نفس الوقت خدمة المجتمع ، فهي شريك رئيسي في العملية التنموية ، حيث تضم بين صفوفها الأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين والممرضين ... إضافة إلى هذا ضرورة مشاركتها السياسية ، واهتمامها كذلك بالقضايا الوطنية والقومية التي تهم المجتمع والأمة ، ليدنو المجتمع نحو الديمقراطية الحقيقية وليصبح في مصاف الدول المتقدمة .

ولقد تناولت الدراسات المجتمع المدني والنقابات المهنية كجزء منه باعتباره دعامة من دعامات المشاركة السياسية ومشارك فعال في تعزيز المشاركة السياسية ، حيث يختلف هذا من مجتمع لآخر حسب النظام السياسي المسيطر وتبعاً للمجتمع نفسه .

وستتطرق الدراسة الحالية للمشاركة السياسية للنقابات المهنية في الأردن باعتبارها دولة نامية حيث تفتقر لمقومات الدول المتقدمة في كل النواحي ،وباعتبارها حديثة في تطبيق النهج

الديمقراطي مقارنة مع الدول المتقدمة ، من حيث بحث تأثير النقابات من الناحية السياسية والاجتماعية والعلاقة بين النقابات المهنية والحكومة .

وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية "دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن " ، بمعرفة : تأثير النقابات المهنية على القيادات السياسية ، ودور النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن ، ودور النقابات المهنية كذلك في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني ، ومدى مساهمتها في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة ، ومن جانب آخر الإطلاع على المعوقات التي تعيق النقابات المهنية من أن يكون لها دور في المشاركة السياسية في الأردن .

أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط المزيد من الضوء على النقابات المهنية وهي إحدى منظمات المجتمع المدني في الأردن والتي تضم : نقابة المحامين ، نقابة المهندسين الأردنيين ونقابة المهندسين الزراعيين ، نقابة الأطباء ، نقابة الفنانين، نقابة المعلمين، نقابة الصحفيين ونقابة الأطباء البيطريين، نقابة الجيولوجيين ، نقابة الممرضين والممرضات، نقابة الصيادلة ونقابة أطباء الأسنان ، والتي شهدت التاريخ السياسي للأردن منذ تأسيسها ، متتبعة الأحداث التي عصفت بالوطن والأمة ورد َة الفعل السياسية التي كانت نتيجة هذه الأحداث، وتبحث هذه الرسالة أيضاً وبشكل مباشر بدور هذه النقابات في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن ، والتعرف كذلك على النقابات الأكثر نشاطاً في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن .

وبشكل أكثر دقة تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- التعرف على دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية في الأردن .

٢- الكشف عن الدور الذي تقوم به النقابات المهنية في تعزيز المشاركة بصنع القرار السياسي في الأردن .

٣- الكشف عن دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني .

٤- التعرف على الدور الذي تسهم به النقابات المهنية في توعية أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة .

٥- التعرف على المعوقات التي تحول دون أداء النقابات المهنية دورها في المشاركة السياسية في الأردن .

تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي والذي مفاده ، ما دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن ؟ ، ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية .

١- ما تأثير النقابات المهنية على القيادات السياسية في الأردن ؟

٢- هل ساهمت النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني ؟

٣- هل تساهم النقابات المهنية في توعية أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة ؟

٤- ما الدور الذي تقوم به النقابات المهنية في تعزيز المشاركة بصنع القرار السياسي في الأردن .

٥- ما المعوقات التي تحد من الفعالية السياسية للنقابات المهنية في الأردن .

مفاهـــيم الدراســـــــــة :

أولاً :المـفاهيـــم النظـرية:

١- المجتمع المدني:

مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف (سعد الدين ابراهيم في مصطفى حمارنة، ١٩٩٥ : ٥) .

ويعرف (Gold) المجتمع المدني بأنه : "مجموعة كاملة من الفئات الاجتماعية التي تسعى لتعمل بشكل مستقل عن الدولة مثل : مؤسسات الأعمال الخاصة ، النقابات العمالية ، الاتحادات المهنية والهيئات الدينية "(٣: ١٩٩٠, Gold).

ويعرف (المعايطة) منظمات المجتمع المدني بأنها: مؤسسات نشاط وعمل غير رسمي، تطوعي (اختياري) غير ربحي ، هادف، يضم جماعة من الأفراد، أو الفئات الاجتماعية التي تتمتع بوعي متقدم للدفاع عن حقوق وقضايا إنسانية عامة، وتحت مسميات مختلفة، أو تنظيم يمتلك نشاطاً إنسانياً محدوداً (المعايطة، ٢٠١٠: ١٥٠) .

وهي أيضاً مجمل المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية ، والسياسية، والثقافية غير الحكومية، وغير الإرثية، والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة ، ومن مسؤولياته تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في المجال العام (شعبان، ٢٠٠٩: ٣٤).

٢- المشاركة السياسية:

العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع ، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة. (جلبي، ١٩٨٢: ٥٢٩).

وعرفها (مكلوسكي) بأنها تشير إلى: "الأنشطة الإدارية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في اختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر"(أبراش ، ١٩٩٨ : ٢٣٨).

وعرفها المنوفي :"حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة"(شحاتة، ١٩٩٦: ١٧) .

٣- النقابات المهنية :

تعرف موسوعة السياسة النقابة بأنها: جمعية تشكل لأغراض المفاوضة الجماعية أو المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض حالات معينة(الكيالي ، ١٩٩٠ : ٦٠٤) .

وقد عرفت موسوعة السياسة أيضاً النقابات المهنية بأنها عبارة عن : إتحاد للمشتغلين في مهنة أو صناعة أو حرفة مرتبطة بعضها ببعض ،بهدف حماية مصالح العمال والحرفيين والدفاع عن حقوقهم وتحسين ظروف عملهم (الكيالي ، ١٩٩٠ : ٦٠٤) .

٤ – الديمقراطية:

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الديمقراطية: حيث تستخدم بعدة معان فهي شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموعة من المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي ،تطبيقاً لحكم الأغلبية، وهو ما يطلق عليه الديمقراطية المباشرة، وهناك أيضاً الديمقراطية النيابية، وهناك الديمقراطية القانونية ، وكلمة ديمقراطية تستخدم لوصف أي نظام سياسي واجتماعي دونما اعتبار إذا كانت الديمقراطية بالمعاني الثلاثة السابقة أم لا، وهي نظم تعرف بالديمقراطيات الاجتماعية والشعبية (الكفارنة، ٢٠٠٩: ١٧) .

والديمقراطية:توفير مساحة أكبر لحكم ذاتي لمنظمات المجتمع المدني ، والسماح بحرية التعبير والاحتجاج ، والحصول على ضمانات قانونية للأفراد ، والطعن والإحتجاج ، ووجود حكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة (Lins &Stepan , ١٩٩٦ :٣) .

والديمقراطية كذلك : النظام الذي يوفر الفرص الكاملة لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن توجهاتهم السياسية ، والاجتماعية ، وذلك من أجل المشاركة في عملية صنع القرار، وقيامهم بأعمال حكوماتهم (البرصان، ٢٠٠٠: ٧٦) .

ثانياً : التعريفات الإجرائية :

١- **منظمات المجتمع المدني** هي : مؤسسات غير رسمية، أردنية ، لها أهداف عامة تقوم على خدمة أعضائها وخدمة المجتمع مثل: الجمعيات الخيرية المنتشرة في كل أنحاء الأردن ، ومركز حقوق الإنسان، النقابات المهنية كنقابة المحامين والمهندسين ...الخ .

٢- **المشاركة السياسية** : وهي أنشطة سياسية تشارك بها النقابات المهنية وتتمثل في متابعة القرارات السياسية والاعتراض عليها ، وتقديم اقتراحات سياسية للمسؤولين،والمشاركة في الانتخابات النيابية وا إشاعة الديمقراطية وبالتالي التأثير على صناع القرار السياسي .

٣- **النقابات المهنية** : هي أنشطة قانونية شرعية تقوم بها جماعة تشترك في مجال ومهنة معينة بهدف تعزيز المشاركة السياسية من خلال تدريب الأعضاء على الالتزام بشروط العضوية والاستماع للرأي الآخر والمشاركة في الانتخابات ودفع الاشتراكات المالية ، وعلى الصعيد الخارجي المشاركة في المسيرات وا إلقاء الخطب والمشاركة في الأنشطة السياسية ومراقبة القرارات السياسية .

٤- **الديمقراطية** : حصول الفرد على حقوقه التي توفر له الحياة الكريمة، و حقه في الاعتراض على القرارات التي تصدر عن الجهات الرسمية ، والتي تكون في غير مصلحة المجتمع ، هذا مع أن يكون في المجتمع حرية رأي وحرية تعبير واحترام للحريات العامة مع تحقيق العدالة الاجتماعية للأفراد .

٥- **الحقوق العامة** : وهي الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل فرد من أفراد المجتمع على السواء ، وتكون من واجبات الدولة ويجب أن توفرها ، كحقه في الأمن ، العيش الكريم ، العدالة الاجتماعية ، والصحة والتعليم وباقي الحقوق الأساسية للأفراد.

الفصـــــــــــل الـثـــانـــــــــي

الإطـــــــار الـنـظـــري

أولاً : النقابات المهنية إحدى مؤسسات المجتمع المدني

ثانياً : نشأة النقابات المهنية

ثالثاً : المشاركة السياسية

رابعاً : الدور السياسي للنقابات المهنية

أولاً : النقابات المهنية إحدى مؤسسات المجتمع المدني :

المجتمع المدني (Civil Society) :

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى التحول الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث عن انتهاء أزمنة العصور الوسطى (العلوي وآخرون، ١٩٩٢: ٤١).

وتعود نشأة المجتمع المدني إلى أوروبا، فهو وليد المجتمع الأوروبي، حيث انه كان نداً لما هو كنسي، ثم تحول إلى صراع مع الدولة وسلطاتها بسبب ملكيتها المطلقة التي كانت سائدة أو العسكرية (المعايطة، ٢٠١٠: ١٥٧).

وقد ظهر مصطلح المجتمع المدني قديماً عند الرومان (عبد الوهاب ، ٢٠١٣ :٧) ، وهو مأخوذ من المدينة ، حيث أنه نتاج لمراحل مرت بها البشرية ويشير إلى التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية .

وقد تكرر ذكر المجتمع المدني في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وقد استخدمه جون لوك بعد الثورة الإنجليزية في العام (١٦٨٨) ،وبعده هوبز وروسو وهيجل ، حيث كثر تداول ذكره بعد الانتقال من عصر الظلام في أوروبا وحكم الكنيسة والحكم العسكري إلى عصر الدولة الحديثة ، وتعتبر نقابة (التضامن) في بولندا في العام (١٩٨٢) أول من طرحت نفسها باعتبارها أحد تنظيمات المجتمع المدني (عبد الوهاب ، ٢٠١٣ :٧) .

ويرى الجابري (١٩٩٢) ، أن مقابل المجتمع المدني هو المجتمع البدوي ، حيث أن المضاد للمجتمع المدني هو المجتمع القبلي .

والمجتمع المدني الأوروبي هو المجتمع المتحضر الذي يبعد سلطة العسكر والكنيسة والدولة المتسلطة ،وعربياً ظهر المجتمع المدني في الثمانينات في دول المغرب العربي ، حيث ارتبط المفهوم بالتفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية في دول : تونس والجزائر ، فهذا المصطلح يستبعد المؤسسات الاجتماعية التقليدية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والحكم العسكري والمؤسسات الحكومية ويبقي في إطاره مؤسسات العمل التطوعي ومؤسسات الحداثة والديمقراطية والتعددية وتقبل الاختلاف والتنوع (عبد الوهاب ، ٢٠١٣ :٨-١٢)

ومن أبرز المسميات التي تطلق على المجتمع المدني بالإضافة إلى المجتمع الأهلي اسم "القطاع الثالث" والقطاع المستقل، والمنظمات غير الحكومية، وكلها تصنف مؤسسات غير إرثية، حيث أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة (عبدالوهاب ، ٢٠١٣ : ٩) .

والمجتمع المدني: (جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة منها:

- أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني وتتمثل بالأحزاب السياسية.
- غايات نقابية، وتدافع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة والارتفاع بمستوى المهنة.
- غايات ثقافية: كما في اتحادات الكتاب والمثقفين.
- غايات اجتماعية: كالجمعيات الخيرية.

والعناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية ، والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الثقافية والاجتماعية (ياسر: ٧-٨، www.qassimg.com) .

وفي مكان أخر عرف المجتمع المدني على أنه : (كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة وكذلك "النسق السياسي المتطور الذي يتيح صيرورة تمأسسة مراقبة المشاركة السياسية (العلوي وآخرون، ١٩٩٢: ٧٩).

فالمجتمع المدني يقوم بدور فاعل في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم ، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وبناء المؤسسات والإعلاء من شأن أفراد المجتمع (ثابت، ١٩٩٩: ٢٠) .

وقد ربط (جرامشي Gramsci) ، مفهوم المجتمع المدني بمفهوم الهيمنة (Eqemonia/ heqemony) ، مقابل السيطرة، فمفهوم المجتمع المدني عند (جرامشي) هو: مفهوم الاتحادات الطوعية والمؤسسات المدنية القائمة على التواصل العقلاني، وقد انطلق في تنظيره لمفهوم المجتمع المدني من تجربته في تنظيم المجالس العمالية عام ١٩١٩ في مدينة (تورينو)، (بشارة، ١٩٩٦: ١٦٨ -١٦٩) .

وبذا فان في المجتمع المدني وظيفة هي الهيمنة ، ويتم القيام بها بواسطة المثقفين، وفي المجتمع السياسي وظيفة أخرى هي وظيفة السيطرة المباشرة، أو القيادة وهي : التي يكون التعبير عنها من خلال الدولة والسلطة القضائية، وقد طور (ألتوسير) هذا حيث قال: أن السيطرة تتم بواسطة الأجهزة الأيدلوجية من جانب وأجهزة الدولة من جانب ثان، فبالأولى تكون السيطرة المباشرة، وقوام الأولى هو البيروقراطية ومختلف أجهزة الدولة الإدارية والاقتصادية والجيش، وقوام الثانية:الحزب والنقابة و الجمعيات المختلفة (العلوي،١٩٩٢: ٦٣-٦٤) .

ويرى سعد الدين إبراهيم أن منظمات المجتمع المدني تنطوي على ثلاثة مقومات :

١- **الفعل الإداري الحر:** حيث أن المجتمع المدني يتكون بالإدارة الحرة لأفراده، غير الجماعة القريبة كالأسرة والعشيرة والقبيلة .

٢- **التنظيم الجماعي:** المجتمع المدني هو:مجموعة التنظيمات كل تنظيم فيها بضم أفراداً اختاروا عضويته بمحض إرادتهم ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها وقبولها ممن يؤسسون التنظيم .

٣- **ركن أخلاقي سلوكي:** وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين حيث الدفاع عن مصالح منتسبيها المادية والمعنوية (حمارنة ، ١٩٩٥: ٥) .

فالمجتمع المدني فضاء مفتوح للتنافس والصراع ولتفاعل العلاقات الاجتماعية والسياسية والفكرية من أجل بناء علاقة الفرد بالدولة ولتحقيق المواطنة على أساس العقلانية والتعددية ومبادئ حقوق الإنسان والمفاهيم الحضارية(سليمان صويص في عريب الرنتاوي، ٢٠٠٣: ١٠٣) .

فالمجتمع المدني منظمات غير حكومية ،فهي إرادات أفراد وهيئات خاصة من أجل تحقيق مصلحة مشتركة ، وتتمتع بشخصية معنوية وا رادة ذاتية ، وتتوفر فيها الصفات التالية :

١- الدولية : حيث أن المنظمة غير الحكومية تتجاوز الحدود الوطنية لدولة المقر ، حيث تتصل علاقاتها بمنظمات ومؤسسات مماثلة تخدم غاياتها .

٢- الإرادة الذاتية :حيث تتمتع بإرادة ذاتية تستقل بها عن إرادات الأعضاء المنتمين لها ، وتصدر قراراتها باسم المنظمة كوحدة قائمة بذاتها .

٣-الاستمرارية : حيث أنشئت لتستمر ولا يقترن وجودها بفترة زمنية محددةنظراً لأن المصالح أو القضايا التي قامت من أجلها مستمرة .

٤- اتفاق التأسيس : ويتم في هذا الاتفاق تحديد أهداف المنظمة ومقاصدها ، وكذلك أجهزة المنظمة ووظائف كل منها ، إلى جانب موضوعات التمويل والعقوبة ، وعلاقتها بالمنظمات المماثلة بالخارج (المصالحة ، ١٩٩٦ : ٤-٥) .

وقد طرأ تطور على مفهوم المجتمع المدني :

١ - أن ما كان يستخدم كمفهوم مجرد للتمييز بين الطبيعي والمدني، وبين مجال العام ومجال الخاص، وبين السياسي والثقافي، قد أصبحمفهوماً يدل على فاعل اجتماعي محدد، ومجسد في منظمات وهيئات تملك من القوة والمواردوا ٍمكانيات النفوذ ما يمكن أن يتجاوز بكثير ما تملكه العديد من الدول.

٢ - أن هذا المفهوم قد شهد طفرة عميقة منذ القرن التاسع عشر الذي يشكل مرجعيته الرئيسية بالنسبة للعديد من الباحثين. فقد كان يشير إلى تلك النشاطات التي ترتبط بالمصالح الخاصة، والتي تشكل لهذا السبب مصدر التضارب والنزاع واللاعقلانية والفوضى الاجتماعية. وكان مبرر الدولة الحديثة ومشروعيتها هي ما تقدمه من اتساق في المصالح وتنظيم عقلاني لها يضمن السلام والاستقرار والمصلحة العامة، ومن هنا الوطنية، وبالتالي يضمن الأمن والنظام.

وهذا هو الأصل في بناء مركزية الدولة منذ القرن التاسع عشر، بوصفها مركز الوحدة والانتماء والتواصل والتسويات والعقود المجتمعية الثابتة وبالتالي أداة التقدم والازدهار في جميع الميادين أيضا : في الحريات والحقوق وفي الخدمات المادية والإداريةمعاً (غليون ، ٢٠٠١) .

وعن نشأة المجتمع المدني في الأردن، فقد ظهرت مؤسسات المجتمع المدني منذ تأسيس الدولة، حيث اتسعت وتطورت أهدافها ، وزاد عدد أعضائها ، هذا مع ازدياد واضح لنشاطها وللدور المجتمعي والتنموي الذي تقوم به هذه المؤسسات ، حيث تقوم جنباً إلى جنب مع الجهات الرسمية لتقديم خدماتها إلى كافة شرائح المجتمع ، فهي الشريك الحقيقي للدولة في تحمل أعباء التنمية ، وقد ظهر المجتمع المدني بشكل واسع بعد اندماج المجتمع الأردني والفلسطيني بداية الخمسينات، حيث ظهرت الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الخيرية .

وقد بدأ العمل الاجتماعي في الأردن تطوعياً ، من خلال الجمعيات الخيرية التي تشكلت في الفترة من عام ١٩١٢-١٩٣٥ ، بموجب قانون الجمعيات العثماني ، ثم ظهرت العديد من الجمعيات الخيرية بموجب قانون الجمعيات الأردني لعام ١٩٣٦ .

أما عن التطور التاريخي للمجتمع المدني في الأردن فيعتبر الوضع الراهن للمجتمع المدني هو محصلة خمس مراحل من التطور التاريخي :

المرحلة الأولى : ١٩٢١ -١٩٤٨ ، وفي هذه المرحلة كان الشكل السائد للتنظيم الاجتماعي هو الرابطة العشائرية ، وقد ظهر في هذه الفترة الجيل المبكر للمنظمات المدنية الأردنية ولم يزد عددها عن خمسين منظمة ، مثل الغرف التجارية ، والجمعيات الاجتماعية ، النوادي الرياضية والثقافية والسياسية والأحزاب السياسية ومحاولات لتنظيمات عمالية ونقابية .

المرحلة الثانية : ١٩٤٨ – ١٩٦٧ ، حيث أدت الحرب العربية الإسرائيلية إلى فقدان معظم الأراضي الفلسطينية ، وخرج مئات الألوف من اللاجئين ، أدى هذا إلى تضاعف عدد سكان الأردن ، وانعكس هذا على المجتمع المدني ، حيث نشأت الجمعيات الخيرية والحركة التعاونية ، والنقابات المهنية والعمالية ، وقد اتسمت هذه الفترة بغياب علني للأحزاب السياسية وفرض للأحكام العرفية .وقد تميزت الانتخابات التي جرت في السنوات : ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ ، بغياب المنافسة السياسية وأثر المناخ السياسي على بنية المجتمع المدني في الأردن ، فاختفت الأحزاب السياسية والتنظيمات النسائية والطلابية وبعض النقابات العمالية ، وزاد عدد النقابات المهنية ليصبح عددها سبع نقابات .

المرحلة الثالثة : ١٩٦٧ –١٩٨٩ ،وفي هذه المرحلة زاد عدد النقابات المهنية وانخفض عدد النقابات العمالية ، هذا مع ارتفاع عدد الجمعيات الخيرية ، بشكل عام تميزت هذه الفترة بانتعاش للمجتمع المدني (الحوراني ، أبو رمان ،٢٠٠٤ : ٢٣–٤٠) .

ومن مكونات المجتمع المدني في الأردن:

١- الأحزاب السياسية.

٢ -الجمعيات الاجتماعية والخيرية.

٣ - النقابات المهنية.

٤-الروابط والهيئات والثقافية.

٥-منظمات البيئة.

٦-الأندية الرياضية والشبابية.

٦-منظمات حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية.

٨-المنظمات النسائية.

٩-النقابات العمالية.

١٠-منظمات أصحاب العمل.

١١- جمعيات الحماية والرعاية الصحية.

١٢-منظمات على حواف المجتمع المدني مثل:مؤسسات النفع العام ،(جمال الخطيب في الرنتاوي ، ٢٠٠٣ :١٤٠).

وقد صنف الحوراني وأبو رمان ، منظمات المجتمع المدني في الأردن ضمن الآتي :

١- الهيئات والتنظيمات الاجتماعية ذات الطابع الخيري ، وتعتبر من أقدم التنظيمات المدنية التي عرفها الأردن ، وتخضع لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية ، ويبلغ عددها حتى العام ٢٠٠٣ ، ٨٣٦ منظمة ، وتلتقي تحت الاتحاد العام للجمعيات الخيرية .

٢- النقابات المهنية ، وتتألف من(١٣) نقابة مهنية ، وقد أنشئت أول نقابة في العام ١٩٥٠ ،وتعد أكثر منظمات المجتمع المدني نشاطاً وفاعلية .

٣- النقابات العمالية ، وتعود بداية تأسيسها إلى العام ١٩٥٤ ،وقد تراجعت عضوية هذه النقابات بسبب إلغاء إلزامية العضوية فيها .

٤- منظمات أصحاب العمل ، وتتألف من اتحاد الغرف التجارية ، وغرف الصناعة ، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين .

٥- الهيئات الثقافية في الأردن ، مثل رابطة الكتاب الأردنيين ، وجمعية المحافظة على القرآن ، والنادي العربي للثقافة والفنون واتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين .

٦- المنظمات والهيئات النسائية ، ويعود تأسيسها إلى الأربعينيات ، وتتألف من الاتحادات النسائية ، واللجان النسائية الوطنية ، والجمعيات والنوادي النسائية .

٧- النوادي الرياضية والشبابية ، ويعود تأسيسها إلى عشرينيات القرن العشرين ، ويبلغ عددها (٣٠٠) مع نهاية التسعينات .

٨- الروابط العائلية ، وهي صياغة حديثة للعلاقات التقليدية التي تجمع أبناء العشيرة الواحدة .

٩- الأحزاب السياسية ، وقد صدر عام ١٩٩٢قانوناً لترخيص الأحزاب ، ليصبح عددها ٣١ حزباً عام ٢٠٠٣ .

١٠- اتحادات الطلبة ، وهي موقعية ،حيث أن لكل جامعة في الأردن اتحاداً طلابياً خاصاً بها (الحوراني ، أبو رمان ، ٢٠٠٤ : ٧٣-٧٦).

وقد كان المجتمع المدني يحمل مكانة غير مسبوقة قبل العام ١٩٨٩،حيث ينظر إليه كشريك في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد، وقدرة المجتمع المدني على التأثير في سياسات الحكم ويصل عدد منظمات المجتمع المدني في الأردن إلى ما يقارب ٣٢٠٠منظمة، حيث تضم في صفوفها ما يزيد عن المليون عضواً (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٠ : ١٩) .

ويعتبر وجود منظمات مجتمع مدني في أي المجتمع تعبير عن حيوية المجتمع ، وتعاظم دوره في نشوء الديمقراطية والأفكار الجماعية على المستو ى الشعبي (المصالحة ، ١٩٩٦ : ٢). فالمجتمع المدني في الأردن يلعب عدة أدوار ،فهو مدعو لأخذ دوره كاملاَ في دفع العملية

الديمقراطية إلى الأمام ، وبناء دولة القانون والمؤسسات وتكريس حقوق المواطنة وتقوية المشاركة السياسية وا إعمال مبادئ وقيم التسامح والحق وتغليب الأساليب الديمقراطية ، كذلك للمجتمع المدني في الأردن دور الشريك للدولة في تحمل مسؤوليات وأعباء التنمية والتوعية والرعاية (الحوراني وآخرون،٢٠٠٠:٢٠) .

ويلاحظ وفي الآونة الأخيرة وبعد العام ٢٠١٢ ،أنه هناك إقبالاً كبيراً على تأسيس الجمعيات الخيرية ، حيث يسر القانون عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية تأسيس الجمعيات الخيرية ، فيحق لكل سبعة أفراد يحملون الجنسية الأردنية تأسيس جمعية ضمن شروط وضوابط حددها القانون ، واعتبرتها الوزارة شريك لها في العملية التنموية وداعمةلجهود العمل التطوعي ، الذي يسهم في مشاركة الأفراد في تنمية المجتمع وتقدمه .

ثانياً : نشأة النقابات المهنية:

النقابة: الفعل الثلاثي نَ قَ بَ : النقب هو الثقب والنقيب: عريف القوم والرئيس الأكبر (ابن منظور: ٧٦٥) .

وهناك ثلاثة مفاهيم للنقابية :

أولا: النقابية الثورية : وهذا المفهوم ثوري ضد الدولة وأرباب العمل ، وبموجبه يستولي العمال على المصانع وإدارتها وتعتبر النقابة المنبر الذي سيتم من خلاله تحقيق المطالب عن طريق الإضراب.

ثانياً : النقابية الإصلاحية : وهنا يكون دور الدولة التدخل بين أصحاب العمل والنقابات لحسم الخلاف وتكون المطالب بدون إضراب وصراع.

ثالثاً : النقابية الشيوعية : وتدعو إلى وحدة الفئات التي لها مطالب وتعطي لنفسها مهمة زيادة الإنتاج وهذه أيضا لا تستخدم الإضراب وسيلة لتحقيق المطالب (لوفران: ١٩٨٦: ١٨٤-١٨٥).

واعتبرت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية النقابات المهنية بأنها نوعاً من أنواع جماعات المصالح تنشأ من اجل الدفاع عن مصالح أعضائها أو حماية هذه المصالح، مع وجود بعض الاختلاف في تحديد امتداد تأثيرها في قضايا المجتمع المختلفة (حمايل: ٢٠٠٠: ٣٤).

وعرفتها الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها "جماعة خاصة للدفاع عن مصالح مشتركة لأعضائها، وقد استخدم المفهوم من قبل بعض المفكرين لتحديد النظم المهنية

والتطوعية، والبعض الأخر استخدمه للدفاع عن المصالح والاهتمامات القطاعية على حساب المصالح العامة" (Sills: ٤٤٧).

ومن وجهة النظر القانونية ، حيث ينظر للنقابات المهنية من الناحية القانونية على أنها : ((منظمات عامة تتمتع بالشخصية المعنوية وبعض سلطات القانون العام ، وتتكون من جميع أبناء المهنة الذين ينظمون إليها في الأغلب ، وتستهدف تنظيم إدارة المرافق العامة المهنية ، وتمثيل أبناء المهنة لدى السلطات العامة ، وتدار بواسطة أبناء المهنة لدى السلطات العامة ، وتدار بواسطة أبناء المهن أنفسهم عن طريق مجالس يختارون أعضائها من بينهم)) (القباني ، ١٩٦٢ :٤٧) .

إن تسمية النقابات المهنية مقتبسة عن النقابات العمالية التي تجمع أولئك الذين يعملون في صناعة معينة، كعمال الفحم (المناجم)، وهؤلاء تربطهم مصالح واحدة لا بد من الدفاع عنها والمطالبة بتحسين ظروف العمل ورفع الأجور وتامين الرعاية الصحية (زيد حمزة في الرنتاوي ، ٢٠٠٣: ١٨) .

والحديث عن الحركة النقابية في العالم يقودنا للحديث عن الثورة الصناعية والطبقة العاملة ، حيث كانت انجلترا أول بلد يشهد ميلاد الصناعة ، ففيها نشأت أول نموا للطبقة العاملة وفيها ظهر أول تنظيم نقابي، حيث اتخذ في البداية طابع جمعيات تعاونية لمساعدة العمال على مواجهة الأوضاع الصعبة وما يعانونه من شقاء وحرمان (الزيدي، ١٩٨٥: ١٧).

وقد مرت الحركة النقابية في العالم بمراحل وهي تناضل من أجل شرعيتها القانونية وهي:

١- **المرحلـة الحرفيـة:** وقد حصرت هذه المرحلـة عضويتها علـى العمـال المهرة ولـم تسمح لعامة العمال الانضمام إليها ، حيث أرست هذه المرحلة أسس العمل النقابي.

٢- **المرحلة الكفاحية:** نشأت الحركة النقابية ضد الاستغلال الرأسمالي وظهرت طبقة عاملة وملكية وسائل الإنتاج، حيث اتخذ الرأسماليون موقفاً عدائياً من ظهور النقابات.

٣- **المرحلـة القوميـة:** خرجـت النقابـات فـي هـذه المرحلـة مـن الحرفيـة الضـيقة إلـى عـالم الجمـاهير وليسـود النقابـات الـوعي الطبقـي والقـومي، فكانـت بريطانيـا أول بلـد يعتـرف بقانونية النقابات وشرعيتها، حيث صدر عام ١٨١٨م قانون النقابات، حيث الغى جميع القوانين التي حرمت التنظيم النقابي (الزيدي: ١٩٨٥، ٢٤-٢٦) .

وعن النقابات المهنية فتسمى في معظم دول العالم جمعيات أو اتحادات طبية أو هندسية وعضويتها حرة، وقد تكون بمبادرات من أفراد أو مجموعات لكي تنظم العلاقات المهنية فيما بين أبناء المهنة الواحدة، لكي تساعد على تطوير مستواهم العلمي والعملي، حيث أنها لم تقم نتيجة نضـال طبقـي كمـا فـي النقابـات العماليـة، لأن النضـال العمـالي اقتصـادي ونضـال الأطبـاء فـي النقابات المهنيـة لا يكـون كلـه اقتصـاديا لأن بـين الأطبـاء أثريـاء ولا يكـون هـذا بـين العمـال سـوى الفقراء ومتوسطي الحال (زيد حمزة في الرنتاوي، ٢٠٠٣: ٢٠).

أمـــا عـــن ظهورهـــا فعلـــى أنقـــاض طوائـــف الصـــناع ونتيجـــة للتطـــور الصـــناعي وفي منتصف القرن التاسع عشر (١٨٥١) ظهرت في انجلترا "جمعية المهندسين المندمجة" التـي تكونـــت بانـــدماج عـــدد مـــن النقابـــات الحرفيـــة الصـــغيرة فـــي الصـــناعات الهندســـية (عمـــر، ٢٠٠٧ :٧٧)، وهـــي تشـــبه إلـــى حـــد مـــا نقابـــة المهندســـين . والنقابة موجودة في كل الدول ولها وظائف ،فلها في الاتحاد السوفييتي مثلاً وظيفة المشاركة في

تنفيذ خطط التنمية ، ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي ، وتعميق الوعي بفلسفة أي نظام جديد (الكيالي ،١٩٩٠ : ٦٠٤).

تسمى في المشرق العربي نقابات مهنية، وكانت البداية في مصر ثم انتقلت إلى سوريا والعراق والأردن ولبنان فهي لا تشبه النقابات العمالية لأنها تجمعات لأصحاب الشهادات العلمية الواحدة، ولم تكن الحكومات ضد نشأتها ولم تقاومها بل على العكس تعاونت معها ويسرت أمورها (زيد حمزة في الرنتاوي، ٢٠٠٣ :٢١).

ففي مصر والتي تعتبر من الدول الأولى التي نشأت بها النقابات المهنية في دول المشرق العربي ، حيث شهد عام ١٨٧٦م إنشاء المحامين أمام المحاكم المختلطة جماعة مصلحة لهم (نقابة) ،وصدر بها أمر عال رسمياً عام ١٨٨٧م، ثم تلاهم المحامون أمام المحاكم الأهلية ، حيث أسسوا جماعة مصلحة عام ١٨٨٨ ، ثم إنشاء نقابة المحامين المصريين عام ١٩١٢ ، حتى أصبح عددها عام ١٩٩٤ (٢٤) نقابة مهنية (عمر،٢٠٠٤: ٨- ٩).

وفي المغرب منذ الاستقلال سارعت إلى تقنين العمل النقابي ، من خلال إصدار ظهير ٢٤يوليو١٩٥٧ بشأن النقابات المهنية الذي يعتبر أول مبادرة في هذا المجال، ثم جاءت الوثيقة الدستورية بعد ذلك لتجعل العمل النقابيحقاً دستورياَ ، حيث تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ، إلى جانب الأحزاب والمجالس الجماعية والغرف المهنية ، غيرأنّ العمل النقابي بالمغرب ليس وليد فترة الاستقلال، وإنّ مليعُ ود إلى مرحلة سابقة، و **بالضبط مرحلة الحماية؛ فالمغرب لم يعرف العمل النقابي قبل سنة ١٩١٢، لكن بعد معاهدة الحماية ستظهر مجموعة من النقابات، أُسست بالخصوص من طرف موظفي إدارة الحماية، و بالتالي**

فـــإنّ العمـــل النقـــابي خـــلال هـــذه الفتـــرة كـــان يغلـــب عليـــه العنصـــر الفرنسي (http://aadala.keuf.net/t٢١٠-topic) .

تأسيس النقابات المهنية بالأردن:

حظيت النقابات المهنية بتشجيع الدولة ورعايتها، حيث الحرية في وضع قانون كل نقابة وصياغته ، ولم تتدخل الحكومة في النقابات التي تمارس دورها المهني لا السياسي، وهذا عكس النقابات العمالية التي لم تحض بهذا (الحوراني وآخرون، ١٩٩٥: ١٦٥) ، وكان بعد العام ١٩٥٠ تسجيل أول نقابة وهي : نقابة المحامين ، ثم في العام ١٩٥٤ تم تأسيس نقابة الأطباء ، تلاها في العام ١٩٥٨ نقابة الصيادلة ، ثم المهندسين في نفس العام واستمرت النقابات المهنية بالظهور (الكفارنة، ٢٠٠٩: ٢٤٢) ، هذا مع تأسيس نقابة الصحفيين في العام ١٩٥٣ (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٠ : ٨٧) .

عام ١٩٦٦ ظهرت نقابة المهندسين الزراعيين ، وفي عام ١٩٧٢ ظهرت نقابات الأطباء البيطريين ، نقابة الجيولوجيين ، نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات ، ونقابة المقاولين (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٠: ١٨) .

وفي العام ٢٠١١ ، اقر المجلس الأعلى لتفسير الدستور في الرابع والعشرين من آذار عام ٢٠١١ بعدم وجود مانع قانوني في إنشاء نقابة للمعلمين ، وفي ٣١ آذار من نفس العام وافق مجلس الوزراء على قانون نقابة المعلمين (أسرار نيوز ٢٠١٣، www.secrests news.com) .

وكانت قد صدرت الإرادة الملكية في العام ١٩٩٧ بالمصادقة على قانون نقابة الفنانين ، حيث أضيف إلى قوانين الدولة قانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٧ ، استناداً لمادة الدستور رقم (٣١) ، وبناء على ما قرره مجلس الأعيان والنواب(صحيفة الرأي ، ٤١٩٢: ١٩٩٧/٣/١٦) . وقد نادت النقابات المهنية في سبعينيات القرن الماضي إلى تأسيس تجمع مهني يضم كافة

النقابات ، وتم تكوين ما عرف باسم "التجمع المهني لنقابات المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة وأطباء الأسنان والمهندسين الزراعيين" ، وانظم إليه فيما بعد نقابة الصحفيين واتحاد نقابات العمال (الدحلة: ١٩٩٧: ١٨٧) .

ووفق تقرير دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠١١ ، فقد بلغ عدد لأعضاء المنتسبين لبعض النقابات كالآتي:

نقابة المحامين (٩٤٣٣) ، نقابة المهندسين الأردنيين (٩٤٤٧١) ، ونقابة المهندسين الزراعيين (١٢٤٦٧) ، نقابة الأطباء (١٨٤٤٦) .

وبناءً على تقارير مجمع النقابات المهنية لعام ٢٠١٣ ، فقد بلغ عدد الأعضاء المنتسبين لبعض النقابات المهنية كالآتي :

نقابة الفنانين (١٠٠٠) عضواً ، نقابة المعلمين (١٢٣٠٠٠) عضواً ، نقابة المقاولين (٢٩٠٠) عضواً ، نقابة الصحفيين (١٠٤١) عضواً ، نقابة الأطباء البيطريين (١٤٨٠) عضواً ، نقابة الجيولوجيين (٣٥٠٠) عضواً ، نقابة الممرضين والممرضات (٢٦٠٠٠) عضواً ، نقابة الصيادلة (١٥٣٧١) عضواً ، نقابة أطباء الأسنان (٧٨٠٠) عضواً .

وعن ترخيص تأسيس النقابات المهنية حيث نصت المادة ١٦ من دستور المملكة الأردنية أن للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون ، للأردنيين حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ، ووسائلها سلمية ، وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، وينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها (دستور المملكة الأردنية الهاشمية ، مادة ١٦: فقرة ١، ٢، ٣) .

وقد أنشئت معظم النقابات في ظل غياب الحريات العامة وتعطيل العمل بالدستور في بداية الخمسينيات، ويلاحظ على القوانين التي أنشئت بموجبها النقابات ما يلي :

١- تعتبر النقابات المهنية بموجب القانون من أشخاص القانون العام ، فهي تتمتع بالشخصية المعنوية دون أن تعد مؤسسات عامة.

٢- أن الانضمام إليها إجباريا وشرطاً من شروط مزاولة المهنة.

٣- أن المشروع الأردني أنشأ النقابات المهنية بموجب قانون وليس بموجب نظام ، إذ لا تحل مجالسها إلا بقانون أخر من مجلس النواب (حمايل، ٢٠٠٠: ٤٥-٤٦) .

وهناك مبادئ قانونية تحكم عمل النقابات المهنية ومن أهمها:

١- مبدأ الإلزام بالانضمام إلى النقابة .

٢- مبدأ الانتخاب .

٣- مبدأ المؤسسة المهنية الواحدة .

٤- مبدأ الخضوع لمزيج من قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص .

٥- مبدأ التخصص (درة، ٢٠٠٦ : ٦٢) .

وكما ذكرتتمتاز النقابات المهنية في الأردن أن لكل نقابة مهنية قانوناً خاصاً بها ، وكذلك الحال في أحكام تنفيذ القوانين ، وتصدر الهيئة العامة للنقابة آلية التشريع الخاصة بقوانين أنظمة النقابات المهنية ، ولا تصبح سارية المفعول إلا بعد مرورها بالمراحل

الدستورية الاعتبارية ، حيث تقوم الحكومة بتعديل القوانين أو اقتراح قوانين جديدة ، وهناك مظاهر لسلطة الحكومة على النقابات المهنية منها:

١- مراقبة انتخابات مجلس النقابة وا إجراء فحص القبول في النقابة.

٢- منح رخص مزاولة المهنة.

٣- إخضاع شهادة المهنيين للمزاولة .

٤- يرأس الوزراء المعنيين للمجالس التأديبية للنقابة.

٥- للحكومة الحق في حل مجلس أي نقابة مهنية بداعي الأمن والسلامة العامة (الرنتاوي وآخرون ، ٢٠٠٣: ١٤٤- ١٤٥) ، وقد وردت في قانون نقابة المحامين، لمجلس الوزراء وبتنسيب من وزير العدلية حل مجلس النقابة لمقتضيات الأمن والسلامة العامة (قانون نقابة المحامين رقم ١١، ١٩٧٢،مادة ١٠٧) .

هذا إضافة إلى الصورة التي أعطيت عن خلل في مسيرة النقابات من الداخل ، وخلافات بين المتنافسين على قيادة النقابات ، وقد دخلت تنظيمات من خارج النقابات لتوسيع الهوة ، وتدخلت المحاكم للطعن في شرعية المجالس المنتخبة ، وقد حدث هذا دون تدخل الحكومة وكان هذا لصالحها، فقد لوحت الحكومة منذ زمن بعدم دستورية النقابات المهنية ، برد نسب لها: "أنه لا يوجد في نصوص قوانين النقابات ما يسمح للهيئات العامة للنقابات أو لمجالسها بتشكيل مجلس النقباء أو لجنة مقاومة التطبيع ، وليس لها سند قانوني في قانون النقابات (عبيدات، ٢٠١١: ٨٩-٩٠) .

وبشكل عام تمتاز النقابات في بلدان الوطن العربي بشكل عام والأردن بخصائص هي :

١- إن النقابات في هذه البلدان سياسية ، حيث ولدت في ظروف كانت الأيدلوجيات تمارس دوراً رئيسياً في الحياة السياسية في هذه البلاد وكان هناك صراع سياسي داخلها.

٢- إنها نقابات مفروضة وليست باختيار القائمين عليها ، فليس للنقابيين دور في إنشائها.

وتقوم النقابات في الأردن على أساس انتماء إلزامي ومستوى علمي معين وتخصص أكاديمي (كالمحاماة والصحافة والطب) (محمد رسلي في حمايل ،٢٠٠٠: ٤٤) .

بالإضافة إلى هذا تقوم الحكومة بالإشراف التام على كل النقابات ، وتصدر كذلك الترخيص الخاص بها ، وقد ورد هنا بقانون نقابة المحامين مادة ١٠٨ "لا يجوز قيام تجمع نقابي إلا بقرار مجلس الوزراء وتنسيب الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء على نظامه الداخلي (قانون نقابة المحامين، ١٩٧٢: مادة ١٠٨) .

ثالثاً : المشاركة السياسية : Political Participation

تعتبـر المشـاركة السياسـية العمليـة التـي يلعـب فيهـا الفـرد دوراً فـي الحيـاة السياسـية والاجتماعية لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصة بالمشاركة في وضع الأهداف العامة لهذا المجتمع وأفضل الوسائل للمساعدة على تحقيق وانجاز هذه الأهداف (بدران ، ٢٠٠٣، ٧٨) .

وقد اعتبر (صموئيل هنتنجتون) و (جورج دومينجيه) المشاركة السياسية بأنها : "نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية يصنع القرار السياسي) .

ويرى (ميرون وينر) بأنها : "أي فعل تطوعي موفق أو فاشل منظم أو غير مؤقت أو مستمر مشروع أو غير مشروع ، يبغي التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلية أو القومية (سعد، ٢٠٠٣: ٤٤٩) .

المشاركة السياسية والتنشئة السياسية

وترتبط التنشئة السياسية ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية لما لها من دور رئيسي في تربية وتهيئة الفرد في المجتمع لأن يكون له دور في الحياة السياسية والقضايا التي تهم مجتمعه.

وقد وجد مفهوم التنشئة السياسية اهتمام كبير لما له من دور في ترسيخ مفهوم الديمقراطية في المجتمع.

وهناك اتجاهات في تحديد مفهوم التنشئة السياسية:

الاتجاه الأول: وينظر للتنشئة السياسية على اعتبار أنها عملية يتم بمقتضاها تلقين الفرد منذ طفولته القيم والمعارف والمعايير والاتجاهات السياسية.

الاتجاه الثاني: ويتناول التنشئة السياسية كعملية يكتسب من خلالها الفرد خبرات تعطيه القدرة على التعبير عن ذاته وكيفية تحقيق مطالبه (خلف، ٢٠٠٦: ١٩) .

والتنشئة السياسية هي: ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية عن مجتمعه المحلي والقومي والعالمي ، ومعرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجهات الضرورية للتكييف مع المجتمع (حطاب: ٢٠٠٤: ٤١) .

وهناك نوعان للتنشئة السياسية:

١- التنشئة السياسية المباشرة: وهي التي تنتقل عن طريق الأسرة والمدرسة والجماعات والأحزاب السياسية.

٢- التنشئة السياسية الكامنة: وتشمل التوجهات غير الرسمية التي تؤثر بدورها في الموضوعات السياسية مثل : الارتباط بين الثقافة العامة والثقافة السياسية (نصر، ١٩٨٢: ١٧-١٨) .

وينظر للتنشئة السياسية بأنه يتم من خلالها تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير السياسية المستقرة واكتساب الفرد هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته (المنوفي، ١٩٨٧: ٣٢٤) .

ويرى (نورمان أدلر) و (تشارلز مانتجون) ، أن التنشئة السياسية عملية يتعلم فيها الفرد القيم والاتجاهات السياسية ، والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي ، من خلال الأسرة والمدرسة، والتفاعل مع الحكومة (صحيفةالوسط البحرينية ،٢٠٠٩) .

ويرتبط كذلك بمفهوم التنشئة السياسية مفهوم الوعي السياسي والمعرفة السياسية اللذان يمثلان أول درجات المشاركة السياسية ، حيث يسعى الفرد تضمين اسمه في التنظيم الذي

يتم من خلاله التعبير عن رأيه فيمن سيمثله، حيث إدراج اسمه في كشوف الناخبين ، ثم ترشيح الفرد لنفسه للحصول على حق تمثيل الغير والوصول إلى منصب سياسي وممارسة دوره في هذا المنصب، يقول ماركس: أنه من خلال الانتماء والمشاركة يصبح الإنسان ولأول مرة إنسانا كاملاً (Full Person) (بدران، عسكر، ٢٠٠٣: ٧٨-٨٠)

دوافع المشاركة السياسية :

يشارك الفرد في الحياة السياسية لأكثر من دافع ولأكثر من هدف ، وقد تكون هذه الأهداف مرتبطة بمصالح شخصية للفرد ، أو مصالح الطبقة التي ينحدر منها ، أو الجماعة التي ينتمي إليها وبين التزامه السياسي تجاه المجتمع ككل (سعد، ٢٠٠٣: ٤٥٣) .

والأهداف هي : الأمن والعدالة والصيانة ، وهذه من واجب السلطة حيث الأمن: حماية الحياة والملكية ، والعدالة هنا العدالة الاقتصادية والعدالة السياسية (الديمقراطية) وهذه هدفاً حكومياً عند الغرب ، والصيانة مثل الأمن والعدالة ،حيث تتطلب تحركا دائماً من الدولة والصيانة هي : الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية والاهتمام بمنشآت الدولة وخدمات المواطنين (راسل، ١٩٩٤: ٧٩-٨٣) .

ودافعية الفرد ورغبته في المشاركة السياسية تتوقف على نوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها، هذا مع انه يجب أن يتمتع الفرد بقدر معقول من الثقافة السياسية، وهنا يأتي دور التنشئة السياسية (Political socialization) (سعد، ١٩٨١: ٣٤٢) .

والتنشئة السياسية من أهم العمليات المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي، وهي ليست عملية عفوية وعشوائية، لكنها عملية غرضية

ومقصودة تخضع لتوجيه أيدلوجي معين وتسمح للفرد تكوين اتجاهاته وبناء شخصية سياسية معينة ، وتحدد مواقفه تجاه معطيات الحياة السياسية ، وقد وضع (ألتوف) تدرجاً للمشاركة السياسية : حيث تبدأ من التصويت ثم الاهتمام بالأمور السياسية ، والمشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية ، ثم المشاركة في الاجتماعات العامة والمظاهرات ، ثم العضوية غير الفعالة في تنظيم شبه سياسي، والعضوية النشطة في تنظيم سياسي، والسعي نحو منصب سياسي ،وأخيرا تقلد منصباً سياسياً (سعد، الزيات، ٢٠٠٣: ٤٦٣-٤٦٤) .

وقد اختصر ستون Stone (١٩٧٤:١٨٦) التدرج السابق بالتصويتالانتخابي والأنشطة الانتخابية حيث يقول : إن التصويت في الانتخابات هو الصيغة الدنيا والأكثر انتشاراً لانغماس الذات involving)ego) في المشاركة السياسية .

وهناك شكلان للمشاركة السياسية : المشاركة السياسية غير الرسمية ، والمشاركة السياسية الرسمية ، وهذه الأخيرة يقوم بها الرسميون وأصحاب المناصب للحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستقرار للنسق الذي يهيمنون عليه ، ويواجهون مصاعب من جماعة خارج السلطة ، ويمثلون أعضاء المجتمع المشاركين سياسياً بالطرق غير الرسمية ، وتعتبر المعارضة في أي نسق سياسي مشاركة سياسية غير رسمية (صالح ، ٢٠٠٥ : ٢٨) ،

ومن أشكال المشاركة السياسية الأخرى :

١- المشاركة التقليدية conventional participation : ومثالها المشاركة بالانتخابات ، حيث تعبر عن الولاء للحكومة والدولة .

٢- المشاركة غير التقليدية unconventional participation : ويتحدى هذا الشكل للمشاركة السياسية وهدد القرارات الحكومية (٤٠: ١٩٩٧ , Janda) .

ومن صور المشاركة السياسية : الوقوف على القضايا السياسية والعامة ، والاشتراك في الحملات السياسية من خلال توعية أفراد المجتمع سياسياً ، والتصويت والاستفتاءات ، والانضمام للأحزاب السياسية (الزيات ، ١٩٨٤ : ٢٦٧) .

الحركات السياسية والحركات الاجتماعية

وهي محاولة لتغير البناء السياسي القائم عن طريق العمل الجمعي، حيث أنها أضيق نطاقاً من الحركة الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، أو تدعو لآيدولوجية معينة، أو قد تناصر قائداً ملهماً ، وقد تكون الحركة الاجتماعية صادرة عن طبقة اجتماعية معينة، كحركة الطبقة العاملة أو حركات الطلاب في فرنسا في العام ١٩٦٨م .

فالحركة السياسية محددة بالنظام السياسي السائد ومرتبطة بالنظام الاجتماعي كله ، وتختلف الحركة السياسية من مجتمع لمجتمع وفقاً لنظام الحكم السائد وحجم التناقضات المسببة للحركة، ومثالها: حركة اليسار الجديد وهذه مثلها مجموعة من الطلاب من الطبقة الوسطى من البيض في ستينات القرن الماضي والتي مثلت الحركة الراديكالية الموجهة ضد السلطة وضد العنصرية والاستعمار (شومان، ١٩٩٦: ٦٩-٧١).

وهناك عوامل تساهم في نمو الحركات الاجتماعية والسياسية منها : الأهداف والأيدلوجية وتماسك الجماعة (شومان، ١٩٩٦: ٩١-٩٥) .

المشاركة السياسية والديمقراطية :

إن المجتمع الديمقراطي يتميز بمستوى عال من المشاركة السياسية، حيث أن المواطنين يتمكنون داخل مجتمع مدني من المشاركة في انتخابات دورية تمثل مصالح جميع قطاعات المجتمع، هذا مع ضمان حرية التعبير والرأي، وضمان العدالة الاجتماعية للأفراد.

وهناك عناصر أساسية ضرورية لاعتبار النظام القائم ديمقراطياً، حيث أكد (روبرت دال Dahl) على مجموعة مقاييس تختص بها الديمقراطية وهي:

١- حرية التعبير عن الرأي.

٢- حق الانتخاب.

٣- حرية إنشاء الجمعيات السياسية والانضمام إليها.

٤- حق المواطن ترشيح نفسه للمناصب السياسية.

٥- وجود انتخابات حرة.

٦- قيام المؤسسات التي تستمد سلطتها من الشعب (Dahl, ١٩٧١: ١٢) .

ويرى صموئيل هانتنجتون أن الفوارق بين الأنظمة الحاكمة لها أهميتها بالنسبة لاستقرار النظم الديمقراطية التي تنشأ (هانتجتون، ١٩٨٠: ٢٠٨) .

وهناك نوعان من الحكم الديمقراطي :

- الديمقراطية المباشرة :وهي التي يكون للأفراد فيها حق التعبير المباشر عن إرادة الدولة، ولا يكون هذا إلا في الدول صغيرة العدد .

- الديمقراطية غير المباشرة : وتسمى النيابية ، وهو سائد في غالبية الدول الحديثة ذات الرقعة الواسعة ،ونظراً لكثرة عدد السكان فإن الضرورة تدعو إلى الاستعاضة عن مجموع الشعب بممثلين منتخبين من الشعب لحضور الاجتماعات ، فهم مخولون من الشعب للتحدث باسمه (سعد ، ١٩٩٦ :١٨٧-١٨٨) .

وهناك شروط مترابطة يجب أن تكون موجودة لتعزيز الديمقراطية وهي :

١- يجب تطوير المجتمع المدني ، وأن يعمل بفعالية عالية .

٢- يجب أن يكون سيادة للقانون لضمان الحقوق القانونية للمواطنين ، والحريات العامة ، وعمل الجمعيات المستقلة .

٣- يجب أن يكون حكم ذاتي قائم من قبل المجتمع .

٤- حرية الصحافة ووسائل الإعلام (Lins &Stepan , ١٩٩٦ :٧ .).

وهناك مصطلح (Polyarchy)بديلاً عن الديمقراطية ، ويعني : الحكم المتعدد وهو حكم التعددية أو الكثرة ، إذ لا يمكن وجود ديمقراطية كاملة ، بمعنى لا يمكن وجود مجتمع ديمقراطي تتوافر فيه عناصر المجتمع الديمقراطية كاملة (Dahl, ١٩٧١:١٢) .

وقد هدف ألموند فيربا(verba)لدراسة الثقافة المدنية من خلال دراسة علاقة المشاركة السياسية بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة ، فقد بين أنه لا يكفي أن تصبح الدولة ديمقراطية من خلال نقل المؤسسات الديمقراطية فقط ، بل لا بد من تنمية القواعد العملية للنظام الديمقر اطي مثل :السلوك السياسي ، وميكانيزم اتخاذ القرار، والعلاقة بين الحكام

والمحكومين ، وهذه الثقافة ترتبط بعلاقات إنسانية تتطور من خلال المواطنة التي تساهم في وجود مواطن نشط في المشاركة السياسية (Verba,١٩٦٥:٣٧٩).

وهناك وجه آخر للمشاركة السياسية وهو:

١- اللامبالاة Apathy .

٢- الشك السياسي Political Cyniccism .

٣- الاغتراب Alienation (الجوهري. ١٩٨٥: ٢٥-٢٦) .

رابعاً : الدور السياسي للنقابات المهنية في الأردن منذ التأسيس

تمهيد :

وجدت النقابات المهنية في العالم لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها ، ولا يجب أن ينحصر عملها على المؤتمرات والمشاورات والمفاوضات، إذ إن عليها أن تكون أكثر من مجرد هيئات تجتمع بين آونة وأخرى ، وأن تكون قادرة على تحويل نفسها إلى نقابات عامة على الصعيد القومي، إذ عليها إن تصبح قادرة على ممارسة سلطة مركزية قوية :.Feather,). ١٨٢-١٨٨)

قد يقال إن على النقابات أن لا تشغل نفسها بالسياسة وهذه لها وجهان :

الوجه الأول: يجب على النقابات الاهتمام بمصالح أعضائها قبل الاهتمام بالقضايا القومية.

والوجه الثاني: هو إن اهتمام النقابات بالقضايا السياسية يعني الاهتمام بمصلحة أعضائها والاطمئنان على مستقبلهم.

وعن ارتباط نقابة بحزب سياسي معين فيجب أن تتجنب الوقوع تحت سيطرة أي حزب سياسي، حيث إن هدفها الأساسي العمل لمصلحة أعضائها وهذا سيضعف دورها وان ارتبطت بحزب سياسي يسيطر عليها، حيث إن الحزب يسعى للوصول للحكم وأن يحتفظ بالسلطة لمدة أطول وهو يسعى لمصلحة ولمصلحة أعضائه فقط (Feather, ٥٥-٥٦) .

لذا يجب على النقابات المهنية ممارسة دورها المهني من جهة ، ودورها الآخر كمنظمة مجتمع مدني، فعلى مستوى الوطن العربي كان لمنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية بشكل خاص أدوار سياسية فاعلة.

ففي السودان في أكتوبر عام١٩٦٤، عندما قامت جبهة الهيئات المكونة من الاتحادات المهنية والفئوية بالحشد السياسي من أجل الوطن والديمقراطية بقيادة ثورة عام ١٩٦٤ (إبراهيم، ٢٠٠٩، ٧٢) ، حيث تمكنت النقابات المهنية في السودان من خلع النظام العسكري مرتين، في العام ١٩٦٤، والعام ١٩٨٥، وفي كل من مصر والمغرب وتونس تحولت إلى جماعات ضغط قوية في فترة السبعينات والثمانينات (حمارنة، ١٩٩٥: ٢٥) .

وهناك عاملان يساعدان على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية:

١- إن هذه النقابات المهنية تعد أشد تنظيماً على الصعيد العربي القومي، فهناك اتحاد المحامين العرب، والمهندسين العرب... وهذه الاتحادات على اتصال بالنقابات المهنية الدولية وهذا يمدها بنفوذ أكبر وحماية أكبر.

٢- إن النقابات المهية العربية تحتل عضوياً واستراتيجياً مكان القلب في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها الدولة، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة ،فعندما تتخذ قراراً بالإضراب فإن الدولة بأكملها تكون قد أضربت (حمارنة، ١٩٩٥: ٢٥-٢٦) .

فالنقابات المهنية لها دوران سياسي ونقابي رغم رأي بعض الحكومات التي ترفع شعار (مهننة النقابات) ورفض تدخلها في السياسية، وهذا يراد منه تحجيم دور النقابات في حقل العمل العام، فقد كان للنقابات المهنية منذ تأسيسها رأي في:

- قضايا الحريات العامة، المطالبة بالديمقراطية قبل (١٩٨٩) ، والدفاع عن حقوق الإنسان.
- القضايا القومية (فلسطين، حصار العراق وليبيا والسودان ولبنان).

- قضايا المجتمع (فقر، بطالة) .
- إسرائيل ، (حوراني وآخرون، ٢٠٠٠: ١٤١-١٤٢) .

وقد تعاظم دور النقابات المهنية قبل العام ١٩٨٩ كما سنرى لاحقا.

التطور التاريخي للدور السياسي للنقابات المهنية منذ تأسيسها

يعتبر العام ١٩٨٩ بداية مرحلة تاريخية للأردن، من حيث الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية وعودة الانتخابات البرلمانية بعد فترة حضر الأحزاب السياسية وفرض الأحكام العرفية، انتهى هذا باستعادة شرعية وجود الأحزاب بإقرار قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٠: ١٩).

وسيتم لاحقا توضيح الحالة السياسية التي كانت في الأردن منذ تأسيس أول نقابة مهنية وهي نقابة المحامين في العام ١٩٥٠،ثم تأسست لاحقاً باقي النقابات المهنية ، والدور السياسي لهذه النقابات علماً بأن الدور المناط بصلاحية النقابات وعملها يرتبط بالنظام السياسي المسيطر وبحجم الحريات الديمقراطية ، ومن هنا تأتي قوة وضعف النقابات المهنية، ورغم إن الحريات الديمقراطية التي كانت في فترة الخمسينات كانت محدودة لدرجة كبيرة هذا وبعد العام ١٩٥٧ تحديداً ، إلا إن النقابات المهنية وكجهة كفلها الدستور الأردني" بأن للأردنيين الحق في تأليف جمعيات وأحزاب سياسية على أن تكون غايتها مشروعة" ثم أضاف في فقرة أخرى إنشاء نقابات ضمن حدود القانون ، ورغم تقييد عملها أحيانا وبالقانون إلا إنها كانت المنبر الديمقراطي الذي يعترض ويصدر بيانات ويطالب ويمارس عمله النقابي والسياسي.

١- **المرحلة من ١٩٥٠ - ١٩٥٧ :**

في هذه الفترة ظهرت نقابة المحامين عام ١٩٥٠ ، ثم نقابة أطباء الأسنان عام ١٩٥٢ ، تلتها عام ١٩٥٣ نقابة الصحفيين ، ثم نقابة الأطباء الأردنيين عام ١٩٥٤ ، وفي هذه المرحلة شهد الأردن انفتاح على أسواق المنطقة والعالم وبداية لنواة قطاع صناعي رافقه ازدياد التعليم، مما أدى إلى ازدياد عدد المدارس الثانوية في المدن الكبرى للمملكة، هذا دفع ذوي الدخل المرتفع إلى توجيه أبنائهم للدراسة في الجامعات العربية المجاورة (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٠: ١٩)، وفي هذه الفترة تم نقل التجربة الديمقراطية الفلسطينية إلى الأردن بعد النكبة وتدفق اللاجئين ذوي الخبرات والمؤهلات حيث تجربة الأحزاب السياسية ، أو الاتحادات ، أو النقابات المهنية والتي لم تكن معروفة من قبل في الأردن (الكفارنة، ٢٠٠٩: ١٧٨) .

شهدت البلاد خلال هذه الفترة تصاعداً للنضال ضد الاستعمار البريطاني والنفوذ الأجنبي فيها، فكانت النقابات المهنية مجندة من قبل أحزاب المعارضة في إطار النضال التحرري، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى طالبت نقابة المحامين بالتحقيق في الانتهاكات وأعمال التزوير ومحاكمة المسئولين على خلفية تزوير الانتخابات لعام ١٩٥٤ أدى هذا إلى صدام نقابة المحامين بشكل مباشر مع السلطات الحكومية (الحوراني و آخرون، ٢٠٠٠: ٢١) ، وقد ذهب ضحيتها عدد من القتلى والجرحى بين المتظاهرين احتجاجاً على عمليات التزوير الفاضحة التي استهدفت إبعاد المعارضة عن مجلس النواب إبان حكومة توفيق أبو الهدى (الكفارنة، ٢٠٠٩: ٢٤٣) .

إبان هذه الأحداث قامت الحكومة بقمع هذه المظاهرات بالقوة ، وكانت الصناديق مزورة لصالح مرشحين مؤيدين لرئيس الوزراء ، أدى هذا لتصعيد هذه المظاهرات واعتقالات في صفوفها (الجمعية الأردنية، أبو ظبي/ www. Josad.com) .

وفي العام (١٩٥٥) أعلنت نقابتا المحامين والأطباء الإضراب العام ، هذا أدى إلى صدام آخر بينهما وبين الحكومة أبان دخول الأردن حلف بغداد(*) في نفس العام (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٠: ٢١).

واعتبرت نقابة الأطباء الأردنيين تعريب قيادة الجيش الأردني في العام ١٩٥٦نصراً جماهيرياً، حيث أصدرت بياناً رحبت به بالقرار ودعت من خلاله إلى اتخاذ خطوات مماثلة له ، بحيث اعتبرتهفصراً وتحرراً ، وقد عبر عن رأي الجماهير الأردنية (الكفارنة، ٢٠٠٩: ٢٤٣) .

وفي العام ١٩٥٦ أفرزت الانتخابات النيابية أغلبية حزبية معارضة، وقد تم تكليف احد زعماء الأحزاب بتشكيل الحكومة، وقد تفاقمت الأزمة في العام ١٩٥٧، حيث استقالة الحكومة الحزبية، واعتقالات ونفي لبعض القيادات الحزبية، وانتقل المعارضون إلى نابلس ، وعقد مؤتمر أطلق عليه اسم (المؤتمر الوطني) بمشاركة النقابات المهنية، حيث دعوا الشعب الأردني في ضفتيه إلى إضراب عام والقيام بمظاهرات في العام نفسه ، وطالبوا بإلغاء لجنة التحقيق العسكرية وا إطلاق سراح الضباط المعتقلين (أبو غنيمة، ٢٠٠٨: www.alghad.com/?news=٣٦١٤٤٥).

(*) تم إنشاء حلف بغداد عام ١٩٥٥ للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الفكرة في إنشائه.

٢- المرحلة من العام : ١٩٥٧ - ١٩٨٩ .

تأثرت الأوضاع السياسية في هذه الفترة بالأوضاع العامة في المنطقة، حيث احتلال إسرائيل للضفة الغربية وإعلان الحكومة للأحكام العرفية بعد العام ١٩٦٧م ،وفرض قيوداً على الأحزاب السياسية (الدحلة، ١٩٩٧: ٣٠٤)، وفي ظل التوتر السياسي النسبي في البلاد وتعطيل العمل بقانون الأحزاب، كانت النقابات المهنية المتنفس الوحيد للأحزاب ، حيث سعت القيادات الحزبية للوصول للنقابات المهنية وأخذ دور الأحزاب، حيث بدأت النقابات المهنية بالتحول نحو العمل السياسي في البلاد (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٠: ٢١)، فكانت أحداث نيسان عام ١٩٥٧ لها دور في حظر الأحزاب السياسية ، وفرض الأحكام العرفية ، ووقف نشطاء العمل الاجتماعي والنقابي ، وفرض قيود على النقابات المهنية، حيث تم تحديد صلاحيات النقابات المهنية وحضر الاجتماعات العامة وعدم إجراء أي اجتماع غير مهني للنقابات إلا بموافقة مسبقة. مما أدى إلى معارضة شديدة من قبل النقابات لهذه الإجراءات (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٠: ٢١).

وفي العام ١٩٦٦ أنشئت نقابة جديدة في البلاد وهي نقابة المهندسين الزراعيين ، حيث تنادت النقابات المهنية في الأردن والى تأسيس تجمع مهني يضم كافة النقابات، وتم بالفعل تكوين ما عرف باسم (التجمع المهني لنقابات المحامين والمهندسين والصيادلة وأطباء الأسنان والمهندسين الزراعيين، وانظم إليه فيما بعد نقابة الصحفيين واتحادات نقابات العمال (الدحلة، ١٩٩٧: ١٨٧) ، هذا في الوقت الذي كانت الأحكام العرفية مفروضة في البلاد، حيث أعلنت بموجب تعليمات الإدارة العرفية المنشورة في العدد (٢٠١٠) من الجريدة الرسمية، حيث صدرت بالنظر لحالة الحب بين الدول العربية وإسرائيل ولمعالجة أمور الأمن والسلامة العامة، وقد جاءت مذكرة (التجمع المهني) للحكومة لإلغاء الأحكام العرفية ولما تعكسه هذه الأحكام من

وضع جائر وتعدٍ على الحريات ، وكذلك منعت هذه الأحكام محكمة العدل من التعرض لأي قرار يصدر عن الحاكم العسكري العام ومساعديه في تطبيقهم لتعليمات الإدارة العرفية لضمان تنفيذها (الدحلة،١٩٩٧: ٣٠٤) .

وعلى مستوى قومي شاركت النقابات المهنية ممثلة عن نقابة المحامين، نقابة أصحاب المهن الهندسية ، ونقابة المهندسين الزراعيين ، ونقابة الأطباء ، ونقابة الصيادلة ، وهذا إضافة إلى شخصيات وطنية ، وقادة أحزاب سياسية، وبعض أعضاء مجلس النواب في تشكيل التجمع الوطني العام في الأردن، لإنقاذ القدس، حيث اصدر هذا التجمع ميثاقاً جاء فيه:"

١- الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية ، ويجب إحباط أي محاولة فصلها عن الدولة الأردنية ، ويجب إفساح المجال أمام مواطني الأردن لمساعدة أبناء الضفة الغربية.

٢- مقاومة الاحتلال الصهيوني بشتى الوسائل كحق مشروع للأمة بما في ذلك القوة العسكرية والمقاومة الشعبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأساليب السياسية لرد العدوان وتحرير الأرض وا ٕعادة اللاجئين.

٣- العمل على إخراج منظمات المقاومة الشعبية إلى العمل الفعلي والدعوة إلى التعبئة الشعبية.

٤-إطلاق الحريات العامة وا ٕلغاء جميع التشريعات والقوانين المقيدة لها.

٥- بناء أجهزة الدولة على أساس الكفاءة والنزاهة والإخلاص وتطهيرها من الفاسدين (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٠: ٢٣-٢٤) .

وقد صاحب نكسة حزيران وتدفق الآلاف من الفلسطينيين للأردن تردي في الأوضاع الاقتصادية وارتفاع في معدلات البطالة، رافق ذلك اعتقالات في صفوف الأحزاب السياسية أدى هذا إلى فراغ سياسي وانشغال تام بالقضية الفلسطينية، حيث كان للنقابات المهنية دور الحاضنة لمختلف الأنشطة الوطنية التضامنية مع الشعب الفلسطيني، فشاركت في الاجتماع العام مع الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية بشان العمل الفدائي ودعت لعقد مؤتمر وطني للاحتجاج على ما وصفه تصفية المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠ (الخطيب في عريب الرنتاوي ،٢٠٠٣: ١٤٩) ، وقد سعت النقابات المهنية مع بعض المؤسسات الأخرى لوضع حد للاقتتال الذي تواصل في عمان بعد أيلول عام ١٩٧٠، فقامت برفع مذكرة للملك، تضمنت منع إطلاق النار في كل المدن والقرى بحيث أنه أصبح مصدر قلق للمواطنين، هذا مع وقف الصدام المسلح بين الجيش والفدائيين ووقف الحملات الإعلامية (الدحلة، ١٩٩٧: ١٩٧-١٩٨).

وبعد عام ١٩٧٨ وبعد قمة بغداد واستئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطيني تقدم ستة من نقباء النقابات المهنية بمذكرة إلى رئيس الوزراء تدعوه فيها لإطلاق الحريات العامة والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأقرت الأمانة العامة لتجمع القوى الشعبية وثيقة مبادئ منها:

١- احترام الدستور، حيث إقامة علاقات متوازنة بين مؤسسات الدولة الدستورية والمواطنين.

٢- عودة الحياة السياسية الدستورية لضمان تمثيل حقيقي للشعب عن طريق انتخابات حرة نزيهة.

٣- احترام الحريات العامة ، كحرية الاجتماع وحرية الرأي وحق المواطنين في التنظيم السياسي.

٤- ضمان حقوق المواطنين الاقتصادية في العيش والعمل (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٠: ٣٦-٣٧) .

من الملاحظ أن النقابات المهنية من خلال المذكرات والوثائق التي ترفعها الحكومة كانت تدعو من خلالها إلى مطالب سياسية بحته، فعودة الحياة السياسية الدستورية وا إطلاق الحريات العامة ودعوة الحكومة إلى إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وا إطلاق سراح المسجونين السياسيين كل هذا دعوة من النقابات المهنية لإيجاد مجتمع ديمقراطي فيه حرية رأي وقائم على العدالة الاجتماعية بين كافة شرائح المجتمع الأردني ، ويذكر حسين أبو رمان (اتصال شخصي ،٢١ كانون أول ،٢٠١٣) : أن المطالب السياسية لم تنفصل عن المطالب المهنية بالنسبة للنقابات المهنية ، فقد كانت ومنذ إنشائها متابعة للأحداث الوطنية والقومية ولها موقف على ما يجري على الساحة الوطنية والعربية .

ولتحديد دور النقابات المهنية وللحيلولة دون تغلغل الأحزاب السياسية فيها ، وللحد من نشاطها فقد سنت الحكومة مشاريع قوانين معدلة لمختلف النقابات المهنية وتنص على:

١- جواز حل مجلس أي من النقابات من جانب مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص لمقتضيات الأمن والسلامة العامة.

٢- للوزير المختص وللجنة مؤلفة من سبعة أشخاص من أصحاب الاختصاص الحق في ممارسة مهام مجلس النقابة.

٣- عدم قيام مجمع نقابي إلا بقرار مجلس الوزراء وتنسيب الوزير المختص ، وله الحق في حل هذا التجمع لأمور أمنية (الخطيب في عريب الرنتاوي، ٢٠٠٣: ١٥٠).

وكانت الحكومة في العام ١٩٧٠ قد قامت ولأسباب استرضاء النقابات المهنية ولضمها إليها تعيين نقيب المحامين وزيراً للداخلية(الدحلة ، ٢٠٠:١٩٩٧) .

فالنقابات المهنية في الأردن كانت تبذل المساحة المتاحة لها من الحرية في أن تكون منبراً تعبيرياً للشارع السياسي في الأردن، وكانت ذات مواقف متمايزة عن مواقف الحكم ، وقد شهدت نهاية السبعيات دخولاً متزايداً لفصائل منظمة التحرير الفلسطيني إلى جانب أفراد الشيوعيين بعد إن شكلت الفصائل اليسارية وحركة التحرير (فتح) التي لعبت دوراً في العمل الداخلي لمجالس النقابات ، فأصبحت النشاطات التضامنية في المناسبات الفلسطينية ذات مكانة هامة في النشاطات النقابية، وأصبح إحياء اليوم العالمي للشعب الفلسطيني ، ويوم الأسير الفلسطيني ، ويوم الأرض ، ويوم التضامن مع ليبيا سمات أساسية للنشاط النقابي ومن خلال ندوات وبازارات وتشكلت لجان لتنظيم هذا العمل (حمارنة، ١٩٩٥: ٨٥) .

لذا نلاحظ أن عمل النقابات اتجه ليعنى بالشؤون الخارجية ، وانعكست تطورات الأوضاع في فلسطين ولبنان على خطاب النقابات السياسي، ففي عام ١٩٨٣م، عندما وقعت الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية(*) ، نددت الأمانة العامة لتجمع القوى الشعبية بالأردن والتي تعتبر النقابات المهنية جزء منها بهذه الاتفاقية ، وكان الرد عن طريق الأمانة العامة ببيان يقول : " إنهم يعلنون إدانتهم ورفضهم المطلق لهذا الاتفاق المذل ، ويؤكدون تضامنهم التام مع الشعب اللبناني وحركته الوطنية وكافة الشرفاء اللبنانيين الرافضين لهذا الاتفاق" (الحوراني، ٢٠٠٠: ٤١) ،و عن التضامن مع الشعب الفلسطيني فإبان اعتداء عصابات الاستيطان الإسرائيلي على طلبة كلية الشريعة في الخليل، أقامت النقابات المهنية مهرجانا تضامنياً عقد في مجمع النقابات المهنية ،

(*) كانت هذه الاتفاقية برعاية أمريكية، وعرفت بمعاهدة ١٧ أيار وكان من بنودها تكوين مكاتب اتصال بين البلدين والتفاوض لعقد اتفاقيات تجارية.

كـذلك مـن مظـاهر دعـم النقابـات المهنيـة للقضـية الفلسـطينية تنوعـت النشـاطات بـين تنظـيم مهر جانـات ،وبازارات خيريـة ، وتنظيم اعتصـامات ، ودعـم مـادي، حيث بلـغ عدد النشـاطات إلـى ما يزيد على مائتي نشاطاً متنوعاً (حمايل، ٢٠٠٠: ١٣٧) .

وفي فترة الثمانينات تميز نشاط النقابات المهنية السياسي بـ:

١-كانت تبرز دوراً مستقلاً عن الدولة وكانت موئلاً للعناصر السياسية كافة.

٢- مواجهة الأحزاب غير المشروعة (حمارنة، ١٩٩٥: ٨٥-٨٦) .

وقد أعادت النقابات المهنية مطالبة الحكومة بتشكيل الأحزاب ورفع القيود عن الحريات ، وقد ترجمت هذا بأن قامت برفع مذكرة إلى رئيس مجلس النواب لتحقيق هذه المطالب (الحوراني وآخـرون، ٢٠٠٠: ٤٢) ، وخاضـت النقابـات المهنيـة فـي عـام ١٩٨٤ الانتخابـات التكميليـة لمجلس النواب الأردني حيث فاز المهندس ليث شبيلات بأحد المقاعد (جريدة السجل ، عدد٣٧ ، ٢٠٠٨/٧/٣١).

وفـي نفـس الفتـرة وفـي خطـوة مفاجئـة قامـت الحكومـة بفصـل نقيـب الجيولـوجيين مـن عملـه ، واسـتدعت الأجهزة الأمنيـة نقيب الأطبـاء البيطريين ونقيب المهندسين الزراعيين للتحقيق معهمـا ولأسباب استفزازية .

وبعد العام ١٩٨٥م، شهدت النقابات صراعات داخلية ، حيث كان شعارها " لا لتسييس النقابات" ، فكان اهتمام النقابات المهنية بالقضية بالفلسطينية أهم أشكال التسييس ، وقد أدى هذا إلـى عـزوف المهنيـين عـن تسـديد اشـتراكاتهم وعـدم المشـاركة فـي النشـاطات الثقافيـة كحضـور اجتماعات الهيئة العامة أو الانتخابات النقابية ، حتى إن حوالي ٢٠% من مجموع المسجلين في كل نقابة لم يسددوا اشتراكاتهم السنوية، حيث عانت النقابات المهنية من هجوم حاد قادته بعض

العناصر الصحفية حول انحرافها عن مهمتها الأساسية ، وقد اعتبرت المجالس النقابية هذا الهجوم بداية لتصفية النقابات المهنية وللتضييق عليها ، وقد انتهى مع الانفراج السياسي عام ١٩٨٩ (حمارنة، ١٩٩٥: ٨٦-٨٧) .

تعزز الدور السياسي للنقابات المهنية نظراً لاتساع القاعدة الاجتماعية لها ، فقبل العام ١٩٨٩م، ونظرا للظروف السياسية التي عصفت بهذا المجتمع ابتداء من عام ١٩٥٧ وأحداث ١٩٦٧ وعام ١٩٧٠م، وما تبعه من إجراءات حكومية ابتداء من غياب للحريات وفرض للأحكام العرفية ومنع الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطها هذا أعطى للنقابات المهنية مساحة أكبر للمشاركة في نشر الوعي الديمقراطي ، والمطالبة الدائمة برفع القيود عن الحريات العامة ، وبشكل مستمر، هذا ومع إن أعضائها من فئة المتعلمين حيث كانت المنبر الاجتماعي المسموح والمرخص الذي يتكلم باسم الطبقات المتوسطة والدنيا التي تضم عامة أفراد المجتمع الأردني، هذا في الوقت الذي لم يكن بالإمكان التعبير عما يدور في الخلد ،ليس الاعتراض على القرارات السياسية لكن مجرد إبداء الرأي فيه ، فكانت النقابات المهنية المراقب الدائم للمطبخ السياسي بالأردن. جاء أحد تعريفات المشاركة السياسية بأنها : "الأنشطة القانونية الشرعية التي يقوم بها جماعة من المواطنين بهدف التأثير من قريب أو من بعيد في عملية اختيار الحاكم ، والأفعال التي تتخذها هذه الجماعة إزاء هذا الهدف "، وهنا كان دور النقابات المهنية التعرض للقضايا السياسية الاجتماعية، فهي ليست أحزاب تسعى للوصول للسلطة، أو يكون لها ممثلين في مجلس الوزراء لكن كان دورها إبداء رأي من قضايا وطنية وقومية تهم المجتمع ، مشاركتها كانت المطالبة والاعتراض، حيث الاعتراض على أوضاع متردية والمطالبة الدائمة بالحريات والديمقراطية والحديث المستمر عن الإصلاح السياسي، هذا ساهم في نشر وعي أفراد هذا

المجتمع بحقوقه السياسية والمطالبة بإجراء انتخابات حرة نزيهة كانت النقابات المهنية هي الناطق الشعبي الذي يطالب به.

وبشكل عام عند استعراض تاريخ النقابات المهنية، فقد ظهر الدور الحقيقي لها بعد العام ١٩٦٧ وضياع الضفة الغربية ، وتبعثر الأوضاع السياسية ، وما تبعه من إجراءات حكومية حيث لم يبقى سوى النقابات المهنية لسد ثغرات قد شرعت، وتشكل على أعقاب هذا "التجمع المهني" الذي وهب نفسه ليكون نداً للتصرفات الرسمية ، وكانت الجهات الرسمية من المؤيدين له، وتشكل بعد ذلك "مجمع نقابات مهنية" لينظم إليه النقابات العمالية والأحزاب السياسية "التجمع الوطني" ، وتسلل إليه فصائل المقاومة الفلسطينية لتسيطر عليه... وبدأ صراع حاد مع الحكومة حيث تم السيطرة على الوضع بعد أحداث عام ١٩٧٠، وهذا التسييس للنقابات المهنية كان بمرأى من الحكومة، وهناك مواد كانت تستطيع حل النقابات المهنية نظراً لتسلم منصب نقيب مسيَس من قبل حزب ممنوع أو جهة لا تنتمي لهذا البلد.

٣- المرحلة بعد عام ١٩٨٩ :

طالبت النقابات المهنية من خلال رسالة وجهتها للأمير حسن في إعقاب الهبة الشعبية في جنوب الأردن بتشكيل حكومة وطنية لإنقاذ البلاد ودعت إلى الانفتاح الديمقراطي، والعلانية ومحاسبة مسؤولي المديونية، وقد أعقب هذا حرب الخليج، فقامت النقابات المهنية بفتح لجان التطوع العسكري للمواطنين وتشكيل لجان مؤازرة وجمع تبرعات.

وقد أصدرت نقابة المهندسين بياناً طالبت فيه برفع الحضر الاقتصادي عن العراق وطالبت بمواجهة التحالف الغربي، وأدانت نقابتا الأسنان والصيادلة من خلال بيان الهجوم

الامبريالي على العراق، وتحولت مقرات النقابات المهنية إلى مراكز طوارئ إثناء الحرب، وكانت هذه الفترة بمثابة هدنة مع الحكومة ما لبثت أن ساءت العلاقة بعد مطالبة النقابات المهنية بعلاوات وتحصيل حقوق المهنيين (حمارنة، ١٩٩٥: ٨٧-٨٩).

وأبان توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل اشتد التوتر بين الحكومة والنقابات المهنية التي اتخذت قياداتها موقفاً معادياً لتلك الاتفاقية واتخذت موقفاً متشدداً لمقاومة التطبيع مع إسرائيل ، فحاولت الحكومة الحد من النشاط السياسي للنقابات المهنية ومهنية هذه النقابات المهنية (حمزة في عريب الرنتاوي، ٢٠٠٣: ٢٥) ،وقد اتخذت النقابات المهنية موقفاً رسمياً مقاطعة للانتخابات النيابية للعام ١٩٩٧(الحوراني وآخرون ،٢٠٠٠ : ٧٥) .

وأثناء مناقشات النواب في جلسة الثقة للحكومة عام ١٩٩٠ طالب رؤساء النقابات المهنية الحكومة إلغاء الأحكام العرفية وقانون الدفاع لعام ١٩٣٩(*) لكي تبنى التجربة الديمقراطية الحقيقية، وقد أكدوا على أن طريق الديمقراطية في الأردن قد فتح نظراً لإفراج الحكومة عن المعتقلين السياسيين ، وعلى النقابات المهنية دور كبير في تطوير الديمقراطية وتعزيزها (درويش، ١٩٩٠: ٦٠٨-٦١٠) .

ورغم الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية بعد العام ١٩٨٩، لكن الأحزاب كانت ضعيفة مقارنة مع النقابات المهنية، بسبب عدد أعضاء النقابات المهنية الضخم ولتطورها التاريخي وا إمكانياتها المادية لهذا كان دورها السياسي ونشاطها العام أكبر من الأحزاب (موسى المعايطة في الرنتاوي، ٢٠٠٠: ١٤٦-١٤٧).

(*) يسمى قانون الدفاع العام لعام ١٩٣٩ ومن مواده: إن لرئيس الوزراء الحق بالاستيلاء على أي ارض أو أبنية أو تخريب أو التدخل بالحقوق الشخصية لتامين السلامة العامة والدفاع عن شرف الأردن.

ويمكن القول إن نشاطات النقابات المهنية بعد العام ١٩٨٩ قد تركزت على القضايا القومية والتي تتعلق بفلسطين، ولبنان والعراق وليبيا والسودان وأخيرا الدول التي شهدت الربيع العربي مؤخراً .

وتركزت كذلك على القضايا المحلية وخاصة من خلال لجانها العاملة : لجنة حماية المستهلك التعاونية، حيث نظمت عدة احتجاجات واعتصامات لكف يد الحكومة عن قرارات رفع الأسعار للسلع الأساسية، وسياسات التجويع للضعفاء وسحق الفئات الفقيرة (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ٢٨نوفمبر ٢٠١٢) ، هذا مع نشاط للجنة مقاومة التطبيع النقابية والتي ركزت من خلال عدة اعتصامات للنقابات المهنية على قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني ، ولجنة الحريات المطالبة برفع القيود عن الحريات العامة ، وباقي لجانها كلجنة فلسطين واللجنة الثقافية التي تنظم المحاضرات والمهرجانات الخطابية للنقابات المهنية.

وفي العام ٢٠١١ رفعت النقابات المهنية مذكرة إلى الحكومة ، حيث دعتها إلى إلغاء القوانينالمتعارضة مع الحريات العامة، والانفتاح على كافة مؤسسات المجتمع المدني، وا ٍنشاء مجلس نواب قادر على دوره الرقابي والتشريعي وممثلاً لكل فئات الشعب وا ٍعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة ووضع سياسة اجتماعية اقتصادية تضمن للمواطن كرامته والحصول على حقوقه ، هذا مع المطالبة بإنشاء محكمة دستورية والفصل بين السلطات وتعزيز سيادة القانون(www.alghad.com/index.phplarticl/٤١٣٧١٩.html) .

بهذا لاحظنا أن النقابات المهنية قد ارتبطت منذ نشأتها بالنشاط السياسي العام في الأردن، حيث أن معظم المهنيين الناشطين في نقابتهم المهنية كانوا على ارتباط مع الحدث السياسي في الأردن وبعضهم كانوا زعماء لأحزاب سياسية (الحمارنة، ١٩٩٥: ٨٠) ، وكانت

متعددة النشاطات من خلال لجانها من لجنة مقاومة التطبيع إلى لجنة الثقافة إلى لجنة فلسطين ولجنة الحريات ولجنة حماية المستهلك النقابية، فقد نادت بالحرية والديمقراطية منذ نشأتها وفي أوقات مرت بها البلاد كانت الأحكام العرفية هي السائدة ،ودفاعها دوماً عن القضايا التي تهم الوطن و المواطن .

نظرية الدراسة :

نظرية التحديث Modernization theory :

تمتد جذور نظرية التحديث إلى الوظيفية البارسونزية ، التي كانت نتاجاً لنظريتين هما : نظرية ماكس فيبر ونظرية(دوركايم) ، فقد كانت آراء (بارسونز) وأفكاره عن التحديث قائمة على الربط بين نظرية (دوركايم) عن انتقال المجتمع وتحوله من التقليد إلى التحديث من جانب ، وعلى نظرية ماكس فيبر التي قامت على تشييد أنماط الفعل الاجتماعي والسلطة من جانب آخر (تيماشيف ، ١٩٨٧ : ١٧٢) .

وينظر أصحاب النظرية إلى الأبنية الاجتماعية والثقافية في مجتمعات العالم الثالث على أنها أبنية تقليدية إذا ما قورنت بالمجتمعات المتقدمة ،فالمجتمع الحديث مجتمعاً جماهيرياً Massive ، فهو يتميز بانخفاض معدلات المواليد والوفيات ويتسم بما يلي :

١- وجود مصادر حية وفعالة للطاقة .

٢- التخصص وتقسيم العمل،

٣- نمو معدلات الدخل القومي والتحضر (شحاته ، ١٩٩٦ :٦٣).

وينظر أصحاب نظرية التحديث إلى البناء الطبقي للمجتمعات النامية على أنه يضم فقط الصفوة التي تكون في قمة هرم التدرج ، وتسيطر على أجزاء كبيرة من السلطة السياسية وتسيطر كذلك على الثروة الاقتصادية وتتمتع بقدر كبير من التعليم ، هذا مع وجود جماهير

عريضة من قاعدة الهرم ، وتتميز هذه بافتقارها إلى السلطة السياسية ومصادر الثروة الاقتصادية (شحاته ، ١٩٩٦ : ٦٦-٦٧).

يرى أصحاب هذه النظرية أن المشاركة السياسية في المجتمعات المتقدمة قائمة على الديمقراطية والتعددية ، لكن مجتمعات البلدان النامية الأنظمة السياسية فيها استبدادية ،مع انعدام الديمقراطية ، حيث يتركز صنع القرار في أيدي صفوة المجتمعات النامية مع تقلص في مشاركة الجماهير في بناء القوة وصناعة القرار في النسق السياسي القائم على الأحادية.

ويرى علماء التحديث أن المجتمع الحديث هو البيئة الضرورية لوجود نسق سياسي يتسم بالحداثة ، ويتميز بوجود نسق من القيم Value System, قادر على التحكم في المجتمع .

فالنسق السياسي الحديث يتسم بالخصائص التالية :

١- درجة عالية من التباين البنائي الوظيفي ، ودرجة عالية من تكامل الأدوار السياسية في البناء السياسي .

٢- الترشيد والعلمانية في صناعة القرار .

٣-زيادة حجم مخرجاته وكفاءتها فيما يتعلق بصناعة القرارات السياسية (شحاته ، ١٩٩٦ : ٦٨) .

ويرى (أبتر Apter) أن النسق السياسي الحديث يتضمن مركزية متزايدة للقوة مع ضعف لمصادر السلطة التقليدية وتخصص المؤسسات السياسية ، وزيادة في المشاركة السياسية في المجتمع ، مع تكامل لأفراد المجتمع مع النسق القائم ، وهذه خصائص المجتمعات الصناعية المتقدمة (٢٠٣: ١٩٦٥ , Apter) .

وقد قارن أنصار نظرية التحديث بين الأنساق السياسية في المجتمعات الحديثة والتقليدية وهي :

١- الترشيد والحركة من الخصوصية إلى العمومية .

٢- التكامل القومي ، فالنسق السياسي للمجتمعات النامية لم يصل إلى تحقيق تكامل بنائي كالتي حققته المجتمعات المتقدمة .

٣- الديمقراطية ، وتعني المشاركة والتنمية و التعددية السياسية والتنافسية : Huntington , ١٩٦٧ (٢٠٩-٢٠٨) .

وعن طبيعة المشاركة السياسية في المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي يرى أنصار نظرية التحديث أن المشاركة السياسية لا توجد في الصورة الفعالة إلا في ظل بناء سياسي حديث ، يتصف بالتحضر وانتشار التعليم ، ووجود أفراد ذوي دخول مرتفعة ، حيث تزيد من الشرائح السياسية في المجتمع ، وتتعدد الجماعات المتنافسة وتتوزع القوة بينها ، بما يحقق مشاركة سياسية عالية لأفراد المجتمع ، فالمشاركة السياسية في تلك المجتمعات تعد نتاجاً للظروف والشروط التي تقوم عليها الديمقراطية (شحاته ، ١٩٩٦ ، ٧٠).

ويرى (ليرنر) أن المجتمعات التقليدية مجتمعات لا مشاركية ، حيث يرتبط فيها الأفراد بروابط النسب والقرابة ،والمجتمع الحديث مشاركياً (bintsultan١.blogspot.com) .

ويذهب (أيزنشتات) إلى أن هناك ثلاثة نماذج من المؤسسات السياسية في المجتمعات المعاصرة :

الأول : في المجتمعات الأوروبية ، وجود مؤسسات تنفيذية قوية ومرنة ومركزية ومؤسسات برلمانية تمثيلية ، والمشاركة السياسية فعالة في هذه المجتمعات من قبل المجتمع المدني .

الثاني : يتمثل في وجود مؤسسات سياسية وتنفيذية يغلب عليها الطابع البيروقراطي ، حيث أنه وفي هذه المجتمعات تكون التنظيمات السياسية ضعيفة الكفاءة ، حيث أن المشاركة السياسية مقيدة ومقصورة على صفوة معينة دون القاعدة الجماهيرية العريضة .

النموذج الثالث : وهنا وجود مؤسسات سياسية تنفيذية قوية ومسيطرة ومؤسسات تشريعية ضعيفة خاضعة للأولى (شحاته ، ١٩٩٦ : ٧٠ -٧٢) .

وقد فرق (أبتر Apter) ، بين التنمية والتحديث ، حيث رأى أن التنمية تقضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية بصورة عقلانية حيث تقوم بنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية ، ويتبع هذا تنمية سياسية حتمية(Apter ,١٩٦٨ :٢٩٨) .

فالمشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة تعد عالية المستوى مقارنة مع المجتمعات التقليدية التي تفتقد فيها المؤسسات السياسية التشريعية إلى كفاءتها بفضل وجود مؤسسات سياسية تنفيذية قوية تسيطر عليها ، هذا مع وجود أحزاب غير قادرة على الوفاء بإشباع المطالب الجماهيرية ،مع ضعف في المشاركة السياسية مع انعدام للديمقراطية مقارنة مع المجتمعات المتقدمة التي يظهر فيها حق التصويت الانتخابي المكفول لجميع الأفر اد ، في ضوء تطور دائم ومستمر للتنظيمات السياسية المتساوية في وجودها وتطورها مع المؤسسات التنفيذية والتشريعية القائمة (شحاته ، ١٩٩٦ :٧٠ -٧٢) .

وقد وضع أنصار نظرية التحديث شروطاً ومتطلبات لاستمرار النظم الديمقراطية ، وتعد هذه الشروط بمثابة سبب للتحول الديمقراطي وهي :

١- بناء اجتماعي واقتصادي متطور يتميز بالغنى والثراء .

٢- نمو اقتصادي سريع .

٣- انخفاض نسبة الأمية .

٤- بروز طبقة وسطى قوية ومؤثرة .

٥- التمدن .

٦- الحراك الاجتماعي .

٧- وجود وسائل إعلام قادرة على إيصال الكلمة (١٠٥_١٠٠:١٩٥٩, lipset).

يتضح من خلال نظرية التحديث السياسي أنها تفرق بين نوعين من المجتمعات : مجتمعات متقدمة ، ومجتمعات تقليدية .

المجتمعات المتقدمة ، الأولى : فيها مؤسسات مجتمع مدني قوية ومسيطرة إضافة إلى سيادة القانون ، وتكون المشاركة السياسية من قبل هذه المؤسسات قوية ومؤثرة ، وبالتالي تعتبر هذه المجتمعات ديمقراطية ،نظراً لمشاركة أفراد هذه المجتمعات في الحياة السياسية في مجتمعاتهم.

المجتمعات التقليدية الثانية ، هي المجتمعات النامية ، والتي تفتقد إلى الديمقراطية بسبب تركز صنع القرار في أيدي سلطة تنفيذية أحادية ، وبالتالي لا يكون لمؤسسات المجتمع المدني أي دور يذكر في المشاركة السياسية أو حتى التدخل المباشر او غير المباشر في الحيلة السياسية ، والجماهير يتصفون بالتعليم المتدني ، والتخلف هو المسيطر على هذه المجتمعات ، وبالتالي يكون أفراد هذه المجتمعات مستغلون سياسياً من قبل هذه الفئة الحاكمة مستغلة تدني مستوى التعليم عندهم ، ومستغلة كذلك التخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه هذه المجتمعات ، وبالتالي لا يكون أي مجال لمشاركة الأفراد _ منظمات المجتمع المدني _ في الحياة السياسية.

الدراسات السابقة :

١- دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية –الجامعة الأردنية (٢٠١٢) ، بعنوان : "دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن"، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي ، وتقييم الوضع الحالي لمؤسسات المجتمع المدني ، وحجم المساهمة التي قامت بها في عملية الإصلاح ، وقد اعتمدت الدراسة على منهجي البحث الكمي والنوعي في جمع البيانات وتحليلها ، وقد تكونت عينة الدراسة من ١٩ ممثلاً عن مؤسسات المجتمع المدني ، وقد توصلت الدراسة إلى : أنه كان لمؤسسات المجتمع المدني مساهمات عديدة سبقت فترة الحراك السياسي من خلال البرامج التي كانت توجهها ، تمثلت بالمشاركة السياسية والوعي السياسي ، كذلك ركزت منظمات المجتمع المدني في فترة التحول الديمقراطي في الأردن على القضايا المستجدة على الساحة ،وكان لها تأثيراً واضحاً رغم التحديات التي واجهتها ، وتوصلت الدراسة كذلك إلى وجود قوانين من الحكومة مقيدة لعمل هذه المؤسسات ، حيث أدى هذا غلى إضعاف دورها في عملية الإصلاح وغياب الحوار الحقيقي بين المؤسسات والحكومة ،أخيراً لعبت الحركات الشبابية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية دوراً بارزاً في عملية التحول الديمقراطي في الأردن ، حيث كان لهمأثراً واضحاً في التأثير على التغيرات والقرارات التي حددت النظام الأساسي للإصلاح من خلال قيادتهم ، ودورهم الفاعل في الحركة الاجتماعية والإصلاحية في الأردن .

٢ – دراسة : ناصر الشيخ علي (٢٠١٠) ، بعنوان : "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين" ، أجريت هذه الدراسة في فلسطين ، وقد هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، وقد توصلت الدراسة إلى أن :منظمات المجتمع المدني تمثل صورة دقيقة لحال المجتمع الفلسطيني في محنته وأزماته الداخلية والخارجية ، حيث رغبة هذا المجتمع في العيش والحرية والاستقلال والانقسام الحاد الذي يعيشه والتشرذم والانتماء للفصيل السياسي بدل الانتماء للوطن ، كذلك عجز السلطة الفلسطينية عن أداء المهام المطلوبة منها كسلطة عليا للشعب ، مما يجبرها توكيل منظمات المجتمع المدني القيام بهذه المهام ، هذا مع سعي السلطة الفلسطينية للحد من حرية واستقلالية ونشاط منظمات المجتمع المدني ، ومنافستها للحصول على التمويل الخارجي المخصص للتنمية الاجتماعية ولإشاعة حد أدنى من المشاركة السياسية والديمقراطية كذلك توصلت الدراسة إلى عجز منظمات المجتمع المدني عن إيصال فكرة المشاركة السياسية وا ٍشاعة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني .أخيراً تعاني منظمات المجتمع المدني من فقدان الاستقلالية وحرية الحركة ، هذا أدى إلى تقسيم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالوقوف ضد المشاركة في انتخابات المجلس الفلسطيني الأول مما أدى إلى أن جزءٍ من الشعب قد فقد حقه في ممارسة الاقتراع والمشاركة السياسية .

٣ – دراسة : سامية بطمة (٢٠٠٧) ، بعنوان : سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة ، وقد أجريت هذه الدراسة في فلسطين ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاتحادات والنقابات العمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لتحديد سبل تفعيل دور النقابات في صياغة السياسات الوطنية ، ومشاركتهم في صياغة هذه السياسات الوطنية وارتباطها بالحكومة ، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٠٠)مبحوثاً ، من النقابات العمالية والنقابات المستقلة ، وقد توصلت الدراسة إلىأن :للحركة النقابية الفلسطينية دوراً أساسياً في تقديم بعض الخدمات للعمال ومتابعة قضاياهم لدى المؤسسات والشركات التي يعملون بها ،وهذا الدور المهني للنقابات العمالية والاتحادات المهنية، كذلكتعاني النقابات المهنية في فلسطين من مشاكل تحد من قدرتها على أداء دور أكثر فاعلية سواء على مستوى حقوق أعضائها ، أو على مستوى المشاركة في صياغة السياسات الوطنية ، هيمنة الفصائل السياسية في فلسطين على الحركة النقابية ، هذا يؤدي إلى إضعاف دورها ويؤدي إلى أن تكون أفكارها نابعة من التوجه السياسي ،أخيراً توصلت الدراسة إلى عدم وجود تعاون بين النقابات والحكومة ، مما يؤدي إلى ضعف دور النقابات فيما يتعلق بالمشاركة في صياغة السياسات الوطنية.

٤– دراسة : ناجي الغزي (٢٠٠٩) ، بعنوان : " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية " ، وقد هدفت الدراسة إلى بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في إعداد جيل قادر

على المشاركة السياسية ، وقد حدد الباحث مؤسسات المجتمع المدني : النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن: مؤسسات المجتمع المدني تمثل جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة ،حيث أن لها دوراً في تثقيف وتفعيل مشاركة أفراد المجتمع في تقرير مصيرهم السياسي ومواجهة التحولات والأزمات السياسية التي تؤثر في مستوى حياتهم ومعيشتهم ، باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية ،وتقوم هذه المؤسسات بتأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة الديمقراطية .

٥- دراسة : خالد علي عمر (٢٠٠٠) ، بعنوان :" النقابات المهنية محاولة للفهم " ، وقد أجريت الدراسة في مصر ، وقد هدفت إلى التعرف على الدور الذي تؤديه النقابات المهنية من النواحي المهنية والسياسية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن : التدخل الحكومي الواضح الذي يحد من استقلالية النقابات وفاعلية عملها ومشاركتها ، كذلك سلبية أعضاء النقابات وافتقادهم لأهمية فكرة نقابة ودور هذه النقابات المهنية في مشاركتها في سياسة البلاد ، هذا مع وصاية الحكومة على النقابات ، وقد ظهر هذا في قانون رقم ١٠٠ لسنة ٩٣ وتعديلاته للحد من مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي .

٦- دراسة : عايدة النوايشة (٢٠١٠) ، بعنوان :" دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن "، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على منظمات المجتمع المدني ودورها في عملية التحول الديمقراطي في الأردن ، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في الدراسة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن : استمرار السلطة التنفيذية في التعدي على الأحزاب السياسية والنقابات المهنية في بقائها تحت سيطرة الحكومة ، من حيث التكوين والحل لمقتضيات الأمن والسلامة العامة .

كذلك توصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية ما زالت بعيدة عن المطالب الوطنية للشعب الأردني ، وتوصلت إلى أن النقابات المهنية قد مارست النشاط السياسي في الفترة السابقة لعملية التحول الديمقراطي من خلال مجلس النقباء ، وفي المرحلة بعد ١٩٨٩ ، أخذ الدور السياسي ينحصر في المؤتمرات والندوات والمهرجانات ،حيث كان اهتمام النقابات المهنية منحصراً على الأنشطة التوعوية والجانب المهني .

٧- دراسة : احمد ملاوي (٢٠٠٨) ، بعنوان :" أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية " ، قد هدفت الدراسة إلى إعطاء خلفية نظرية عن قطاع المجتمع المدني وأهميته في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن : لمنظمات المجتمع المدني إضافة إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية دور في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات ، ودور في تحقيق الديمقراطية ، حيث تمثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها

القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية ، حيث أن وجود قطاع المجتمع المدني شرط أساسي ولازم لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي .

٨- دراسة : رشا الحنيطي (٢٠٠٩) ، بعنوان :" مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن"، وقد أجريت الدراسة بالأردن ،وقد هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة دور النقابات المهنية كأحد مكونات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي بما تملكه هذه النقابات من قدرة في التأثير على شريحة كبيرة من المجتمع الأردني ، وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي والمنهج التاريخي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن : النقابات المهنية مصنفة ضمن جماعات الضغط التي تؤثر في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال ممارسة عمليات الإقناع والضغط والمفاوضات ، وتختلف عن الأحزاب السياسية بسبب اختلاف أهداف كل منهما ، وقد كانت النقابات المهنية واجهة العمل السياسي بعد أزمة ١٩٥٧ ،حيث كانت أحزاب المعارضة تسعى للوصول للقيادات النقابية لنقل توجهاتها ،مما أدى بالنقابات المهنية إلى التحول لأداءوظائف ذات طابع سياسي،وكان من توصيات الدراسة :قيام شراكة بين السلطة التنفيذية والنقابات المهنية بسبب دورها الفاعل في الحياة السياسية.

٩- دراسة :عمر حمايل (٢٠٠٠) ، بعنوان:" النقابات المهنية الأردنية ،خصائصها المؤسسية ودورها السياسي " ، وهدف الدراسة إلى الكشف عن اثر الخصائص المؤسسية للنقابات

المهنية الأردنية على دورها السياسي ، وقد تناولت الدراسة نقابة الصحفيين والمحامين والأطباء والمهندسين من إجمالي ١٢ نقابة ، وتكونت العينة من (١٢٧) عضواً قيادياً لمجالس النقابات ، وتم توزيع الإستبانة عليهم ، وقد توصلت الدراسة إلى أن :للنقابات المهنية أكثر من وظيفة بين مهنية واجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ،وقد تميزت نقابة الأطباء والمحامين وأخيراً الصحفيين ، كذلك بينت الدراسة أن لنقابة الصحفيين ارتباط بالحكومة ، بسبب أن ما يزيد عن نصف مواردها المالية تأتي عن طريق الحكومة ، أدى هذا إلى إضعاف دورها السياسي ، فلم تستطع اتخاذ مواقف أو قرارات أكثر استقلالاً عن الحكومة وهذا عكس نقابة المهندسين والمحامين والأطباء ، وتوصلت أيضاً إلى أن عدم تبعية نقابات المهندسين والأطباء والمحامين مكنها من القيام بدور سياسي أكبر ، واتخاذ مواقف أكثر استقلالاً عن الحكومة انسجمت مع الطابع المعارض لقيادتها ، كمعارضتها تدخل الشرطة في أحداث جامعة اليرموك عام ١٩٨٦ ، وأحداث جنوب الأردن عام ١٩٨٩ ،واتخاذ قرارات بمقاومة التطبيع مع اليهود والدفاع عن الحريات العامة ، هذا مع أن غياب الانقسامات الحادة داخل النقابة وارتفاع التجانس بينها ، أدى إلى دفع مشاركتها السياسية إيجاباً ، أخيراً أدى انتشار فروع النقابات باستثناء نقابة الصحفيين في مناطق متعددة في الأردن إلى امتداد دورها السياسي خارج العاصمة .

١٠- دراسة : عبد الجليل مفتاح (٢٠١١) ، بعنوان :" دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي " ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المجتمع المدني والذي يمثل زيادة الوعي بحقوق الإنسان ، ورغبة الأفراد في الحصول على مزيد من الحقوق ، والرغبة في ممارسة رقابة على سلطة الحكومات ، في نشر الديمقراطية في بلدان المغرب العربي . وقد توصلت الدراسة إلى أن : المجتمع المدني من الأدوات الضرورية لتفعيل الديمقراطية في بلدان المغرب العربي باستثناء ليبيا ، فهو يضم شريحة عريضة من أفراد المجتمع وبكل شرائحه ، والمجتمع المدني الذي يستطيع تفعيل الديمقراطية

هو الذي يقوم بدور المراقبة والمحاسبة والمشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كذلك قيام الحكومات وضع العراقيل أمام مؤسسات المجتمع المدني للحد من مشاركتها في العملية السياسية .

١١- دراسة : أيمن عقيل (٢٠١٠) ، بعنوان :" دور المجتمع المدني في البلدان العربية وأداؤه " ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني كآلية لتحقيق الديمقراطية المشاركة ، وتعبئة المواطنين في المجالات المختلفة وتأكيد الحقوق والدفاع عنها وانجاز تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن : لمنظمات المجتمع المدني إسهامات حقوقية وبشكل واضح ، حيث تحسين لأوضاع حقوق الإنسان وتواصلها مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان،حيث أن لها دور واضح في تعريف أفراد المجتمع بحقوقهم السياسية وبحقوقهم في كل المجالات ، مع إخفاق في زيادة نسبة المشاركة السياسية للمصريين وفي ترسيخ نموذج الحكم الرشيد والشفافية ، حيث التدخل الحكومي الواضح في عمل هذه المؤسسات ومحولة وضع العراقيل أمامها .

١٢- دراسة : (Johann Maree (٢٠١٢ ، بعنوان :" دور النقابات في الدفاع عن الديمقراطية وتعزيزها في إفريقيا " ، وقد إجريت الدراسة على ثمان دول إفريقية هي : (غانا ، جنوب إفريقيا ، زامبيا ، زمبابوي ، سوازيلاند ، نيجيريا ، كينيا ، ناميبيا) ،وقد توصلت الدراسة إلى أنالحركات النقابية تحتاج إلى إنشاء قاعدة سلطوية قوية ومستقلة للتأثير على التحول الديمقراطي والمساعدة في الحفاظ على الديمقراطية وقد لعبت النقابات دوراً فاعلاً في اتخاذ دوراً قيادياً في إنشاء حركات اجتماعية قادرة على تحدي الحزب الحاكم في إفريقيا ، وفي (زيمبابوي) ، كان للنقابات

الدور الكبير في الاستيلاء على السلطة سلمياً ، هذا أدى إلى المساعدة في إرساء حكم مدني ، وكان للنقابات إسهام بترسيخ الديمقراطية في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، حيث كان لها مشاركة في صنع القرار السياسي ، وفي بعض دول إفريقيا عوائق تقف دون أخذ الاتحادات دورها في التحول الديمقراطي ،ويرى الباحث أن هناك شروطاً للتحول الديمقراطي في إفريقيا منها : أن يكون الحكم للقانون لضمان الحقوق القانونية لكل أفراد المجتمع ، كذلك تحرر منظمات المجتمع المدني في دول إفريقيا من الهيمنة الحكومية .

١٣- دراسة: (٢٠٠٧) (AfriMap) ، بعنوان : " غانا الديمقراطية والمشاركة السياسية " ، وقد هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في غانا ونشر الديمقراطية فيها ، وقد توصلت الدراسة إلىأن : في غانا مجتمع مدني حيوي ، حيث أن منظمات المجتمع المدني عديدة ونشيطة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية هذا أدى إلى إثراء المجتمع بخبرات وبتنمية اجتماعية وسياسية ، وهذه المنظمات غير الحكومية كان لها دور في الحوار السياسي وتقديم التنمية الشاملة للمجتمع ، أدى هذا بالحكومة إلى الاستعانة بهذه المنظمات وتقدير دورها السياسي .

كذلك استفادت غانا من منظمات المجتمع المدني التي لديها القدرة الحقيقية على تعبئة المواطنين وجعلهم ينخرطون في قضايا سياسية تهم المجتمع بشكل عام ، كذلك كان لهذه المنظمات دور المراقب لسياسات الحكومة ودور في صياغة القوانين والدستور ، وكان للحكم المدني دور في تشجيع هذه

المنظمات حيث وضعت سياسة تشاركية مع منظمات المجتمع المدني للمشاركة في سياسة البلاد ، حيث أرادت إشراك المواطنين العاديين في المساهمة في العملية السياسية .

أهمية الدراسة بالنسبة للدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والتي تناولت المشاركة السياسية لمنظمات المجتمع المدني والتي تعتبر النقابات المهنية جزء منها ، فقد لاحظ الباحث أن هناك اتفاق بين معظم الدراسات وبعض الاختلاف بينها .

فقد اتفقت معظم الدراسات السابقة على أهمية النقابات المهنية كواجهة مهمة لمنظمات المجتمع المدني خاصة في الأردن ، بسبب كبر حجمها ، وفئة منتسبيها ، وضعف الأحزاب السياسية نسبياً ، مما يعطيها فرصة للقيام بمهامها وبمهام الأحزاب السياسية التي تتميز بالضعف النسبي .

وقد ظهر هذا في دراسة (النوايشة ، ٢٠١٠) ، بأن الأحزاب السياسية ما زالت بعيدة عن المطالب الوطنية للشعب الأردني .

وقد اتفقت دراسة (مركز الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٢) ، ودراسة (الغزي ، ٢٠١٠) ، ودراسة (مفتاح ، ٢٠١١) ، ودراسة (ملاوي ، ٢٠٠٩) ، ودراسة (٢٠١٢ , Maree) ، ودراسة (٢٠٠٧ , AfriMap) ، ودراسة (الحنيطي ، ٢٠٠٩) ، على أهمية النقابات المهنية في المشاركة السياسية كونها من أهم طرق المشاركة الجماهيرية ، ودورها في القيام بغرس ثقافة الديمقراطية .

وقد اتفقت دراسة (عقيل ، ٢٠١٠) ، ودراسة (عمر ، ٢٠٠٠) ، ودراسة (عمرالشيخ ، ٢٠١٠) ، ودراسة (بطمة ، ٢٠٠٧) ، على إخفاق منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية في المشاركة في رسم السياسات الوطنية ،وحتى في انتخابات السلطة خاصة في فلسطين

، وهذا بسبب التضييق على عمل النقابات المهنية ، وسلبية الأعضاء أنفسهم ، ودور الحكومة في التدخل في عمل هذه النقابات ، دون تعاون بينهما ، كذلك هيمنة منظمات أخرى عليها .

نلاحظ كذلك أن جميع الدراسات ترى أن للنقابات المهنية دوراً سياسياً إضافة إلى الدور المهني الذي تقوم به ، ويتوقف هذا على قوة أو ضعف النقابات في أن تأخذ مساحة أكبر من العمل .

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تركز على دور النقابات المهنية في الأردن ودورها في أن تكون بمواجهة مباشرة مع الحكومة ، وأخذ دور الأحزاب في ممارسة النشاط السياسي ، وقد ظهر أثناء استعراض التاريخ السياسي للنقابات المهنية خاصة بداية تأسيسها ، والدور الذي أدته في التلميح لتحول المجتمع الأردني الذي يمر بمرحلة سياسية حرجة خاصة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلى تطبيق الديمقراطية لأول مرة في تاريخ هذا البلد وتوعية المجتمع بحقوقه العامة.

كذلك تميزت هذه الدراسة بأنها تبحث في أشكال المشاركة السياسية ، ودور النقابات المهنية في تغيير اللامبالاة السياسية إلى المشاركة السياسية ، مع النظر إليها باعتبارها إحدى منظمات المجتمع المدني التي تم إنشاؤها بالأصل للدفاع عن شريحة معينة من المجتمع ، ولتنظيم المهنة التي تختص بها ، لكن تعدى دورها إلى مجالات أخرى سياسية ، وطنية ، قومية ، كواحدة من المؤسسات المدنية التي لها اتصال مباشر بأفراد المجتمع ولها علاقة بالقضايا الوطنية التي تهم كل أفراد المجتمع .

هذا مع بحث جوانب النظام الداخلي للنقابات المهنية في الأردن وكيف انعكس على المحيط الخارجي ، بحيث تم التطرق إلى إدارة النقابات المهنية وممارستهم لحقوقهم داخل النقابة ،

وانعكاسات الممارسة والحقوق والإدارة على المجتمع وعلى النظام السياسي في الأردن ، وقد كان للدراسات السابقة فائدة بالنسبة لهذه الدراسة حيث بينت معظم الدراسات أن للنقابات المهنية دوراً سياسياً وبأشكال متفاوتة. نظراً لأسباب عديدة ، وأعتقد أن المناخ السياسي السائد في تلك المجتمعات التي أجريت الدراسات فيها يسمح بتدخل النقابات وباقي منظمات المجتمع المدني فيها إلى حد ما ،وما يثبت هذا منظمات المجتمع المدني في فلسطين التي تواجه تحجيماً لدورها من قبل السلطة .

أخيراً ، أجمعت الدراسات السابقة أن النقابات المهنية وا ٍن حدت القوانين التي تفرضها الحكومات التي تنتمي لها من تدخلها المباشر بالسياسة القائمة ، لكنها تبقى وسيلة ضغط لما لها من أهمية بحيث تعتبر أكبر منظمات المجتمع المدني وأكثرها حيوية وفاعلية .

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

- منهجية الدراسة
- مجتمع الدراسة والعينة
- أدوات جمع البيانات
- صدق الأداة
- ثبات الأداة
- تصحيح الأداة
- إجراءات الدراسة
- الأساليب الإحصائية

الطريقـــــة والإجـــــــــراءات

١- منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة ، حيث يعتبر أحد أنواع البحوث الوصفية ، التي تستند على أسس مثل : التجريد والتعميم ، والتي تقوم كذلك على أساس وصف منظم للحقائق والخصائص المتعلقة بظاهرة محددة بشكل عملي ، واستخدام الحقائق والبيانات المتوفرة ليتم تحليلها ونقدها للخروج بالنتائج .

٢-مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاءالنقابات مهنية في الأردن وهي: نقابة الأطباء الأردنية (١٨٤٤٦) ، نقابة المهندسين الأردنيين (٩٤٤٧١) ، نقابة المحامين (٩٤٣٣) ، نقابة المهندسين الزراعيين (١٢٤٦٧) ، نقابة الصيادلة (١٥٣٧١) ، نقابة الصحفيين (١٠٤١) ، نقابة الفنانين (١٠٠٠) ، نقابة أطباء الأسنان (٧٨٠٠)، نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات (٢٦٠٠٠)، نقابة المعلمين (١٢٣٠٠٠) ، نقابة المقاولين (٢٩٠٠) ، نقابة الجيولوجيين (٣٥٠٠)، رابطة الكتاب الأردنيين (٥٥٢) .

٣- عينة الدراسة :

ولتحقيق أهداف الدراسة ، وبسبب صعوبة الوصول لجميع أعضاء النقابات فقدتم اختيار العينة الغرضية أوالقصدية (Purposive sampling) ، وهي العينة المتيسرة ، حيث تم اختيار ثلاث نقابات مهنية وهي : نقابة الأطباء ، نقابة المهندسين ، نقابة المحامين بمجموع كلي لعدد أعضاء النقابات الثلاث : (

١٢٢٣٥٠) عضواً ، حيث تعتبر هذه النقابات من أنشط النقابات في الأردن ، إضافة إلى أن هذه النقابات تضم أكبر عدد من الأعضاء .

وقدبلغ عدد أفراد العينة (٢٤٠) مبحوثاً ، حيث تم توزيعهم حسب حجم عدد أعضاء النقابة ، حيث بلغتعينة نقابة الأطباء (٥٦)مبحوثاً ، ونقابة المهندسين (١٢٨) مبحوثاً ، ونقابة المحامين(٥٦) مبحوثاً ، تم اختيارهم من محافظات ، العاصمة عمان ، إربد وعجلون .

والجدول رقم (١)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب المدن، وكذلك العينة التي تم الوصول إليها .

المدينة		الأطباء	المحامين	المهندسين	المجموع
١	عمان	١١	١٠	٢٠	٤١
٢	إربد	٣٨	٣٦	٨٦	١٦٠
٣	عجلون	٧	١٠	٢٢	٣٩
الإجمالي		٥٦	٥٦	١٢٨	٢٤٠

جدول رقم (١) ، توزيع أفراد العينة حسب المحافظات في المملكة .

٤ –أدوات جمع البيانات :

- **الإستبانة :**

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الإستبانة لجمع البيانات ، حيث تم تطويرها لتشمل كافة الجوانب المتعلقة بمشكلة الدراسة ، فتم التركيز على وضوح الأسئلة ودقتها ومراعاة شمولها لأهداف الدراسة و تناسبها مع المستوى التعليمي العالي لأعضاء النقابات المهنية .

وقد احتوت على :

أولاً : المعلومات الشخصية :

تتمثل المعلومات الشخصية في : الجنس ، العمر ، الديانة ، الدخل الشهري ، مكان الإقامةالحالي ، مكان الولادة ، اسم النقابة التي تنتمي لها ، الانتماء إلى مؤسسة مجتمع مدني أخرى ،الوظيفة الحالية ، المؤهل العلمي ، مدةالانتساب للنقابة ،المركز الذي تشغله حالياً بالنقابة ، المناصب الإدارية التي تقلدتها سابقاً بالنقابة .

ثانياً : أسئلة الإستبانة ، والتي تتعلق بمحاور الدراسة الرئيسية ، حيث تكونت من (٤٨) فقرة توزعت على خمسة محاور كما يلي :

- دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية .

  وتكونت من(١١) فقرة .

- مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن .

  وتكونت من (٨) فقرات .

- دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني .

  وتكونت من (١١) فقرة .

- مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة ؟

  وتكونت من (٨) فقرات .

- معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية .

  وتكونت من (١٠) فقرات .

٥-صدق الأداة :

يعطي الصدق الثقة في الاستدلالاتوالتضمينات التي تنبثق من نتائج الدراسة ،وللتحقق من صدق الأداة تم عرض الاستبيان على أربعة من الأساتذة المختصين لتحكيمه ، من قسم علم الاجتماع ، وكلية الإعلام ، حيث أبدى المحكمون مجموعة من الملاحظات حول صياغة بعض الفقرات ، ومدى ارتباط بعض الفقرات بمحور الدراسة ، وقد تم تعديل بعضها وحذف البعض الآخر وإضافة فقرات أخرى ، وبعد إجراء التعديلات أصبح عدد فقرات الاستبيان(٤٨) فقرة ، ليصبح في الصورة التي تفي بأغراض الدراسة كما هو في ملاحق الدراسة .

٦-تصحيح الأداة :

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (٢٤٠) فقرة ، يضع المستجيب إشارة (√) أمام كل فقرة لبيان مدى تطابق ما يرد في الفقرة مع قناعته الشخصية، وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي، وهي: بدرجة كبيرة جدا(٥) درجات، بدرجة كبيرة (٤) درجات، بدرجة متوسطة (٣) درجات، بدرجة ضعيفة جدا (٢) درجة، لا يوجد مطلقا (١) درجة، وقد تم تصنيف المتوسطات الحسابية على النحو التالية:

- أقل من ٢.٣٣ منخفضة.
- من ٢.٣٤-٣.٦٦ متوسطة.
- أعلى من ٣.٦٧ مرتفعة.

٧-ثبات أداة الدراسة:

بغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة تم تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميع مجالات الدراسة والأداة ككل، والجدول (٢) يوضح ذلك .

(الجدول رقم (٢) ، الثبات)

معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بمجالات الدراسة والأداة ككل

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
١	دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية	١١	٠.٩٠
٢	مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن	٨	٠.٨٨
٣	دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني	١١	٠.٨٦
٤	مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة	٨	٠.٩٠
٥	معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية	١٠	٠.٨٥
	الأداة ككل	٤٨	٠.٩٣

يظهر من جدول (٢) أن معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة تراوحت بين (٠.٨٥-٠.٩٠) كان أعلاها لمجالي "دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية" و"مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة" ، وأدناها لمجال "معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية"، وبلغ معامل كرونباخ ألفا للأداة ككل (٠.٩٣)، وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل الثبات مقبول إذا زاد عن (٠.٧٠).

٨-إجراءات الدراسة:

لقد أعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب والإجراءات لجمع البيانات والتوصل إلى النتائج كما ظهرت في خلاصة الدراسة ، وذلك كما يلي :

١- تم الاطلاع علي الأدب السابق المتوفر والذي يتعلق بالمشاركة السياسية ، منظمات المجتمع المدني والنقابات بشكل عام ، النقابات المهنية بشكل خاص، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المراجع ، وتوجيهات ومعلومات من الأساتذة ، وآراء لنقابيين ولقاءات لخبراء في مجال النقابات المهنية، والدراسات السابقة ، والدوريات ، ومذكرات لنقابيين ومقالات في صحف وأخبار تتعلق بموضوع الدراسة، والقواميس الخاصة بعلم الاجتماع .

٢-إعداد استبيان بناءً على الأدب النظري، والدارسات السابقة، والتي لها علاقة بالمشاركة السياسية للنقابات المهنية في الأردن .

٣- التحقق من صدق الأداة من خلال توزيعها على أربعة من المختصين لنتمكن من تحقيق أهداف الدراسة .

٤- التحقق من ثبات الأداة حيث تم توزيعها على مجموعة خارج عينة الدراسة .

٥- القيام بزياراتلمجمع النقابات المهنية لعمان وا إربد .

٦- كانت الاستبانة بمثابة مقابلة حيث كان النقاش مع نقابيين حول بعض الفقرات التي احتوتها الاستبانة يأخذ أكثر من ساعتين أحياناً .

٧- إجراء مقابلة عن طريق الاتصال الهاتفي مع رئيس مركز دراسات له خبرة ودراية في مجال منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية ، ونقابي ونائب سابق .

٨- جمع البيانات وتحليلها إحصائياً من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) .

٩- الوصول إلى نتائج الدراسة ، ووضع التوصيات، والمقترحات .

٩-الأساليب الإحصائية :

تم إدخال البيانات الخاصة بالاستبيان إلى الحاسوب واستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (statistical package for social sciences) ، ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

-التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة الشخصية والوظيفية.

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات الدراسة.

- اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample T.Test).

- معامل الارتباط (قيمة R) والانحدار (R٢)للمعرفة أبرز المجالات تأثيراً على دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن.

الفصـــل الرابـــع

نتائـــج الدراســة ومنــاقشتـهـا

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها :

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن ،وقد قام الباحث بالبحث والتنقيب عن البيانات من خلال تطبيق عدة مقاييس كما ذكرت سابقاً في إجراءات الدراسة ،وقد تم تفريغ البيانات وتحليلها إحصائياً ،وتالياً عرض للنتائج التي توصلت الدراسة إليها مع تقديم تفسيراً وتحليلاً لها ،آخذاً بعين الاعتبار الإطار النظري للدراسة ،حيث يتضمن هذا الجزء وصفاً لخصائص العينة وعرضاً لنتائج الدراسة والتوصيات .

أولاً : وصف لخصائص عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (٢٤٠)مبحوثاً من أعضاء النقابات المهنية من نقابات (المهندسين الأردنيين ، الأطباء ، المحامين) ، من كلا الجنسين ، والجدول (٣) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس .

١-الجنس :

الجدول (٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	١٩٨	٨٢.٥
	أنثى	٤٢	١٧.٥
	المجموع	**٢٤٠**	**١٠٠.٠**

يظهر من الجدول السابق والذي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس أن نسبة الذكور أكثر من الإناث ، حيث بلغت نسبة الذكور(٨٢.٥%) ، بينما بلغت نسبة الإناث (١٧.٥%) ، ويعود هذا إلى أن نسبة أعضاء النقابات المهنية الذكور أعلى بأضعاف من نسبة الإناثفمثلاً : كان عدد المحامين الذكور في العام ١٩٩٥ (٢٤٥٦) ، والإناث (٢٧٩) ، وهذا يعود لقلة الإقبال على هذه التخصصات من قبل الإناث ، حيث أن الإقبال على التخصصات التربوية أكثر .

٢-العمر :

الجدول (٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
العمر	أقل من ٣٠ سنة	٨٠	٣٣.٣
	من ٣٠-٥٠	١٠٤	٤٣.٣
	أكثر من ٥٠	٥٦	٢٣.٣
	المجموع	٢٤٠	١٠٠.٠

يتبين من الجدول رقم (٤) ،أن النسبة الأكثر من أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية ٣٠ –٥٠ ، حيث بلغت نسبتهم (٤٣.٣%) ، الفئة العمرية أقل من ٣٠ عاماً ، وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفئة أكثر من ٥٠ ، حيث يظهر هذا أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة هم من فئة الشباب ، والذين تتراوح أعمارهم من ٣٠ –٥٠ عاماً ، حيث أن هذه الفئة القادرة على تحمل الأعباء .

٣-الديانة :

جدول (٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الديانة

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الديانة	مسلم	١٩٧	٨٢.١
	مسيحي	٤٣	١٧.٩
	المجموع	٢٤٠	١٠٠.٠

يتبين من الجدول رقم (٥) ، أن نسبة المسلمين في عينة الدراسة الأكثر، حيث بلغت (٨٢.١%) ، بينما المسيحيين كانوا الأقل ، حيث بلغت نسبتهم (١٧.٩%) ، حيث أن المجتمع الأردني يتركب من غالبية عظمى مسلمين ، وهناك المسيحيين والذين يشكلون نسبة غير كبيرة من عدد السكان .

٤-الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة :

جدول (٦)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الدخل الشهري	أقل من ٤٠٠ ديناراً	٨٦	٣٥.٨
	من ٤٠٠-٦٠٠ ديناراً	٨٦	٣٥.٨
	من ٦٠١-٨٠٠ ديناراً	٤١	١٧.١
	من ٨٠١-١٠٠٠ ديناراً	١٢	٥.٠
	أكثر من ١٠٠٠ ديناراً	١٥	٦.٣
المجموع		٢٤٠	١٠٠.٠

يتبين من الجدول رقم (٦) ، أن الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة قد كان أقل من ٤٠٠ ديناراً ،متساوية مع ٤٠٠-٦٠٠ديناراً ، حيث كانت نسبتهم (٣٥.٨%) ، بينما الدخل الشهري من ٦٠١-٨٠٠ بلغت نسبتهم (١٧.١%) ، وجاء الدخل من ٨٠١ -١٠٠٠ الأقل حيث بلغت نسبتهم (٥.٠%) ، والدخل أكثر من ١٠٠٠ديناراً كانت النسبة (٦.٣%) . ويعود هذا التفاوت في دخل أفراد العينة إلى تخصص وطبيعة عمل الأعضاء ،فدخل الأطباء مثلاً أعلى من دخل المحامين والمهندسين ، كذلك دخل المهندسين والمحامين الجدد تختلف عن ذوي الخبرة ، وحسب عملهم في قطاع عام أو خاص .

٥-مكان الإقامة الحالي لأفراد عينة الدراسة :

جدول (٧)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة الحالي

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
مكان الإقامة الحالي	مدينة	١٧١	٧١.٣
	قرية	٦٧	٢٧.٩
	بادية	٢	٨.
	المجموع	**٢٤٠**	**١٠٠.٠**

من حيث مكان الإقامة الحالي لأفراد عينة الدراسة يوضح الجدول رقم (٧) ، أن الأعضاء المقيمين بالمدينة هم الأكثر حيث كانت نسبتهم (٧١.٣%) ، بينما الذين

يقيمون بالبادية الأقل حيث كانت نسبتهم (٠.٨%) ، وكانت النسبة المئوية للمقيمين بالقرية (٢٧.٩%) ، ويعود تركز المقيمين بالمدينة الأكثر بين أفراد العينة إلى القرب من أماكن الخدمات ،وتركز عمل أعضاء النقابات المهنية في المدينة أيضاً .

٦-مكان الولادة :

جدول (٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الولادة

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
مكان الولادة	مدينة	١٧١	٧١.٣
	قرية	٦٧	٢٧.٩
	بادية	٢	٠.٨
	المجموع	**٢٤٠**	١٠٠.٠

نلاحظ من الجدول رقم (٨) ،أنه تكراراً للجدول رقم (٧) ، والذي يبين خصائص العينة من حيث مكان الإقامة الحالي ،حيث أن مكان الإقامة الحالي لعينة الدراسة هو نفسه مكان الولادة لهم ، كما هو واضح بالجدول ، حيث أن الذين مكان الولادة بالنسبة لهمكانت نسبتهم (٧١.٣%) ، بينما بلغت نسبة الذين مكان ولادتهم القرية (٢٧.٩%) ، وكانت أقل نسبة الذين مكان الولادة عندهم البادية ونسبتهم (٠.٨%) ، وهذا يدل على أن نسبة الأعضاء الأكثر في النقابات المهنية هم من مواليد المدينة ، حيث أن العادات والضغوط الاجتماعية تختلف عن العادات في المجتمعات الريفية .

٧- النقابة التي تنتمي لها :

جدول (٩)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النقابة التي تنتمي لها

النسبة المئوية	التكرارات	الفئات	المتغير
٥٣.٣	١٢٨	المهندسين	**النقابة التي تنتمي لها**
٢٣,٣	٥٦	المحامين	
٢٣,٣	٥٦	الأطباء	
١٠٠.٠	**٢٤٠**	**المجموع**	

يظهر الجدول السابق أن أعضاء نقابة المهندسين هم الأكثر ً في عينة الدراسة حيث كانت نسبتهم (٥٣.٣%) ، بينما تساوى الأطباء والمحامون حيث كانت نسبتهم (٢٣,٣%) لكل من المحامين والأطباء ، وهذا يعود إلى أن عدد أعضاء نقابة المهندسين أكثر من ٩٤٠٠٠ عضواً ، بينما بلغ عدد نقابتي الأطباء والمحامين أكثر من ١٨٠٠٠عضواً ، وأكثر من٩٠٠٠عضواً .

٨-الانتماء إلى مؤسسة مجتمع مدني أخرى :

جدول (١٠)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الانتماء إلى مؤسسة مجتمع مدني أخرى

النسبة المئوية	التكرارات	الفئات	المتغير
٢٤.٢	٥٨	نعم	**هل تنتمي إلى مؤسسة مجتمع مدني أخرى**
٧٥.٨	١٨٢	لا	
١٠٠.٠	**٢٤٠**	**المجموع**	

يظهر الجدول رقم (١٠) ، أن أفراد العينة الذين ينتمون لمؤسسة مجتمع مدني أخرى غير النقابات المهنية كانت نسبتهم (٢٤.٢%) ، والذين لا ينتمون لأي مؤسسة مجتمع مدني أخرى كانت الأعلى ، حيث كانت نسبتهم (٧٥,٨%) ، وكان الملاحظ على أن المؤسسة الأخرى التي ينتمي لها الأعضاء هي : حزب سياسي ، جمعية خيرية ، ويعد هذا حسب الأعضاء إلى انشغالهم خاصة الأطباء بعملهموبنقاباتهم .

٩-الوظيفة الحالية لأفراد العينة :

جدول (١١)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الوظيفة الحالية	قطاع خاص	١٩٤	٨٠.٨
	حكومي	٢٢	٩.٢
	بلا عمل	٩	٣.٨
	غير ذلك	١٥	٦.٣
	المجموع	**٢٤٠**	**١٠٠.٠**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١١) ، أن الوظيفة الحالية لأفراد العينة والذين يعملون بالقطاع الخاص كانوا الأعلى حيث بلغت نسبتهم (٨٠,٨%) ، وكانت نسبة الذين يعملون بوظيفة حكومية (٩,٢%) ، وعضو بالنقابات بدون عمل كانت نسبتهم(٣,٨%) ، وغير ذلك لم يذكر بنسبة (٦,٣%) ، حيث أن مجالات مهن الطبيب والمحامي والمهندس في القطاع الخاص أكبر منها في القطاع العام .

١٠- المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة :

جدول (١٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغير	**الفئات**	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
المؤهل العلمي	بكالوريوس	١٧٢	٧١.٧
	ماجستير	٤٧	١٩.٦
	دكتوراه	٢١	٨.٨
	المجموع	**٢٤٠**	**١٠٠.٠**

يبين الجدول السابق رقم (١٢) أن المؤهل العلمي الأعلى والذي يحمله أفراد العينة كان المؤهل العلمي بكالوريوس حيث كانت النسبة (٧١,٧%) ، بينما جاء ممن يحملون درجة الماجستير الثانيبنسبة (١٩,٦%) ، وأخيراً أفراد العينة والذين يحملون درجة الدكتوراه حيث كانت نسبتهم (٨,٨%) ، حيث أن المؤهل العلمي الأدنى لأفراد عينة الدراسة هو درجة البكالوريوس ، لأن مجالات الطب والهندسة والحقوق لا تمارس المهنة بأقل من مؤهل علمي بكالوريوس .

١١- مدة الانتساب للنقابة بالنسبة للعينة :

جدول (١٣)

: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة الانتساب للنقابة

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
مدة الانتساب للنقابة	أقل من ٥ سنوات	٧٩	٣٢.٩
	من ٥-١٠	٦٠	٢٥.٠
	من١١- ١٥	٣٢	١٣.٣
	أكثر من١٦سنة	٦٩	٢٨.٨
	المجموع	**٢٤٠**	**١٠٠.٠**

يظهر الجدول السابق أن مدة انتساب عينة الدراسة لنقابتهماالأكثر نسبة هي أقل من ٥ سنوات ، حيث بلغت النسبة (٣٢,٩%) ، بينما النتسبين ولمدة أكثر من ١٦ سنة كانت نسبتهم (٢٨,٨%) ، وبلغت نسبة أفراد العينة المنتسبين لمدةمن ٥-١٠ سنوات (٢٥،%) من عينة الدراسة ، ومن ١١-١٥ سنة كانت بنسبة (١٣,٣%) .

١٢- المركز الحالي بالنقابة :

جدول (١٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسبالمركز الذي يشغله حالياً في النقابة

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
المركز الذي تشغله حالياً في النقابة	رئيس لجنة فرعية	٩	٣.٨
	إداري	٢٥	١٠.٤
	عضو نقابة فقط	٢٠٦	٨٥.٨
	المجموع	**٢٤٠**	**١٠٠.٠**

بالنسبة للمركز الذي يشغله حالياً أفراد العينة في النقابة، يظهر من الجدول رقم (١٤) أن مركز عضو نقابة فقط هم الأكثر حيث كانت نسبتهم (٨٥.٨%)، بينما

المركز رئيس لجنة فرعية هم الأقل تكراراً حيث بلغت نسبتهم (٣.٨%) ، وكان مركز إداري في النقابات المهنية بنسبة مئوية (٨٥,٨%) .

١٣- المناصب الإدارية السابقة للعينة :

جدول (١٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المناصب الإدارية التي تقلدتها سابقاً في النقابة

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
المناصب الإدارية التي تقلدتها سابقاً في النقابة	رئيس لجنة فرعية	١٤	٥.٨
	إداري	٤١	١٧.١
	عضو نقابة فقط	١٨٥	٧٧.١
	المجموع	**٢٤٠**	**١٠٠.٠**

بالنسبة للمناصب الإدارية التي تقلدها أفراد العينة سابقاً في النقابة ، معظم الأفراد كانوا أعضاء نقابة فقط ، حيث كانت نسبتهم (٧٧,١%) ،وا إداري بنسبة (١٧و١%) ، ومنصب رئيس لجنة فرعية الأقل تكراراً ، حيث بلغت النسبة (٥,٨%) .

ثانياً : تحليل نتائج الدراسة

المحور الأول :

تأثير النقابات المهنية على القيادات السياسية في الأردن .

الجدول رقم (١٦)

يمثل الجدول "دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية في الأردن

الرقم	المجـال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	تقوم النقابات المهنية باحتجاجات على بعض القرارات الحكومية التي تتعارض مع الديمقراطية .	٣.٢٦	١.١١	١	متوسطة
٢	ترفع النقابات المهنية مذكرات إلى المسئولين تدعوهم بها لعمل إصلاح سياسي .	٣.٠٣	١.١٧	٥	متوسطة
٣	تتراجع الحكومة عن القرارات التي تكون في غير صالح أفراد المجتمع بضغط من النقابات المهنية .	٢.٢٧	١.٠١	١١	منخفضة
٤	صدر النقابات المهنية بياناً خاصاً ضاغطاً فيما يخص قضايا الرأي العام .	٣.٠٧	١.١٦	٤	متوسطة
٥	تمارس النقابات المهنية ضغوطاً على الحكومة لمطالبتها بتعديل القوانين التي تتعارض مع الديمقراطية .	٢.٩٥	١.١٨	٧	متوسطة
٦	تقوم النقابات المهنية بإيفاد لجان لتقصي الحقائق عند الضرورة لمتابعة تجاوزات من قبل جهات حكومية .	٢.٥٦	١.١٢	٨	متوسطة
٧	تنظم النقابات المهنية اعتصامات لتحقيق إصلاح سياسي في الأردن	٣.١٢	١.١٣	٣	متوسطة
٨	تنظيم مسيرات للتعبير عن قيام الحكومة بقرارات سياسية غير رشيدة .	٣.٠٠	١.١٦	٦	متوسطة
٩	للنقابات المهنية دور في إخراج المعتقلين السياسيين من السجون بعد الضغط على الحكومة.	٢.٥١	١.٢١	١٠	متوسطة
١٠	تحرص النقابات المهنية على متابعة الأوضاع السياسية العامة .	٣.٢١	١.٢٢	٢	متوسطة
١١	للنقابات المهنية دور في صياغة السياسة العامة للعمل السياسي في الأردن .	٢.٥٢	١.٢٣	٩	متوسطة
	"دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية" ككل	٢.٨٦	٠.٨٣	–	متوسطة

لمعرفة تأثير النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية ، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال " دور النقابات في التأثير على القيادات السياسية في الأردن " والمجال ككل، كما تم استخدام اختبار "t") (One- Sample T.Test) للكشف عن دورر النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية .

يشير الجدول السابق رقم (١٦) ، إلى دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية بالأردن ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٢.٢٧ - ٣.٢٦) ، وقد جاءمؤشر : " تقوم النقابات المهنية باحتجاجات على بعض القرارات الحكومية التي تتعارض مع الديمقراطية " ، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٢٦) ، وانحراف معياري (١,١١) وبدرجة متوسطة ، تلاها المؤشرالذي ينص على : " تحرص النقابات المهنية على متابعة الأوضاع السياسية العامة " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٢١) ، وانحراف معياري (١,٢٢) وبدرجة متوسطة ، وبالمرتبة الثالثة المؤشر الذي ينص على : " تنظم النقابات المهنية اعتصامات لتحقيق إصلاح سياسي في الأردن " ، بمتوسط حسابي (٣.١٢) ، وانحراف معياري (١,١٣) وبدرجة متوسطة أيضاً ، وجاء بالمرتبة الأخيرة المؤشر الذي ينص على : "تتراجع الحكومة عن القرارات التي تكون في غير صالح أفراد المجتمع بضغط من النقابات المهنية ." بمتوسط حسابي (٢,٢٧) ، وانحراف معياري (١,٠١) وبدرجة منخفضة ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل"دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية في الأردن " ، (٢.٨٦) وبدرجة متوسطة .

ويعزى ذلك إلى الحرية النسبية التي تتمتع بها النقابات المهنية في الأردن ، والتي تعطيها الحق بالقيام باحتجاجات وتنظيم اعتصامات لأسباب سياسية ، أو أي أسباب كانت، وقد نظمت النقابات المهنية منذ تأسيسها مئات الاعتصامات احتجاجاً على قرارات حكومية وأحداث عصفت بالبلاد ، لقد توثق دور النقابات المهنية كمؤسسة مجتمع مدني وجماعة ضغط منذ تأسيسها ، حيث يعود هذا لعوامل مرتبطة بالأحداث

السياسية التي مرت بها الدولة الأردنية وا إبان فترة حضر الأحزاب السياسية (١٩٥٧ – ١٩٩٢)، حيث وضعت هذه الظروف السياسية النقابات المهنية في مقدمة العمل السياسي ، حتى صدور قانون ترخيص الأحزاب بعد العام ١٩٩٢ ،حيث ساهمت في القضايا العامة ولها مواقف سياسية من كافة القضايا الوطنية والقومية ، وبعد السماح بترخيص الأحزاب بقي للنقابات المهنية دور سياسي وموقف من كافة القضايا ، هذا مع دعوتها ضرورة تعديل التشريعات التي تمس بحقوق المواطنين، والمطالبة بالعمل على استقلال القضاء من خلال إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين ،ومن القرارات التي تكون في غير صالح أفراد المجتمع ،وهذا كان واضحاً أثناء استبيان النقابيين خاصة من نقابتي المحامين والمهندسين ، وقد لاحظت أن هذا لا ينطبق على عينة نقابة الأطباء ، ويرجع هذا إلى الدخل الشهري المرتفع الذي يتقاضاه أعضاء نقابة الأطباء ، وانشغالهم عن القضايا السياسية بعملهم مع مراجعيهم ، فقد بقيت بعض الاستبانات مع أطباء لمدة ثلاثة أيام والسبب كما قالوا : عدم وجود وقت فراغ عندهم للإجابة عليها ،وهذا أدى بالبعض إلى عدم الإجابة نهائياً على أسئلة الاستبيان ، فقد ذهب البعض إلى القول: أن نقابة الأطباء ليس لها أي توجه سياسي ، والبعض الآخر :نحن مقموعون في نقابة الأطباء سياسياً ، ولا نستطيع إشراك أي عمل سياسي مع عملنا.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية بهذا الجانب مع دراسة (مركز الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٢) ، في أن النقابات المهنية قد لعبت دوراً بارزاً في عملية التحول الديمقراطي في الأردن ويعود هذا إلى تأثيرهم على القيادات السياسية ، مما أدى إلى إحداث إصلاح سياسي بالأردن ، حيث أن للنقابات المهنية تأثيراً سياسياً واضحاً دون باقي منظمات المجتمع المدني الأخرى ، كذلك تتفق مع دراسة (حمايل ، ٢٠٠٠) ، أن للنقابات المهنية كنقابة المهندسين ، الأطباء والمحامين ،دوراً بارزاً في التأثير على القيادات السياسية في الأردن ، حيث تتخذ هذه النقابات صفة المعارض للقرارات الحكومية ، ولا ينطبق هذا على نقابة الصحفيين ، التي يتم تمويلها من الحكومة وهذا يضعف دورها السياسي ، ولا تتفق نتائج الدراسة الحالية في جانبها هذا مع دراسة (عمر ، ٢٠٠٠) ، في أن تحجيم النقابات المهنية

في مصر وتدخل الحكومة المباشر بها أدى إلى منع قيام أي توجه سياسي لها ، ولا تتفق كذلك مع دراسة (بطمة ، ٢٠٠٧) ، في أن الحركة النقابية في فلسطين تعاني من مشاكل تحد من قدرتها على أداء دور سياسي وأكثر فاعلية على مستوى المشاركة في صياغة السياسات الوطنية ، ويعود هذا إلى هيمنة الفصائل السياسية في فلسطين على الحركة النقابية ،حيث أن هناك ضعفاً في مشاركة النقابات المهنية في صياغة السياسات الوطنية .

بالنظر إلى الجدول رقم (١٦) ، نلاحظ أن النتائج تشير إلى أن للنقابات المهنية تأثيراً على القيادات السياسية في الأردن ، حيث أنه وفيما يتعلق برفض النقابات المهنية للقرارات الحكومية التي تتعارض مع الديمقراطية من خلال الاحتجاجات التي تنظمها النقابات المهنية حيث كان للنقابات المهنية ممثلة بلجان مقاومة التطبيع النقابية بالدعوة الدائمة لإقامة احتجاجات لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني ،وكذلك لجنة الحريات التي طالبت برفع القيود عن الحريات العامة ، من خلال بيانات واحتجاجات قامت بها وا ٍضراباً قامت به النقابات المهنية احتجاجاً على اعتقال أحد النقباء لأسباب سياسية .

أما فيما يتعلق بدور النقابات المهنية في المساهمة في الإصلاح السياسي ، من خلال رفع مذكرات إلى أصحاب القرار لتغيير سياسات وا ٍحداث إصلاحات سياسية في الأردن ، حيث أنه ومن الجدير بالذكر أن النقابات المهنية في الأردن مارست هذا السلوك في مناسبات سياسية عديدة ، مثل : المذكرة التي أرسلتها إلى الحكومة الأردنية وأصحاب القرار فيها عام ١٩٨٩ ، في أعقاب الهبة الشعبية في جنوب الأردن ،حيث طالبوا فيها بتشكيل حكومة وطنية لإنقاذ البلاد ودعت كذلك النقابات المهنية الحكومة إلى تطبيق الديمقراطية في البلاد ،وا ٕلى محاسبة المسؤولين عن التجاوزات التي تتعارض مع الديمقراطية وا ٕلى انتهاء المراحل التي كانت البلاد تعانيها نتيجة لغياب التعددية .

أما بخصوص دور النقابلت المهنية بالضغط على الحكومة للتراجع عن القرارات التي لا تتوافق مع الأوضاع في الأردن ،فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن تراجع الحكومة عن القرارات بدرجة منخفضة ويعزى هذا إلى أن النقابات المهنية لا تملك صلاحية قانونية تلزم الحكومة التراجع عن قرارات اتخذتها وا إن كانت في غير صالح المجتمع ، ولكن تستخدم وسائل للضغط على الحكومة للعودة عن هذه القرارات ، كالإعتصامات ، والاحتجاجات والبيانات التي تشجب هذه القرارات، مما يجعل من تراجع الحكومة عن قرار معين أمراً غير مهم .

وفيمايتعلق بالقضايا التي تسمى بقضايا الرأي العام في الأردن وقيامالنقابات المهنيةباتخاذ موقفاً حيال هذه القضايا من خلال إصدار بياناً ضاغطاًتعلن من خلاله موقفها تجاه هذه القضايا ، حيث تقوم النقابات المهنية بهذا للمساندة والدعم والمؤازرة ، كما حصل عند قيام احد المواطنين في الأردن بقتل مجموعة من الفتيات من إحدى الدول المجاورة ،حيث كان للنقابات المهنية موقفاً صلباً للدفاع عن هذا المواطن ، وكانت قد أصدرت بيانات تدعو فيها الحكومة للإفراج عنه

وبالنسبة للقوانين التي تتعارض مع الديمقراطية في الأردن ، ودور النقابات المهنية في القيام بممارسة ضغوطاً على الحكومة من خلال طرق ضغط مختلفة ، للمطالبة بتعديلها ، حيث يتم هذا من خلال لجنة الحريات في النقابات المهنية (والتي تتعاون مع لجنة الحريات العامة في مجلس النواب الأردني) ، فقد دعت منذ التأسيس الحكومات المتعاقبة إلى إلغاء الأحكام العرفية ،وطالبت مثلاً الحكومة أثناء مناقشة مجلس النواب في جلسة الثقة للحكومة في العام ١٩٩٠ ، فقد دعت إلى إلغاء قانون الدفاع لعام ١٩٣٩ ، ومن مواده: إن لرئيس الوزراء الحق بالاستيلاء على أي ارض أو أبنية أو تخريب أو التدخل بالحقوق الشخصية لتامين السلامة العامة للدفاع عن شرف الأردن ،ورفعت كذلك مذكرات للحكومة لإعادة النظر في السياسات المتبعة لضمان ترسيخ الديمقراطية .

وعن التجاوزات التي تحصل من قبل جهات حكومية وقيام النقابات المهنية بإيفاد لجان للمتابعة وتقصي الحقائق ، حيث تتابع النقابات المهنية هذا ، فتقوم بتشكيل لجان من أعضائها للمتابعة ، كاللجنةالتي شكلتها من أعضائها لمتابعة وحضور جلسات معتقلي جامعة مؤتة في العام ١٩٩٣ .

وفيما يتعلق بدور النقابات المهنية في دعوة أصحاب القرار للإصلاح السياسي من خلال تنظيم اعتصامات لتحقيق الإصلاح السياسي كتعزيز الحريات المدنية ، وانتهاكات الحقوق ، والذي يعبر عن الديمقراطية فقد قامت النقابات المهنية بالقيام باعتصامات تطالب من خلالها الحكومة الإسراع بعمل إصلاح سياسي في الأردن .

أما عن رفض النقابات المهنية للقرارات الحكومية غير الرشيدة والتعبير عن هذا الرفض عن طريق تنظيم مسيرات سلمية ، حيث ظهر هذا عند توقيع الأردن اتفاقية السلام مع إسرائيل ، حيث اشتد التوتر بين النقابات المهنية والحكومة نتيجة للتصعيد النقابي واتخاذ موقفاً معادياً للاتفاقية ومقاومة التطبيع مع إسرائيل .

وفيما يتعلق بالمعتقلين السياسيين ودور النقابات المهنية في الضغط على الحكومة للإفراج عنهم ، فقد قامت النقابات المهنية بالضغط على الحكومة عن طريق تنفيذ اعتصام أمام مجلس النواب في العام ١٩٩٥ للإفراج عن أحد النقباء ، واعتبرت النقابات المهنية خطوة الحكومة عام ١٩٩٠ الإفراج عن معتقلين سياسيين خطوة كبيرة نحو مجتمع ديمقراطي ، وكان هذا بضغط من النقابات .

وبالنسبة للنقابات المهنية والأوضاع السياسية العامة حيث قدر لها ومنذ تأسيسها أن تأخذ دور الأحزاب السياسية ، فكان لا بد من متابعة الوضع السياسي المحلي والعربي والدولي ، فقد نصت قوانين النقابات المهنية أن من أهداف النقابات الدفاع عن مصلحة هذه النقابات وأعضائها الذين

يعتبرون قطاع مهم من هذا المجتمع ،وحيث أن المصلحة التي يجنيها الوطن تجر آثاراً إيجابية على النقابات المهنية ،والسياسات السلبية تنعكس سلباً على المجتمع بشكل عام ، والنقابات التي تضم هذا الخليط من المهنيين لا بد وأن يكون لأعضائها الاهتمام السياسي ، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن للنقابات المهنية دور كذلك في صياغة السياسة العامة للعمل السياسي في الأردن فلهذه النقابات لقاءات مع القيادات السياسية في الأردن ، ووفق تصريح أحد المسؤولين في الحكومة أنه ليس للحكومة موقف سلبي تجاه النقابات المهنية ، وأنها تعتبر أهم مؤسسات المجتمع المدني ،وأن لها دوراً هاماً في التطوير والتنمية الاقتصادية ويجب أن تجد الحكومة والنقابات وسيلة للتعاون ضمن صيغ مشتركة من خلال العمل المؤسسي

جدول (١٧)

:نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One– Sample T.Test)للكشف عن دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية في الأردن

أثر النقابات المهنية على القيادات السياسية	المتوسط الحسابي	الانحـــراف المعياري	درجـات الحرية	قيمة "t"	الدلالـــــة الإحصائية	نتيجـــــة الفرضية
	٢.٨٦	٠.٨٣	٢٣٩	٥٣.٧١	٠.٠٠	قبول

يظهر من الجدول رقم (١٧) ، أن قيمة (t) بلغت (٥٣.٧١) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخماسي وهي (٣)، مما يدل على وجود درجة دالة إحصائياً علىدور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية في الأردن .

المحور الثـــاني :

مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن

الجدول (١٨)

يمثل الجدول"مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	تقدم النقابات المهنية اقتراحات ترتبط بالقرارات التي تدعو إلى إصلاح سياسي بالأردن.	٣.٠٤	١.١٣	٢	**متوسطة**
٢	للنقابات المهنية صوت يسمع أمام صانعي القرارات السياسية في الأردن .	٢.٥٦	١.١١	٣	**متوسطة**
٣	تتابع النقابات المهنية القرارات السياسية التي تهم المجتمع الأردني لإمكانية تعديلها .	٣.٠٩	١.١٦	١	**متوسطة**
٤	يتم أخذ رأي النقابات المهنية عند اتخاذ قرار رفع الأسعار بشكل عام.	٢.١٢	١.٢٤	٨	**منخفضة**
٥	تشارك النقابات المهنية في صياغة القوانين في الأردن .	٢.٤٠	١.٢٢	٥	**متوسطة**
٦	هناك علاقة تشاركية بين النقابات المهنية والحكومة فيا يخص صناعة القرار السياسي .	٢.١٨	١.١٣	٦	**منخفضة**
٧	يتم إشراك النقابات المهنية عند اتخاذ قرار سياسي معين .	٢.١٤	١.٠٥	٧	**منخفضة**
٨	تساهم النقابات المهنية في إثراء صانعي القرار السياسي بأفكار سياسية تترجم لقرارات فيما بعد .	٢.٤٤	١.١٣	٤	**متوسطة**
	مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن	٣.٠٤	١.١٣	-	متوسطة

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال لمعرفة مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي بالأردن" والمجال ككل، كما تم استخدام اختبار"t" (One- Sample T.Test) .

يظهر من الجدول رقم (١٨) ، أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (٢.١٢-٣.٠٩) ، وكان أعلاها المؤشر رقم (٣) والذي ينص على : " تتابع النقابات المهنية القرارات السياسية التي تهم المجتمع الأردني لإمكانية تعديلها "بمتوسط حسابي (٣.٠٩) وبدرجة متوسطة، تلاها المؤشر رقم (١) والذي ينص على : " تقدم النقابات المهنية اقتراحات ترتبط بالقرارات التي تدعو إلى إصلاح سياسي بالأردن " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٠٤) وبدرجة متوسطة ، بينما جاء المؤشر رقم (٢) والذي ينص على : أنللنقابات المهنية صوت يسمع أمام صانعي القرارات السياسية في الأردن " بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٦) وبدرجة متوسطة، وبالمرتبة الأخيرة المؤشر رقم (٤) والذي ينص على :" يتم أخذ رأي النقابات المهنية عند اتخاذ قرار رفع الأسعار بشكل عام." بمتوسط حسابي (٢.١٢) وبدرجة منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن " ككل (٣.٠٤) وبدرجة منخفضة .

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Maree ,٢٠١٢) ،التي أشارت أن للنقابات إسهاماً واضحاً بترسيخ الديمقراطية في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، وكان لها مشاركة في صنع القرار السياسي فيها .

واتفقت كذلك مع دراسة (Afri map , ٢٠٠٧) ، التي خلصت إلى أن غانا قد استفادت من منظمات المجتمع المدني ، حيث أن لهادور المراقب لسياسات الحكومة ،ودوراً في صياغة القوانين والدستور في البلاد .

ويعزى هذا إلى أن النقابات المهنية ليست ببعيدة عن الحدث السياسي في الأردن ، فأعضاؤها هم من أبناء هذا البلد والمصلحة التي تعود على الوطن عامة تعود عليهم أيضاً ، وبالتالي فإن متابعتهم للقرارات السياسية ليست وليدة هذه المرحلة لكن منذ أن رأت النقابات المهنية في الأردن النور ، ومعاصرتها للمراحل والأحداث السياسية التي مرت بها البلاد ابتداء من مرحلة قبل العام ١٩٥٧ ، ثم إلى مرحلة حضر الأحزاب ،ومرحلة السبعينيات التي شهد فيها الوطن أحداثاً جسيمة ،وبعدها فترة الثمانينات وفيها أيضاً شهدت النقابات المهنية حالة من التوتر مع الحكومة ، مروراً بمرحلة التحول الديمقراطي في البلاد والسماح بترخيص الأحزاب السياسية وا إجراء الانتخابات النيابية ، والسماح بحرية النشر وغيرها .

أما فيما يتعلق بقرارات الحكومة رفع الأسعار على المواد الأساسية والتي تهم أفراد المجتمع عامة وأخذ رأي النقابات المهنية عند الإقدام على هذا القرار وبدرجة منخفضة ، حيث أن الحكومة لا تأخذ رأي النقابات المهنية عند رفع سعر أي سلعة تهم المواطن ، لمعرفتها المطلقة بردة فعل النقابات ، حيث أنها تمارس حقها الديمقراطي عند إقدام الحكومة على مثل هذه القرارات وذلك برفع مذكرات وتنظيم مسيرات لرفض القرارات التي تتعلق برفع الأسعار ، وقد نددت نقابات المعلمون والمهندسون والمهندسون الزراعيون بقرار الحكومة رفع الأسعار وذلك في العام ٢٠١٢ ،وبينوا أن مثل هذه القرارات ستؤدي إلى مزيد من الفقر والبطالة ، حيث دعوا إلى إضراب في

مجمع النقابات المهنية يشارك فيه النقابيون والمواطنون جميعاً ، لتتراجع الحكومة عن رفع الأسعار وتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة .

وفيما يتعلق بعلاقة النقابات المهنية بصانعي القرار السياسي بالأردن ، من حيث وجود علاقة تشاركية مع الحكومة ، حيث أظهرت نتائج الدراسة بمتوسط حسابي (٢.١٨) ، وبدرجة منخفضة ، فلكي يتم تحقيق الأهداف المطلوبة من النقابات يجب أن تكون العلاقة بين هذه المؤسسة والمؤسسة الرسمية مبنية على التعاون والعمل المشترك ، فالنقابات المهنية كانت المراقب الدائم لممارسات الدولة ، حيث كانت تؤدي إلى إيجاد حالة من التوازن بين واجبات الأفراد تجاه الدولة وبين حقوقهم .

جدول (١٩)

نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One– Sample T.Test)لمعرفة دور النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن

مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجات الحرية**	**قيمة "t"**	**الدلالة الإحصائية**	**نتيجة الفرضية**
	٢.٤٩	٠.٨٤	٢٣٩	٤٦.١٣	٠.٠٠	قبول

يظهر من الجدول رقم (١٩) ، أن قيمة (t) بلغت (٤٦.١٣) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠) ، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخماسي وهي (٣) ، وأظهرت النتائج وجود درجة دالة إحصائياً لاستخدام قواعد البيانات في مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن .

المحور الثالث :

دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني :

الجدول (٢٠)

يمثل الجدول "دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني "

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	يشارك الأعضاء في الاعتصامات والمسيرات التي تدعو القيادات النقابية لها .	٣.٥٠	٠.٩٩	١	**متوسطة**
٢	تدعو النقابات المهنية لنشر قيم الحوار والتعاون داخل المجتمع .	٣.٣٤	١.٠٨	٤	**متوسطة**
٣	يتم اتخاذ القرارات داخل النقابات المهنية بناء على إجماع أغلبية الأعضاء المنتسبين للنقابة .	٣.٣٧	١.١٩	٣	**متوسطة**
٤	تشجع النقابات المهنية الأعضاء إلى الانضمام للأحزاب السياسية .	٢.٨١	١.١٦	١١	**متوسطة**
٥	يحرص أعضاء النقابة المشاركة في الانتخابات النيابية .	٣.٢٢	١.٠٢	٦	**متوسطة**
٦	للنقابات المهنية دور في قيام العدالة الاجتماعية في المجتمع .	٣.١٥	١.١٦	٨	**متوسطة**
٧	للنقابات المهنية برامج تساهم في تعزيز فصل السلطات وسيادة القانون	٣.٠٦	١.٢٠	١٠	**متوسطة**
٨	تنظم النقابات المهنية محاضرات تتعلق بالحريات وحقوق الإنسان.	٣.٤٠	١.٠٦	٢	**متوسطة**
٩	تعمل النقابات المهنية على قبول التنوع والاختلاف في الرأي داخل النقابة .	٣.١٩	١.١٢	٧	**متوسطة**
١٠	تعمل النقابات المهنية على نشر قيم الاحترام والتراضي .	٣.٣١	١.٠٨	٥	**متوسطة**
١١	يحرص أعضاء النقابة المشاركة في الانتخابات البلدية .	٣.١٣	١.٠٩	٩	**متوسطة**
	"دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني"ككل	**٣.٢٢**	**٠.٧١**	–	متوسطة

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال لمعرفة دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني" والمجال ككل، كما تم استخدام اختبار "t" (One- Sample T.Test) .

يظهر من الجدول (٢٠) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (٢,٨١-٣,٥٠) ، وكان أعلاها للمؤشر رقم (١) والذي ينص على : "يشارك الأعضاء في الاعتصامات والمسيرات التي تدعو القيادات النقابية لها " بمتوسط حسابي (٣.٥٠) وبدرجة **متوسطة**، تلاها المؤشر رقم (٨) والذي ينص على : تنظم النقابات المهنية محاضرات تتعلق بالحريات وحقوق الإنسان " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٤٠) وبدرجة **متوسطة**، تلاها المؤشر رقم (٣) والذي ينص على : يتم اتخاذ القرارات داخل النقابات المهنية بناء على إجماع أغلبية الأعضاء المنتسبين للنقابة " بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣.٣٧) وبدرجة **متوسطة** ، وبالمرتبة الأخيرة المؤشر رقم (٤) والذي ينص على : " تشجع النقابات المهنية الأعضاء إلى الانضمام للأحزاب السياسية " بمتوسط حسابي (٢.٨١) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال " دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني " ككل (٣.٢٢) وبدرجة **متوسطة.**

بالنظر للجدول رقم (٢٠)نجد أن للنقابات المهنية دوراً في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني ، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الغزي ، ٢٠٠٩) ، في أن للنقابات المهنية دوراً في تثقيف وتفعيل مشاركة الأفراد في تقرير مصيرهم السياسي ، ولهذه المؤسسات دور في غرس ثقافة الديمقراطية .

من خلال المراحل التاريخية التي مرت بها النقابات المهنية ، منذ بداياتها نجد أنها كان اهتمامها الأهم الشأن السياسي ،وكذلك كانت علاقتها مع الحكومات المتعاقبة بين هدوء وشد أحياناً وبين اضطراب أحياناً أخرى، مما يعطي مؤشر أكيد على أهمية هذه المؤسسة وأهمية أعضائها أيضاً ، فهي تضم شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى ، بقابليتها للمشاركة في العمل السياسي ، بذلك كان الاهتمام بالشأن السياسي الأقرب لخطة عمل هذه النقابات ، فكان لا بد من متابعة الأحداث والقضايا التي تستجد على الساحة المحلية والعربية والعالمية ، حيث أنه وبعد العام ١٩٥٧ ، أصبحت النقابات المهنية واجهة العمل السياسي بالأردن ، فأخذت على عاتقها دور الأحزاب ودور مجلس النواب وكانت المنبر الوحيد الذي من خلاله يستطيع أي فرد التكلم بشئ من الحرية ،من هنا كانت بداية انفراج ديمقراطي في الأردن الذي ظهر بعد العام ١٩٨٩ ، والذي تميز بالانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ ،وترخيص الأحزاب وتوسع مؤسسات المجتمع المدني ، حيث أن مفهوم ديمقراطية كان جديداً على المجتمع الأردني ، حيث أنهم لم يعتادوا عليه ، فكان للنقابات المهنية الفضل في محاولة نشره داخل المجتمع الأردني ،وتشير نتائج الدراسة الحالية ومن خلال الجدول رقم (٢٠) ، أن مشاركة أعضاء النقابات في الاعتصامات والمسيرات التي تدعو النقابات المهنية لها كانت بمتوسط حسابي (٣.٥٠) ، وبدرجة متوسطة ، حيث أن المسيرات والاعتصامات مظهر من مظاهر الديمقراطية ، وحق للأفراد في الدول التي نشأ أفرادها على الديمقراطية في التعبير عن رأيهم وممارسة حقهم المشروع في مشاركة أصحاب القرار في الرأي ، على اعتبار أن الديمقراطية هي حصول الفرد على حقوقه التي توفر له الحياة الكريمة ، و حقه في الاعتراض على القرارات التي تصدر عن الجهات الرسمية ، والتي تكون في غير مصلحة المجتمع ،و تعتبر المسيرات والاعتصامات من وسائل رفض هذه القرارات ، هذا مع أن

يكون في المجتمع حرية رأي وحرية تعبير واحترام للحريات العامة مع تحقيق العدالة الاجتماعية للأفراد .

وبالنسبة للانضمام للأحزاب السياسية وتشجيع النقابات أعضائها للانضمام لها ، حيث أظهرت كانت ومن خلال نتائج الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٨١)، وبدرجة منخفضة مقارنة مع باقي فقرات المحور ، حيث يأتي هذا وبشكل متفاوت بين الأعضاء حيث أن الذين ينتمون لمؤسسة مجتمع مدني أخرى كانت بنسبة (٢٤.٢%) ، مقارنة مع الذين لا ينتمون لأي مؤسسة مجتمع مدني أخرى غير النقابات المهنية بنسبة (٧٥.٨%) ، أي الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة ، ومن الملاحظ أن نسبة كبيرة من أفراد العينة الذين لا ينتمون لمؤسسات غير النقابات كانت من نقابة الأطباء ، حيث كما قالوا : أن ليس لديهم أوقات فراغ للانضمام لجمعيات خيرية ، أو لأحزاب سياسية ، أو لأي مؤسسات مجتمع مدني أخرى ، وحتى من خلال الدراسات تبين أن النقابات المهنية الأنشط سياسياً كانت نقابة المهندسين ، ثم المحامين ،وأخيراً نقابة الأطباء ، ويعزى هذا إلى ارتفاع الدخل الشهري للأطباء بشكل عام ، وعدم وجود أوقات فراغ وانشغالهم بمراجعيهم خاصة الذين يعملون بالقطاع الخاص ، وبالتالي ليسوا بحاجة لأن يكونوا في مواجهة مع أي جهة رسمية .

أما فيما يتعلق بالمحاضرات ذات الطابع السياسي والتي تنظمها النقابات المهنية ، والتي تغرس في الأفراد الثقافة السياسية وتقوم على تنشئة جيل مثقف سياسياً ،يحاول دوماً معرفة الأحداث والقضايا التي تدور حوله وله علاقة مباشرة بها ، فهناك الثقافة المكتسبة ، التي يكتسبها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه ، حيث تفرض المؤسسة السياسية المسيطرة قيمها على الفرد .

وكان للنقابات المهنية نشاطات كبيرة فيما يتعلق بالندوات والمحاضرات من خلال لجانه الثقافية والاجتماعية العاملة ، فكانت تتنوع مواضيع المحاضرات لتشمل الشباب الذين يعتبروا الثروة الحقيقية لهذا المجتمع ، والاقتصاد ، المحاضرات الدينية ، الانتخابات ، الدستور الأردني ، ومحاضرات عن الديمقراطية ، حيث أن هذه المحاضرات تساعد في نشر الوعي بمفهوم الديمقراطية ،والمساعدة في نشوء جيل مهتم سياسياً .

وفيما يتعلق بالقرارات الداخلية للنقابات المهنية والتي يتم اتخاذها بناء على إجماع أغلبية الأعضاء داخل النقابات المهنية ، حيث تتألف كل نقابة من هيئة عامة ، وتتكون من جميع الأعضاء المسددين التزاماتهم المالية للنقابة ، وتدعى هذه الهيئة للاجتماع مرة في السنة ، حيث تنظر في الأمور المدرجة على جدول أعمالها ،واتخاذ القرارات المناسبة بحقها ، وهناك مجلس النقابة والذي يتكون من النقيب ، وأعضاء منتخبون من الهيئة العامة ، ويتم من خلال الأعضاء تشكيل المجالس واللجان المختلفة في النقابة .

بذلك يكون للأعضاء حق في انتخاب النقيب والأعضاء ، كذلك الحق في انتخاب رؤساء اللجان الفرعية لفروع النقابات المنتشرة في المملكة ، بذلك يشارك الأعضاء في الاجتماع السنوي للأعضاء المسددين التزاماتهم المادية ، ولهم مشاركة في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة ، وكذلك انتخاب رؤساء اللجان الفرعية للنقابات ، وهذا يعبر عن وجود ديمقراطية داخل النقابات المهنية ،ويتم بناء على ذلك اتخاذ القرارات بناء على إجماع أغلبية الأعضاء .

وفيما يتعلق بمشاركة أعضاء النقابات المهنية في الانتخابات النيابية والبلدية ، حيث كان هناك تجاوباً واضحاً عند هذه الفقرة ، حيث عبر معظم أفراد العينة أن إجراء الانتخابات النيابية كانت

من المطالب الملحة للنقابات المهنية ، ومن واجب الأعضاء المشاركة في الانتخابات كتعبير عن الحق الديمقراطي المشروع لكل عضو من الأعضاء ولكل فرد من أفراد المجتمع .

هذا مع دعوة النقابات المهنية لنشر قيم الحوار والتعاون في المجتمع ، لما تعنيه قيم الحوار والتعاون من مظاهر الديمقراطية .

جدول (٢١)

نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One– Sample T.Test)لمعرفة دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني

	المتوسط الحسابي	**الانحراف المعياري**	**درجات الحرية**	**قيمة "t"**	**الدلالة الإحصائية**	**نتيجة الفرضية**
دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني	٣.٢٢	٠.٧١	٢٣٩	٦٩,٩٦	٠.٠٠٠	قبول

يظهر من الجدول (٢١) أن قيمة (t) بلغت (٦٩.٩٦) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخماسي وهي (٣)، وأظهرت النتائج وجود درجة ودالة إحصائياً دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني .

المحور الرابع :

مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة .

الجدول (٢٢)

يمثل الجدول مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	أدت دعوات النقابات المهنية إطلاق الحريات العامة إلى تنمية المعرفة بمفهوم انتهاكات حقوق الإنسان .	٣.١٩	١.٠٧	٢	**متوسطة**
٢	ساهمت النقابات المهنية بتعزيز إدراك أفراد المجتمع الأردني بإخفاقات العملية الديمقراطية .	٣.١٧	١.٠٧	٣	**متوسطة**
٣	عملت النقابات المهنية على زيادة وعي الأفراد بالعجز الاقتصادي للدولة .	٣.٠٣	١.٠٩	٥	**متوسطة**
٤	تقوم النقابات المهنية بتعريف أفراد المجتمع بحق الالتقاء والتجمع سلمياً والاشتراك في الأنشطة السلمية .	٣.٠٥	١.١٥	٤	**متوسطة**
٥	ساهمت النقابات المهنية بإحاطة أفراد لمجتمع بحق تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع .	٢.٨٦	١.١١	٧	**متوسطة**
٦	تعمل النقابات المهنية على توعية الأفراد بحرية النشاط الاقتصادي .	٢.٩١	١.١٩	٦	**متوسطة**
٧	تنادي النقابات المهنية برفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .	٣.١٧	١.١٨	٣	**متوسطة**
٨	حقوق الأفراد في الصحة والتعليم من الدعوات التي دعت النقابات المهنية لتطبيقها .	٣.٣٠	١.٢٠	١	**متوسطة**
	"مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة" ككل	٣.٠٨	٠.٨٧	–	**متوسطة**

يظهر من الجدول (٢٢) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (٢.٨٦-٣.٣٠) ، وكان أعلاها للمؤشر رقم (٨) والذي ينص على : حقوق الأفراد في الصحة والتعليم من الدعوات التي دعت النقابات المهنية لتطبيقها" بمتوسط حسابي (٣.٣٠) وبدرجة متوسطة، بينما جاء المؤشر رقم (١) والذي ينص على : " أدت دعوات النقابات المهنية إطلاق الحريات العامة إلى تنمية المعرفة بمفهوم انتهاكات حقوق الإنسان ." بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (٣.١٩) بدرجة متوسطة ، وتلاها المؤشران رقم (٢,٧) واللذان ينصان -وعلى الترتيب- : "ساهمت النقابات المهنية بتعزيز إدراك أفراد المجتمع الأردني بإخفاقات العملية الديمقراطية"، "تنادي النقابات المهنية برفع مستوى معيشة أفراد المجتمع" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣.١٧) وبدرجة متوسطة، بينما وبالمرتبة الأخيرة المؤشر رقم (٥) والذي ينص على : " ساهمت النقابات المهنية بإحاطة أفراد المجتمع بحق تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع " بمتوسط حسابي (٢,٨٦) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ""مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة" ككل (٣.٠٨) وبدرجة متوسطة.

والحقوق العامة للأفراد هي الحقوق التي يجب على النظام السياسي القائم توفيرها ورعايتها ، ويجب أن يتمتع بها كل فرد من أفراد المجتمع ، وهي من الأمور الهامة في المجتمع ، والمطالبة بها وصون القانون لها واجباً تجاه الأفراد في المجتمع ، وقد اقتصرت الدراسة الحالية على عدد من الحقوق العامة مثل :معرفة أفراد المجتمع بمفهوم انتهاك حقوق الإنسان و التي تشمل الإقرار لأفراد المجتمع بالكرامة ، وحق التمتع بالأمان ،وأن يصبح الفرد قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته ، وتشمل الحريات المدنية ، كحضر التعذيب وتجريم انتهاك الحريات العامة ،

المطالبة في الديمقراطية وا ٍدراك أفراد المجتمع بإخفاقات العملية الديمقراطية ، معرفة أفراد المجتمع بالوضع الاقتصادي في المجتمع ،حق أفراد المجتمع بالالتقاء والاشتراك بالأنشطة السلمية ، التعريف بمفهوم تكافؤ الفرص ، حرية النشاط الاقتصادي التي تعتبر حق مشروع لكل فرد من أفراد المجتمع ، الحقوق الأساسية للأفراد كحق التعليم وحق الصحة ورفع مستوى المعيشة ،وقد كان للنقابات المهنية مطالبات عديدة حول موضوع الحريات العامة ، حيث كان من أهمها إلغاء قانون الدفاع للعام ١٩٣٩،والذي يعد انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان .

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (عقيل ،٢٠١٠) ، حيث ساهمت منظمات المجتمع المدني في مصر إسهامات حقوقية وبشكل واضح ، حيث تحسين لأوضاع حقوق الإنسان وتواصلها مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان،حيث أن لها دوراً واضحاً في تعريف أفراد المجتمع بحقوقهم السياسية وبحقوقهم في كل المجالات .

نلاحظ من الجدول السابق أن للنقابات المهنية مساهمات تتعلق بالحقوق العامة لأفراد المجتمع الأردني ونشرها في المجتمع الأردني ، حيث أنها تطالب ومنذ النشأة بالحريات ، والإصلاحات السياسية ،وسن القوانين الملائمة التي تحقق المجتمع الديمقراطي ليتمكن أفراد المجتمع الأردني من تحقيق المبدأ الدستوري في أن الشعب مصدر السلطة ، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار المحاضرات والندوات والمذكرات والمسيرات والاعتصامات والمطالبات التي كانت ومازالت تطالب بها النقابات المهنية ، حيث أدى هذا إلى ترسيخ مبادئ عامة في المجتمع الأردني ، وأصبح للنقابات صوت يسمع أمام صانعي القرار السياسي ، بحيث يكون لها وقفة عند كل حدث أو قضية تهم الوطن والمواطن أو حتى القضايا العربية ، كل هذا رسخ وأدى إلى تربية جيل قادر على معرفة حقوقه كما يعرف أن عليه واجبات ، فقبل العام ١٩٨٩ ، وعندما كان هناك معتقلين

سياسيين ، لم تكن النقابات المهنية بعيدة عن الحدث السياسي، حيث كانت لجان الحريات التابعة لها بالمرصاد لكل هذه القضايا ، وحتى بعد هذه الحقبة ما زالت النقابات المهنية تقوم بدورها من خلال المحاضرات والمؤتمرات ومن خلال اللقاءات مع القادة السياسيين ، في الغالب تكون مطالبهم تتعلق بحقوق الإنسان والحقوق العامة المشروعة لكل الأفراد في المجتمع الأردني .

جدول (٢٣)

نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample T.Test)لمعرفة مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة .

"مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
	٣.٠٨	٠.٨٧	٢٣٩	٥٥.١٨	٠.٠٠	قبول

يظهر من الجدول (٢٣) أن قيمة (t) بلغت (٥٥.١٨) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخماسي وهي (٣)، وأظهرت النتائج وجود درجة مرتفعة ودالة إحصائياً "مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة .

المحور الخامس :

معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية

الجدول (٢٤)

يمثل الجدول "معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية"

الرقم	المجـــــال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	الانشغال بمطالب الأعضاء الشخصية تعيق النقابات المهنية عن خدمة الصالح العام .	٣.٥٣	١.١٣	٤	**متوسطة**
٢	تقوم الدولة بالتدخل بالشأن الداخلي للنقابات المهنية .	٣.٤٥	١.١٥	٧	**متوسطة**
٣	تضع الدولة العراقيل أمام تدخل النقابات المهنية بالشؤون السياسية.	٣.٥٩	١.١٨	٢	**متوسطة**
٤	تسييس النقابات المهنية عائقاً أمام قيامها بدور وطني .	٣.٤٥	١.١٣	٧	**متوسطة**
٥	تقوم الحكومة بوضع العقبات القانونية للحد من حرية التعبير وأداء النقابات المهنية لدورها الوطني .	٣.٤٩	١.١٤	٦	**متوسطة**
٦	هناك انعدام ثقة بين النقابات المهنية والجهات الرسمية في الأردن .	٣.٥٨	١.١٦	٣	**متوسطة**
٧	تؤدي الخلافات داخل النقابات المهنية بعرقلة قيامها بدور سياسي .	٣.٥٠	١.٢٠	٥	**متوسطة**
٨	التوجهات السياسية والحزبية للأعضاء داخل النقابات المهنية يحد من قيامها بدور سياسي .	٣.٢٩	١.٢٤	٩	**متوسطة**
٩	تمانع الحكومة من إقامة شراكة مع النقابات المهنية لوضع آليات للإصلاح السياسي .	٣.٣٠	١.١٩	٨	**متوسطة**
١٠	يؤدي تضارب المصالح داخل النقابات المهنية إلى عدم قيام النقابات بدور سياسي أكبر .	٣.٦٣	١.٢٣	١	**متوسطة**
	معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية "ككل	٣.٤٨	٠.٧٦	–	**متوسطة**

لمعرفة معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال والمجال ككل.

يظهر من الجدول (٢٤) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (٣.٢٩-٣.٦٣) ، وكان أعلاها للمؤشر رقم (١٠) والذي ينص على : "يؤدي تضارب المصالح داخل النقابات المهنية إلى عدم قيام النقابات بدور سياسي أكبر " بمتوسط حسابي (٣.٦٣) وبدرجة متوسطة، تلاها المؤشر رقم (٣) والذي ينص على : " تضع الدولة العراقيل أمام تدخل النقابات المهنية بالشؤون السياسية " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٥٨) وبدرجة متوسطة، بينما جاءالمؤشر رقم (٦) الذي ينص على : " هناك انعدام ثقة بين النقابات المهنية والجهات الرسمية في الأردن " بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٣) وبدرجة متوسطة، وبالمرتبة الأخيرة المؤشر رقم (٨) والذي ينص على : " التوجهات السياسية والحزبية للأعضاء داخل النقابات المهنية يحد من قيامها بدور سياسي " بمتوسط حسابي (٣.٢٩) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية " ككل (٣.٤٨) وبدرجة متوسطة.

وقد اتفقت معظم الدراسات السابقة على وجود معوقات غالباً ما تكون تشريعية حكومية تقف عائقاً أمام عمل منظمات المجتمع المدني بشكل عام والنقابات المهنية بشكل خاص تعيق تدخلها بالنواحي السياسية في الأردن والمنطقة العربية .

حيث تتفق نتائج الدراسة الحالية بهذا الجانب مع دراسة (مركز الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٢) ، في أن هناك تحديات مشتركة تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن ، حيث تعوق قدرتها على أداء أفضل تدور حول العوائق الحكومية والتشريعية ، حيث تقف العوائق التشريعية التي تم وضعها من قبل

جهات حكومية حائلاً أمام زيادة الدور الفعال لهذه المنظمات وتعزيز حضورها،وهناك كذلك العوائق البيروقراطية ،وعوائق التنسيق والمصالح الشخصية ، تتفق كذلك مع دراسة(بطمة ، ٢٠٠٧) ، التي توصلت إلى عدم وجود تعاون بين النقابات في فلسطين والحكومة ، مما أدى إلى ضعف دور النقابات فيما يتعلق بالمشاركة في صياغة السياسات الوطنية .

بالنظر إلى الجدول رقم (٢٤) ، نجد أن هناك معوقات تواجه النقابات المهنية تعوق قدرتها على أداء أفضل ، حيث أن المصالح الشخصية للأعضاء أو للنقباء والإداريين ، من أهم العوائق التي تحول دون وجود دور فعال لها ، حيث ظهر هذا أثناء توزيع الاستبيان على العينة ، فكانت الإجابة على المعوقات وبشكل مطلق (المصالح الشخصية والمناصب والأطماع الخاصة للنقباء) ، وهذا يقلل من الانتماء للنقابة وللوطن ، مما يحول قيامه بأداء واجبه تجاه نقابته ووطنه ومتابعته للقضايا التي تهم المجتمع ومشاركته لها إلى مجرد استخدام هذه الثقة التي منحها إياه آلاف الأعضاء ، إلى وسيلة لتحقيق مصالح شخصية تؤدي إلى تراجع الأدوار المناطة بهذه النقابة وتحولها إلى مجرد مبنى لا روح فيه .

أما فيما يتعلق بتدخل الدولة في الشأن الداخلي للنقابات المهنية ووضعها عراقيل أمام تدخلها بالشؤون السياسية ، فقد توترت العلاقة بين النقابات المهنية والحكومة بعد العام ١٩٩٢ ، حينما ظهر تدخل سافر للحكومة في النقابات المهنية ونشاطاتها ، أثناء حرب الخليج ، حيث طالبت بسحب الشرطة المتواجدين في مجمع النقابات المهنية ، كذلك طلب النقابات من الحكومة عدم التدخل في الانتخابات النقابية ، ومطالبة لحكومة أيضاً الإفراج عن أحد النقباء بعد اعتقاله لأسباب سياسية واقتحام بيته .

أما بخصوص العقبات القانونية التي تضعها الحكومة للحد قيام النقابات المهنية بدور سياسي ، حيث أنه وفي العام ٢٠٠٢ ، كان هناك خشية من جعل الصوت الذي علا منذ العام ١٩٥٠ ، ليدافع عن الوطن والمواطن والذي نادى بالحرية والديمقراطية ، أن يصمت وأن يقتصر دور النقابات المهنية على

المهنة فقط ، حيث طلبت الحكومة البحث في القوانين التي تخص النقابات لبيان ما إذا كان هناك مادة تسمح للنقابات المهنية ممارسة أي نشاط سياسي ، وحتى اللجان المشكلة من قبل النقابات المهنية كان هناك تشكيك بجواز تشكيلها ، مثل : (لجنة مقاومة التطبيع) ، حيث أن مثل هذه العقبات التي تضعها الحكومة أمام النقابات تقف دون قيام النقابات المهنية بأي اهتمام سياسي ، وهذا يدل على انعدام الثقة بين الحكومة والنقابات ، وأن الحكومة تحاول الحد من تدخل النقابات في الشأن السياسي ، لكن تريدها مؤسسة ترعى أعضاءها وتقوم بجمع الرسوم المترتبة عليهم فقط .

وبالنسبة للتوجهات السياسية المختلفة للأعضاء داخل النقابات المهنية ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذه التوجهات من عوائق مشاركة النقابات المهنية السياسية وبدر جة منخفضة ، حيث أن أحد رؤساء اللجنة الفرعية قال أن الاختلاف في التوجه السياسي يثري العمل النقابي دون أن يكون له دور المعيق لأن يكون هناك مشاركة سياسية للنقابة ، لكن التدخل الخارجي بعمل ونشاطات وانتخابات النقابات المهنية هو العائق وكذلك تدخل جهات أمنية في النقابات يحول دون أداء أفضل للنقابات المهنية .

وبالعودة للنقابات المهنية والحكومة ، فقد تم الموافقة الحكومية على النقابات المهنية بموجب قانون حيث نص الدستور الأردني على الحق في تأليف النقابات على أن تكون غايتها مشروعة ، وهذا يعطيها الشرعية القانونية ، لكن لم يحدد الدستور ماهية الغاية المشروعة ، مما يحدد من عمل ونشاط النقابات ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد ربط حق تأليف نقابة بحق الحكومة حل هذه النقابة وذلك لمقتضيات الأمن والسلامة ،وأيضاً لم تحدد القانون ماهية المن والسلامة ، وهذا يبقي النقابات المهنية تحت المظلة الحكومية .

وبشكل عام كان العام ١٩٨٩ بداية لحصر عمل النقابات المهنية السياسي ، حيث أن الانفراج السياسي ونية البدء بمرحلة ديمقراطية أدى بالنقابات المهنية إلى طي معظم المطالب السابقة والبدء بمطالب

مهنية ووطنية فرضتها الظروف التي كانت تستجد على الساحة السياسية ، هذا مع ترخيص الأحزاب وا إن لم تؤدي الدور الذي طالما انتظر منها طويلاً ، لكن وجودها _ أي الأحزاب _ يؤثر على التدخل السياسي للنقابات .

مهما كان فللنقابات المهنية دور مهني ، سياسي ، وطني وقومي ، كانت مطالبها منذ تأسيسها سبب من أسباب التحول نحو النهج الديمقراطي الذي تتبعه القيادات السياسية في البلاد .

جدول (٢٥)

نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample T.Test)لمعرفة معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية

"معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية "	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
	٣.٤٨	٠.٧٦	٢٣٩	٧٠.٦٤	٠.٠٠	قبول

يظهر من الجدول (٢٥) أن قيمة (t) بلغت (٧٠.٦٤) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخماسي وهي (٣)، وأظهرت النتائج وجود درجة مرتفعة ودالة إحصائياً "**معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية.**

المحور الرئيسي للدراسة :

دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن

للإجابة عن المحور الرئيسي في الدراسة ، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن ، الجدول (٢٦) يوضح ذلك.

الجدول (٢٦)

يمثل الجدول نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression)

الرقم	المجال	قيمة R	R^2	الدلالة الإحصائية	الرتبة
١	دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية	٠.٨١٥	٠.٦٦٤	٠.٠٠	٢
٢	مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن	٠.٧٢٤	٠.٥٢٤	٠.٠٠	٤
٣	دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني	٠.٨٢٩	٠.٦٨٧	٠.٠٠	١
٤	مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة	٠.٧٤٧	٠.٥٥٨	٠.٠٠	٣
٥	معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية	٠.٢٣١	٠.٠٥٣	٠.٠٠	٥

يظهر من الجدول (٢٦) أن معاملات الارتباط تراوحت بين (٠.٢٣١-٠.٨٢٩) كان أعلاها للمجال "دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني" حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٨٢٩) بدلالة إحصائية (٠.٠٠)، يليه المجال " دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية" حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٨١٥) بدلالة إحصائية (٠.٠٠)، يليه المجال "مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة " حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٨٢٩) بدلالة إحصائية (٠.٠٠)، يليه المجال "مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن " حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٧٤٧) بدلالة إحصائية (٠.٠٠)، يليه المجال "معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية " حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٢٣١) بدلالة إحصائية (٠.٠٠).

فالنقابات المهنية مؤسسة مدنية قمت بالأساس على أساس تقديم وظائف مهنية ، اجتماعية وعلمية ، تضم في عضويتها اليوم مئات الآلاف من منتسبيها ، كانت هناك محاولات تشكك بدستورية تدخلها السياسي ، وبمحاولة لتعديل قوانينها لتبقى هياكل تقدم خدمات فقط دون أن يكون لها كياناً ، بحيث لا يعنيها أي أمر أو قضية وطنية كانت أم عربية ، لكن تعدى هذا الأمر إلى أبعد من ذلك وتدخلت النقابات المهنية بالشأن السياسي لهذا البلد ، كون أعضائها من أبنائه ، وكان لها دور فعال في نشر ثقافة الديمقراطية فيه ، فوجودها فيه وتدخلها السياسي من علامات الديمقراطية ، كذلك قامت بالتأثير على القيادات السياسية ، وبتعريف أفراد المجتمع بحقوقهم العامة ، وبالمشاركة ولو بشكل غير واضح بصنع القرار السياسي .

وقد تتفق هذه النتيجة مع نظرية الدراسة التي ميزت المجتمعات التقليدية بأنها مجتمعات لا مشاركية وأن صناعة القرار السياسي بيد صفوة المجتمع ، بينما المجتمعات المتقدمة فهي قائمة

على الديمقراطية ، وهو مجتمع جماهيري ويتميز بالتخصص وتقسيم العمل ويتصف بالتحضر ، وانتشار التعليم ، بينما المجتمعات النامية تكون التنظيمات السياسية ضعيفة الكفاءة ، حيث أن المشاركة السياسية مقيدة ومقصورة على صفوة معينة دون القاعدة الجماهيرية العريضة ، أما عن المشاركة السياسية للنقابات المهنية في الأردن فإن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الأردن في ذلك الوقت هي التي هيأت الظروف للنقابات المهنية للتدخل بالشؤون السياسية وليست الديمقراطية ،حيث أنه لم تتبلور لمجتمع ما زال قيد التأسيس لممارسة الديمقراطية ، هذا مع عدد قليل من المتعلمين ، أي أن الأمية كانت متفشية في فترة تأسيس النقابات المهنية في الأردن ، ولكن حاولت النقابات التدخل وبشكل بطئ بالأمور السياسية ، هذا مع غياب للأحزاب السياسية ، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى التي تساند عملها ،وما لبثت أن تنتقد وتواجه القرارات الحكومية عن طرق فئة قليلة متعلمة دون غيرها في ذلك الوقت .

لذلك فإن تدخل النقابات المهنية في الأمور السياسية بعدما كان أهدافها الدفاع عن أعضائها وتنظيم المهنة ليس برغبة حكومية ، أو بسبب وجودها في مجتمع ديمقراطي ، لكنها لم تجد من يقف في المقدمة لمواجهة أوضاع لا تناسب المجتمع ، هذا مع وجود هذه الفئة المتعلمة والتي يتدفق منها الحماس وتز ايد الحماس بعد انضمام أعضاء جدد من خريجي الدول المجاورة والنزوح الفلسطيني للأردن بعد النكبة ،كل هذا دعا النقابات تقف لتنقل صورة هذا المجتمع وما زالت في المواجهة .

الجدول رقم (٢٧)

يمثل الجدول النقابات الأكثر نشاطاً في الدفاع عن الحريات العامة لغاية العام ١٩٩٥

(حمايل ، ٢٠٠٠ :١١٨-١٢٨)

الرقم	النقابة	الدفاع عن الحريات	المسيرات والاعتصامات
١	المحامين	٤٥	٨
٢	المهندسين	٣٠	٨
٣	الأطـــبـــاء	نشاطا محدودا	٨

يلاحظ من الجدول السابق أن نقابة المحامين هي النقابة الأكثر دوراً في تعزيز المشاركة السياسية من خلال دفاعها عن الحريات العامة ، حيث انه ولغاية العام ١٩٩٥ قامت ب (٤٥) نشاطاً متنوعاً لدفاع عن الحريات والمطالبة بالديمقراطية وا إلغاء الحكام العرفية ، وكان هذا من خلال تشكيل لجان أو بيان ، ثم نقابة المهندسين (٣٠) نشاطاً ، ولم توفر بيانات عن نقابة الأطباء سوى مشاركتها بإعتصامات ومسيرات ونشاطات في مجمع النقابات المهنية .

علاقة نظرية التحديث بنتائج الدراسة

تقوم نظرية التحديث على تحول المجتمع من التقليد إلى التحديث ، وتقسم المجتمعات إلى : مجتمعات متقدمة ، تتميز بالتخصص ، تقسيم العمل ، نمو معدلات الدخل ، والتحضر ، وبالمقابل ، هناك مجتمعات تقليدية (نامية) ، تضم الصفوة التي تكون في قمة الهرم فيها ، وتسيطر على الاقتصاد والسياسة مع وجود جماهير عريضة تفتقر إلى السلطة السياسية ومصادر الثروة الاقتصادية والتعليم .

والمشاركة السياسية في المجتمعات المتقدمة قائمة على الديمقراطية والتعددية ، لكن المجتمعات النامية تكون الأنظمة فيها استبدادية ،وتنعدم فيها الديمقراطية وتتركز صناعة القرار السياسي في أيدي صفوة المجتمع ، مع تقلص المشاركة السياسية للجماهير بسبب قيامها على الأحادية .

وبالاعتماد على ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية حول دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن ،حيث أن للنقابات المهنية دوراً في التأثير على القيادات السياسية ،وتستخدم طرقاً مختلفة لممارسة هذا التأثير ، حيث أن النقابات المهنية مجتمع مدني ولم نصل بعد في الأردن إلى مرحلة متقدمة من الديمقراطية يسمح فيها لمنظمات المجتمع المدني العمل بحرية والتدخل بالشؤون السياسية لأسباب عديدة ،فالديمقراطية في الأردن حديثة نسبياً ، حيث بدأت بعد العام ١٩٨٩ ، وحتى الآن لا تقارن بديمقراطيات الدول المتقدمة ، فهناك وسائل تستخدمها النقابات المهنية للتأثير على الحكومة والقيادات السياسية كالاحتجاجات والاعتصامات والبيانات التي تصدرها والمذكرات التي ترفعها إلى المسؤولين للتأثير عليهم ، فالنقابات المهنية تعتبر من المهن المهمة والمؤثرة في أي مجتمع ، حيث تشكل وسيلة ضغط على أي نظام

سياسي إذا توفر لها المناخ المناسب ، فهي تضم مهن : الهندسة ، الطب ، التعليم ، المحاماة ، الصيدلة ... . وهذا ما جاءت به نظرية التحديث ، من أن المشاركة السياسية في البلدان النامية لم تصل بعد إلى حد النضج ، ويرى (ليرنر) أن المجتمعات التقليدية مجتمعات لا مشاركية ، حيث يرتبط فيها الأفراد بروابط النسب والقرابة ،والمجتمع الحديث مشاركياً ، فقد أطلقت نظرية التحديث أحكاماً مطلقة ،وقد أثبتت نتائج الدراسة الحالية أن هناك مشاركة سياسية للنقابات المهنية في الأردن رغم ارتباط الأفراد بروابط النسب والقرابة في المجتمع الأردني .

فالنقابات المهنية في الأردن انغمست وأخذت الطابع السياسي منذ النشأة ، حيث أنه وبما كان يعصف بالبلد والمنطقة من أحداث سياسية أثقل هذا كاهلها بالعمل السياسي ،فجعل لها دوراً سياسياً أكثر منه مهنياً ، حيث أن لها موقفها الثابت والحاسم من كافة القضايا والتقلبات السياسية ، ولها وسائل للضغط على صانعي القرار السياسي في الأردن ، هذا مع مشاركتها في صنع القرار السياسي .

وعن دورها على مستوى أفراد المجتمع فقد أظهرت نتائج الدراسة أن للنقابات دوراً في تنشئة جيلاً قابلاً للعيش في مجتمع ديمقراطي ، فقد أسهمت في تعريف المجتمع بالديمقراطية في وقت كانت القوانين المقيدة للحريات هي السائدة .

وتبين من تائج الدراسة الحالية أن للنقابات المهنية مساهمات في وعي أفراد المجتمع بحقوقهم العامة ، حيث أنه ومثلما على أي فرد من أفراد المجتمع واجبات كذلك له حقوق يجب أن يحيط بها ليتمكن من التنعم بها ليتوفر له حياة كريمة .

هذا لا يمنع من وجود معوقات لهذه الفعالية السياسية ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك معوقات داخلية وخارجية تحد من الدور المطلوب للنقابات المهنية ، فهناك استخدام المواقع

المهمة لتحقيق مصالح شخصية ، كذلك معوقات خارجية من الحكومة ، حيث تضع الأخيرة بعض التعقيدات أمام تدخل النقابات المهنية في الشأن السياسي ، ويرجع هذا إلى خطورة تدخل النقابات المهنية في السياسة وما له من انعكاس سلبي على أصحاب المصالح الشخصية والمتنفذين .

يرى أصحاب نظرية التحديث أن المشاركة السياسية في المجتمعات المتقدمة قائمة على الديمقراطية والتعددية ، لكن مجتمعات البلدان النامية تكون الأنظمة السياسية فيها استبدادية ، مع انعدام الديمقراطية ، حيث يتركز صنع القرار في أيدي صفوة المجتمعات النامية مع تقلص في مشاركة الجماهير في بناء القوة وصناعة القرار في النسق السياسي القائم على الأحادية . ولا يتعارض هذا مع نتائج الدراسة ، حيث أن الدور السياسي الذي تؤديه النقابات المهنية قد فرضته مرحلة مر بها المجتمع الأردني ، والمشاركة السياسية التي تقوم بها النقابات المهنية رغماً عن أصحاب القرار السياسي ، حيث تم تقييد عملها لتقوم بتنظيم المهنة التي أنشئت من أجلها ، لكن تعدى هذا لتقوم بالتدخل بالشؤون السياسي .

وقد أثبتت نتائج الدراسة أن لوعي أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة و في نشر ثقافة الديمقواطية لدى أفراد المجتمع الأردني أن للنقابات المهنية دور فيه كما ذكرت ، وهذا ما عارضته نظرية التحديث ، التي تقول بانعدام الديمقراطية في مجتمعات الدول النامية ، هذا مع أن نظرية التحديث ترى أن هذه المجتمعات ترتفع فيها نسبة الأمية ، وقد جاءت الدراسة الحالية لبيان الدور السياسي للنقابات المهنية التي يصل عد منتسبيها إلى أعداد كبيرة من الأعضاء وجميعهم يحمل مؤهلات علمية عالية .

بشكل عام جاءت نظرية التحديث لتقدم نموذجين للمجتمعات بالنسبة للمشاركة السياسية ، الأول : المجتمعات الغربية والتي سبقت العالم فيه بالديمقراطية ، والتي تتميز بوجود مؤسسات تنفيذية قوية ومرنة ومركزية ومؤسسات برلمانية تمثيلية ، والمشاركة السياسية فعالة في هذه المجتمعات من قبل المجتمع المدني ، والثاني مجتمعات الدول النامية والتي تتميز الأنظمة السياسية فيها بالاستبدادية ، وبانعدام الديمقراطية ، حيث يتركز صنع القرار في أيدي صفوة المجتمعات النامية مع تقلص في مشاركة الجماهير في بناء القوة وصناعة القرار في النسق السياسي القائم على الأحادية .

وبناء على نتائج الدراسة الحالية ورغم المعوقات التي تحول دون مشاركة سياسية أكبر للنقابات المهنية ، لكن قامت بدور غير الدور المهني الذي أنشئت من أجله ، وأخذت دور الأحزاب السياسية ،وكان لها موقفاً ثابتاً من كافة القضايا المحلية والقومية العربية ، وكانت النصير للدول العربية والإسلامية في المحن التي تعرضت لها .

الخاتمة والاستنتاجات

تعتبر النقابات المهنية واحدة من مؤسسات المجتمع المدني الأكثر حيوية ونشاطاً في المجمعات الديمقراطية ، والتي تمثل شريحة واسعة من الأعضاء المنتسبين لها ، حيث تقوم من جانب على رعاية المهنة المخصصة لها وتنظيمها والسعي للارتقاء بها ، من جانب آخر مشاركة الوطن في كل حالاته ومتابعة القضايا التي تستجد على الساحة المحلية والقومية .

وتعتبر مشاركتها السياسية هي روح الديمقراطية ، وهو حق من حقوق الأعضاء المنتمين لها والمنتمين لمجتمع ديمقراطي ،والمشاركة المقصودة هي حق النقابات المهنية في مراقبة القرارات السياسية وحقها أيضاً في صنع القرار السياسي في البلد التي يحتويها .

وفي الأردن ظهرت النقابات المهنية فيظروف فرضت عليها الطابع السياسي نظراً لما كانت البلاد تعانيه من أحداث سياسية داخلية وا إقليمية مما أعطاها الصبغة السياسية ، فكان لا بد للنقابات المهنية من أن تأخذ موقفاً من كافة القضايا التي كانت تستجد على الساحتين المحلية والعربية .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تؤديه النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية في الأردن ، ودورها كذلك في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني ، والدور الذي تؤديه في توعية أفراد المجتمع بحقوقهم العامة ، وتعزيز المشاركة بصنع القرار السياسي ،وأخيراً المعوقات التي تعيق مشاركتها السياسية بالشكل المطلوب .

وفي ضوء مستويات التحليل المستخدم لبيان دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن تبين أنه وعلى صعيد دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية ، أن

هناك تأثيراً للنقابات المهنية على القيادات السياسية ، من خلال وسائل للضغط عليها كالإعتصامات والاحتجاجات ومتابعة الأوضاع السياسية العامة مما يجعل منها رقيباً في بعض الأحيان على القرارات الرسمية في البلاد ومتابعتها ومحاولة تغيير القرارات التي تتعارض مع الديمقراطية .

وعلى صعيد مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن ، توصلت الدراسة إلى متابعة القرارات السياسية العامة والتي بها تجاوزات لإمكانية تعديلها عن طريق تقديم اقتراحات لعمل إصلاح سياسي ، هذا مع أن للنقابات صوت يسمع أمام صانعي القرار بالأردن ، وبذلك يكون للنقابات المهنية دور في صنع القرار السياسي بالأردن .

وعلى مستوى الأفراد في المجتمع الأردني وعن دور النقابات المهنية في تثقيف ونشر الديمقراطية والوعي بالحقوق العامة للأفراد ، حيث أثبتتنتائج الدراسة أن للنقابات المهنية دور في نشر ثقافة الديمقراطية عن طريق ممارسة النقابات المهنية لحقها الديمقراطي أثناء التعبير عن رفض لقرار سياسي معين ، حيث يتم هذا عن طريق المشاركة باعتصام أو مسيرة ، كذلك المحاضرات والدعوات المستمرة للنقابات المهنية والتي تتعلق بالحريات الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان .

وعن الحقوق العامة للأفراد في المجتمع الأردني ، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن للنقابات المهنية

مساهمة ودور في نشرها وتعميقها لدى الأفراد ، من حيث دعواتها إلى أن الصحة والتعليم من حقوق الأفراد الأساسية ، كذلك التعريف بمفاهيم : الحريات العامة ، حقوق الإنسان ، إخفاقات العملية الديمقراطية ، العجز الاقتصادي للدولة ، حرية النشاط الاقتصادي ، الاشتراك بالأنشطة السلمية ،هذا كون معرفة لدى أفراد المجتمع الأردني أن لهم حقوقاً يجب أن يحصلوا عليها، كما عليهم واجبات يجب أن تؤخذ .

أخيراً أثبتت نتائج الدراسة أن معوقات من داخل النقابات وخارجها تحول دون أداء النقابات المهنية دوراً يكون أكثر فاعلية في المجال السياسي ، والعودة إلى العهد السابق للنقابات المهنية والمراحل الذهبية لها خاصة في بدايات التأسيس، والوقوف للدفاع عن الحريات العامة ، والدعوات المستمرة لإلغاء القوانين التي تتعارض مع الديمقراطية .

فهناك تضارب المصالح الشخصية ، والخلافات داخل النقابات المهنية من العقبات التي تحد من قيامها بدور أكثر تأثيراً في مجال المشاركة السياسية ، ثم المعوقات الخارجية حيث أن هناك العقبات القانونية التي تضعها الدولة لإبعاد النقابات عن التدخل السياسي للنقابات ، والتدخل بالشؤون الداخلية للنقابات ، بحيث يكون تدخل الحكومة بانتخابات النقابات المهنية من معيقات عمل النقابات المهني والسياسي على حد سواء .

ورغم التحديات التي تواجهها فهي أولاً مؤسسة مجتمع مدني ، وظيفتها الأساسية القيام على المهن ورفع شأنها ورعاية أعضائها ، لكن تعدى هذا الدور للنقابات المهنية لتصبح في ساحة سياسية ،لم تهدف يوماً الوصول للحكم لكن هدفت إلى إصلاح سياسي ، يرتقي بالمجتمع لينعم أفراده بالحرية التي تساهم في تقدم ورقي هذا المجتمع .

التوصيـــات

كشفت نتائج هذه الدراسة عن مشاركة سياسية للنقابات المهنية في الأردن رغم التحديات التي تواجه مشاركتها كمنظمة مجتمع مدني لها أهميتها بحيث تضم ثروة بشرية تساهم في بناء وتقدم هذا المجتمع ، وتعتبر من السابقين الذين نادوا بإيجاد مجتمع ديمقراطي قائم على التعددية وسيادة القانون ،حيث أنها كانت منبراً سياسياً للأحرار ، نشأت بإرادة حكومية ، وضمنت لأهدافها ولفترة غير قصيرة أهدافاً وطنية ، قومية ، جعل منها الناطق الحقيقي باسم المجتمع ، حيث كانت تعمل على مرأى ممن فرضوا الأحكام العرفية في البلاد ، فكانت المتنفس الديمقراطي الوحيد في البلاد ، مساهمة في تقدم وازدهار هذا المجتمع .

وعليه فإن الدراسة توصي بما يلي :

١- إقامة شراكة بين النقابات المهنية والحكومة لوضع آليات مشتركة لمشاركة حقيقية للنقابات المهنية في المراحل المقبلة ، واستثمار هذه الثروة البشرية في كافة الميادين .

٢- استثمار النقابات المهنية كجزء مهم من هذا المجتمع يحمل مقومات تجعل منه شريكاً للقيادات السياسية خاصة فيما يخص القرارات السياسية والقوانين التي تهم الوطن والمواطن .

٣- عدم التدخل من قبل الحكومة بالشأن الداخلي للنقابات المهنية لما تحمله من أعباء وكونها رمز من رموز الديمقراطية في هذا المجتمع .

٤- تعزيز الثقة بين السلطات الرسمية والنقابات المهنية عن طريق إشراكها في التنميةوعمليات الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد .

و التوصيات العلمية :

حيث توصي الدراسة إلقاء مزيداً من الضوء على معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية نظراً لما سبق في هذه الدراسة من أهمية لهذا القطاع الجماهيري المهني والذي يعتبر أحد عوامل التنمية والتقدم لهذا المجتمع .

المـراجـع

أبراش ، إبراهيم . (١٩٩٨) .*علم الاجتماع السياسي* . عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع .

ابراهيم ، محمد ابراهيم وآخرون . (٢٠٠٩) . *مؤسسات المجتمع المدني الأدوار والتحديات*.الخرطوم ،السودان : مركز التنوير المعرفي .

ابن منظور. *لسان العرب* . بيروت :دارصادر .

أسرار نيوز ،١١مايو ٢٠١٣ ، استرجع من www.secrets.news.com.

البرصان، أحمد .(٢٠٠٠) . *الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل*. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

البطمة ، سامية .(٢٠٠٧) . *سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة* . القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .

الجابري ، محمد عابد .(١٩٩٢) . *إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي* ،مجلة المستقبل العربي ، عدد(١٦٧) .

الجمعية الأردنية _أبوظبي ، استرجع من www.josad.com

الجوهري، عبد الهادي أحمد . (١٩٨٥) . *دراسات في علم الاجتماع السياسي* . مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة .

الحنيطي ، رشا . (٢٠٠٩) . *مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية.

الحوراني ،هاني . (٢٠٠٢) . *حالة الأدبيات الموضوعة حول المجتمع المدني في الأردن.* عمان : مركز البديل للدراسات .

الحوراني ، هاني ، وأبو رمان ، حسين . (٢٠٠٤) .*المرشد إلى مجلس الأمة الأردني* . مركز الأردن الجديد للدراسات .

الحوراني ، هاني وآخرون . (١٩٩٥) . *المسار الديمقراطي في الأردن* إلى أين . عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات .

الدحلة ،هاني . (١٩٩٧) . *رماد السنين* .دمشق : دار كنعان للدراسات والنشر .

الرنتاوي ، عريب وآخرون . (٢٠٠٣) . *النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن* . عمان : مركزالقدس للدراسات السياسية .

الزيات ، السيد عبد الكريم . (١٩٨٤) . *البناء الطبقي والاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمع المصري* . رسالة دكتوراة . كلية الآداب . جامعة الإسكندرية.

الزيدي ، محمد .(١٩٨٥) . الحريات النقابية في الوطن العربي . بغداد : المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل .

العزام ، عبدالمجيد .(٢٠٠٦) .التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن.مجلة دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية .مجلد٣٣، عدد(٢).

العلوي ، سعيد وآخرون . (١٩٩٢) *. المجتمع المدني في الوطن العربي* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

الغزي ، ناجي . (٢٠٠٩) . *دورمؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية*. استرجع من : www.najialghezi.com

الكفارنة ،احمد عارف . (٢٠٠٩) *. التجربة الديمقراطية الأردنية* . عمان : دار قنديل للنشر والتوزيع .

الكيالي ، عبدالوهاب . (١٩٩٠) . *الموسوعة السياسية* . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

المعايطة ،موسى . (٢٠١٠) . *دليل منظمات المجتمع الأردني لتطوير السياسات الحكومية* عمان ،الأردن .

المنوفي ، كمال . (١٩٨٧) . *أصول النظم السياسية المقارن* . الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع .

النمري، جميل . (٢٠١٠) . *تطوير آليات العمل النقابي* ،مشروع مقترح *"قانون موحد للنقابات المهنية"* . عمان : مركز البديل للدراسات .

النوايشة ، عايدة . (٢٠١٠) . *دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن* ، رسالة ماجستير غير منشورة . عمان ، الأردن : جامعة الشرق الأوسط .

بدران ، محمد عبد الرشيد ، وعسكر، احمد محمد السيد إمام . (٢٠٠٣) . *نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية*.الاسكندرية : المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع .

بشارة ، عزمي . (١٩٩٦) .*مساهمة في نقد المجتمع المدني* .رام الله : المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية .

تقرير دائرة الإحصاءات العامة للعام٢٠١١.

تيماشيف ، نيقولا . (١٩٧٨) . *نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها*. ترجمة محمود عودة ،القاهرة : دار المعارف.

ثابت ، أحمد . (١٩٩٩) . *الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم* .القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر .

جريدة السجل ، عدد (٣٧) ، ٢٠٠٨/٧/٣١.

جلبي، علي . (١٩٨٢) *. الشباب والمشاركة السياسية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

حطاب ، سمير (٢٠٠٤) . *التنشئة السياسية والقيم* ، ايتراك للطباعة ، مصر.

حمارنة ، مصطفى . (١٩٩٥) . مشروع *المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي* ، *حالة الأردن* . القاهرة :مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية .

حمايل ، عمر .(٢٠٠٠) . *النقابات المهنية الأردنية ،خصائصها المؤسسية ودورها السياسي*، عمان : دارسندباد للنشر .

حمزة ، زيد . (٢٠٠٣) . *العضوية الالزامية في النقابات المهنية إلى متى .ورقة عمل قدمت لندوة بعنوان "النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن* .عمان : مركز القدس للدراسات السياسية .

خلف، أمل . (٢٠٠٦) . *التنشئة السياسية للطفل ما قبل المدرسة* . القاهرة :عالم الكتب .

درة ، عبد الباري،عليان ، عبد الله ، وداود ، احمد . (٢٠٠٦) . *دور النقابات والجمعيات المهنية في تنمية الموارد البشرية* . عمان : المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية .

درويش،سائد . (١٩٩٠) . *المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن* ،عمان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

دستور المملكة الأردنية الهاشمية ، مادة ١٦. ، فقرة ١,٢,٣ .

راسل ، برانتد . (١٩٩٤) . *السلطة والفرد* . ترجمة لطيفة عاشور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

زيدان ، ليث.(٢٠٠٧). صحيفة الحوار المتمدن ٦/٧/ ٢٠٠٧.

سعد ، اسماعيل . (١٩٨١) . *قضاياعلم الاجتماع السياسي* .الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية

سعد ، اسماعيل علي ، والزيات ، السيد عبد الحليم . (٢٠٠٣) . *المجتمع والسياسة* .الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

سقف الحيط ، دعاء . (٢٠٠٥) . *المعوقات التي تحد من أداء المؤسسات النسوية الإسلامية* . ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المؤسسات النسوية الإسلامية .رام الله - فلسطين : جمعية الهدى النسائية .

شحاتة ، محيي . (١٩٩٦) . *المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها* . دار المعرفة الجامعية .

شعبان، عبد الحسين . (٢٠٠٩). *المجتمع المدني الوجه الآخر للسياسة*. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

شومان ، إيمان . (١٩٩٦) . *علم الإجتماع السياسي* . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

صالح ، سامية خضر . (٢٠٠٥) . *المشاركة السياسية والديمقراطية* ، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة .

صحيفة الرأي الأردنية . العدد : ٤١٩٢ ، تاريخ ١٩٩٧/٣/١٦ .

صحيفة الوسط البحرينية ، عدد(٢٣٩٦)، الأحد ٢٩ مارس ٢٠٠٩، استرجع من: www.alwasatnews.com.

عبد الوهاب، ليلى . (٢٠١٣).*محاضرات في منظمات المجتمع المدني* ، كلية الآداب ، جامعة بنها .

عبيدات ، محمد نايل . (٢٠١١) . النقابات المهنية الأردنية .اربد،الأردن : عالم الكتب الحديث .

عقيل ، أيمن . (٢٠١٠) . *دور منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية وأداؤه* . استرجع من: www.meat peace.orglsiteslegypt%paper%٢٠ayman%zokeil-o.pdf

علي ، ناصر الشيخ . (٢٠١٠) . دور *منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في فلسطين* . بيت ساحور ، فلسطين :المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات .

عمر، خالد علي . (٢٠٠٤) . *النقابات المهنية محاولة للفهم* .القاهرة : مركز هشام مبارك للقانون .

غليون ، برهان . (٢٠٠١) . *محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطية* . جامعة قطر.١٤-١٧ أيار .نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية .

قانون نقابة الأطباء رقم :١٣لسنة ١٩٧٢.

قانون نقابة المحامين رقم:١١، لسنة ١٩٧٢ ، استرجع من :www.farrajlower.com

قباني ، محمد بكر . (١٩٦٢) . *نظرية المؤسسة العامة المهنية في القانون الإداري* .القاهرة : دار النهضة العربية .

لوفران ، جورج . (١٩٨٦) . *الحركة النقابية في العالم* ، ترجمة الياس مرعي.بيروت : منشورات عويدات .

مركز الدراسات الاستراتيجية . (٢٠١٢) . دور مؤسسات *المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن* .عمان : الجامعة الأردنية .

مفتاح ، عبد الجليل . *دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي* ، استرجع من

www.vniv-biskra-d٢/droit/images/revnes/mf/r٥ mfsa/pdf.

ملاوي ، احمد ابراهيم . (٢٠٠٨) . *أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية* . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٤ العدد (٢) .

نصر ، سعيد محمد . (١٩٨٢) . اتجاهات المرأة المصرية نحو ممارسة العمل السياسي الاجتماعي ، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عين شمس.

هانتنجتون ، صموئيل .(١٩٩٣). الموجة الثالثة ، *التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين .القاهرة ،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية.ترجمة :عبد الوهاب علوب .*

ياسر ، صالح .(مجهول) .المجتمع المدني والديمقرطية . استرجع من :
www.qassimy.com/vb/showthread.php?t=٤٧٢٣٣٨

المراجع الأجنبية

Apter ,David.(١٩٦٨) .some conceptual approach to the study of modernization ,englewoodcliffs,prentice hall.

Apter,David.(١٩٦٥).the politices of modernization chicagoress.

Dahl,Robert(١٩٧١).polyarchy:participation and opposition ,new haven yale.University press.

Feather,victor.the essence of trade unionism published by the bodly head-Lonon.

Gold.(١٩٩٠).civil society and its role in a democratic state ,Jourual vo٣.

Huntington,(١٩٦٧).political development and political decay.

Lipset,Seymour.(١٩٥٩).some social prerequisites of democracy ,economic development and political legitimacy,Amereican political science.Review,vol ٥٣.

Maree,Johann.(٢٠١٢).the role of trade unions insub-saharan

Africa in defending and promoting democracy,copetown,western cape.

Nchuchuwe ,Friday.(٢٠٠٩).the roles of trade unions and civil society in good ,the case of Nigeria from ١٩٩٩till date .Lagos state university ,ojolagos.

Sburg,Johanne.Ghana,democracy and political participation , the open society initiative for west Africa afrimap,south Africa.

Sills,David,L.(profession),international en cyclopedia of the social science ,vol(١٥).

Stepan,LinsJand(١٩٩٦).problems of democratic transition and consolidation isouthern.

Ston.W.F.(١٩٧٤).the psychology of politics.thefrecpress.New York.

Verba,Almond(١٩٦٥).the civiculture ,Boston little,Brown and company.

المواقعالالكترونية

- http://aadala.keuf.net/t٢١٠-topic
- http://aadala.keuf.net/t٢١.–topic
- www.secrests news.com
- www. Josad.com
- www.alghad.com/?news
- www.alghad.com/index.phplarticl/٤١٣٧١٩.html
- bintsultan١.blogspot.com

الملاحـــق

الاستبيان

السادة الكرام ....

يقوم الباحث بدراسة اجتماعية بعنوان : ((**دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن**)) ، لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة اليرموك ،راجياً من حضرتكم تعبئة الاستمارة بكل دقة وموضوعية .

وستحاطالنتائجبالسريةالتامةوستستخدملأغراضالبحثالعلمي وبيان الدور الوطني الذي تقوم به النقابات المهنية .

شاكــراًلــكم حــسن تـعـاونـــــكم

الطالب:

علـي محمود بنـي عامر

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

أولاً : البيانات الشخصية :

أرجو وضع إشارة (x) أمام الإجابة التي تنطبق عليك .

الجنس: ذكر ☐ ، أنثى ☐ **.**

العمر: أقل **من٣٠ سنة** ☐ **، من ٣٠-٥٠**☐ **، أكثر من ٥٠**☐ .

الديانة : مسلم☐ ، مسيحي☐ .

الدخل الشهري: أقل من ٤٠٠دينار☐ ، من ٤٠٠-٦٠٠☐ ، من٦٠١-٨٠٠ ☐،

من ٨٠١-١٠٠٠☐ **، أكثر من ١٠٠٠**☐ **.**

مكان الإقامة الحالي: مدينة ☐ ، قرية ☐ ،بادية ☐ ، مخيم ☐ **.**

مكان الولادة: مدينة ☐ ، قرية ☐ ،بادية ☐ ، مخيم ☐ **.**

النقابة التي تنتمي لها:المهندسين☐ ، المحامين ☐ ، الأطباء ☐ **.**

هل تنتمي إلى مؤسسة مجتمع مدني أخرى:نعم ☐ ،لا☐ **. إذا نعم ، اذكر(**

).

الوظيفة **الحالية** : قطاع خاص ☐ ، حكومي ☐ ، بلا عمل☐ ،غير ذلك☐ .

المؤهل العلمي : بكالوريوس☐، ماجستير☐ ، دكتوراه☐ .

مدة الانتساب للنقابة: أقل من ٥سنوات☐ ، من ٥-١٠☐، من١١- ١٥☐، أكثرمن١٦سنة☐ .

المركز الذي تشغله حالياً في النقابة : نقيب☐ ، إداري ☐ ، عضو نقابة فقط☐ .

المناصب الإدارية التي تقلدتها سابقاً في النقابة : نقيب ☐، إداري☐ ، لم أستلم أي

منصب☐ **.**

ثانياً : عزيزي ، إليك مجموعة من الفقرات التي تدور حول دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن ،أرجو قراءة الفقرات بدقة ووضع علامة **(X)** أمام كل فقرة

تراها مناسبة من وجهة نظر النقابة التي تنتمي لها.

أولاً : دور النقابات المهنية في التأثير على القيادات السياسية .

الرقم	الفقـــــــرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة جداً	لا يوجد مطلقاً
١	تقوم النقابات المهنية باحتجاجات على بعض القرارات الحكومية التي تتعارض مع الديمقراطية .					
٢	ترفع النقابات المهنية مذكرات إلى المسؤولين تدعوهم بها لعمل إصلاح سياسي .					
٣	تتراجع الحكومة عن القرارات التي تكون في غير صالح أفراد المجتمع بضغط من النقابات المهنية .					
٤	تصدر النقابات المهنية بياناً خاصاً ضاغطاً فيما يخص قضايا الرأي العام .					
٥	تمارس النقابات المهنية ضغوطاً على الحكومة لمطالبتها بتعديل القوانين التي تتعارض مع الديمقراطية .					
٦	تقوم النقابات المهنية بإيفاد لجان لتقصي الحقائق عند الضرورة لمتابعة تجاوزات من قبل جهات حكومية .					
٧	تنظم النقابات المهنية اعتصامات لتحقيق إصلاح سياسي في الأردن					
٨	تنظيم مسيرات للتعبير عن قيام الحكومة بقرارات سياسية غير رشيدة .					
٩	للنقابات المهنية دور في إخراج المعتقلين السياسيين من السجون بعد الضغط على الحكومة.					
١٠	تحرص النقابات المهنية على متابعة الأوضاع السياسية العامة .					
١١	للنقابات المهنية دور في صياغة السياسة العامة للعمل السياسي في الأردن .					

ثانياً: مشاركة النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في الأردن :

الرقم	الفقـــــــــرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا يوجد مطلقاً
١	تقدم النقابات المهنية اقتراحات ترتبط بالقرارات التي تدعو إلى إصلاح سياسي بالأردن.					
٢	للنقابات المهنية صوت يسمع أمام صانعي القرارات السياسية في الأردن .					
٣	تتابع النقابات المهنية القرارات السياسية التي تهم المجتمع الأردني لإمكانية تعديلها .					
٤	يتم أخذ رأي النقابات المهنية عند اتخاذ قرار رفع الأسعار بشكل عام.					
٥	تشارك النقابات المهنية في صياغة القوانين في الأردن .					
٦	هناك علاقة تشاركية بين النقابات المهنية والحكومة فيا يخص صناعة القرار السياسي .					
٧	يتم إشراك النقابات المهنية عند اتخاذ قرار سياسي معين .					
٨	تساهم النقابات المهنية في إثراء صانعي القرار السياسي بأفكار سياسية تترجم لقرارات فيما بعد .					

ثالثاً: دور النقابات المهنية في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع الأردني :

الرقم	الفقـــــــــرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا يوجد مطلقاً
١	يشارك الأعضاء في الاعتصامات والمسيرات التي تدعو القيادات النقابية لها .					
٢	تدعو النقابات المهنية لنشر قيم الحوار والتعاون داخل المجتمع .					
٣	يتم اتخاذ القرارات داخل النقابات المهنية بناء على إجماع أغلبية الأعضاء المنتسبين للنقابة .					

٤	تشجع النقابات المهنية الأعضاء إلى الانضمام للأحزاب السياسية .					
٥	يحرص أعضاء النقابة المشاركة في الانتخابات النيابية .					
٦	للنقابات المهنية دور في قيام العدالة الاجتماعية في المجتمع .					
٧	للنقابات المهنية برامج تساهم في تعزيز فصل السلطات وسيادة القانون .					
٨	تنظم النقابات المهنية محاضرات تتعلق بالحريات وحقوق الإنسان.					
٩	تعمل النقابات المهنية على قبول التنوع والاختلاف في الرأي داخل النقابة .					
١٠	تعمل النقابات المهنية على نشر قيم الاحترام والتراضي .					
١١	يحرص أعضاء النقابة المشاركة في الانتخابات البلدية .					

رابعاً: مساهمة النقابات المهنية في نشر وتعميق الوعي لدى أفراد المجتمع الأردني بحقوقهم العامة :

الرقم	الفقـــــــرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا يوجد مطلقاً
١	أدت دعوات النقابات المهنية إطلاق الحريات العامة إلى تنمية المعرفة بمفهوم انتهاكات حقوق الإنسان .					
٢	ساهمت النقابات المهنية بتعزيز إدراك أفراد المجتمع الأردني بإخفاقات العملية الديمقراطية .					
٣	عملت النقابات المهنية على زيادة وعي الأفراد بالعجز الاقتصادي للدولة .					
٤	تقوم النقابات المهنية بتعريف أفراد المجتمع بحق الالتقاء والتجمع سلمياً والاشتراك في الأنشطة السلمية .					
٥	ساهمت النقابات المهنية بإحاطة أفراد المجتمع بحق تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع .					

٦	تعمل النقابات المهنية على توعية الأفراد بحرية النشاط الاقتصادي .					
٧	تنادي النقابات المهنية برفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .					
٨	حقوق الأفراد في الصحة والتعليم من الدعوات التي دعت النقابات المهنية لتطبيقها .					

خامساً: معوقات الفعالية السياسية للنقابات المهنية :

الرقم	الفقـــــــــــــــرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا يوجد مطلقاً
١	الانشغال بمطالب الأعضاء الشخصية تعيق النقابات المهنية عن خدمة الصالح العام .					
٢	تقوم الدولة بالتدخل بالشأن الداخلي للنقابات المهنية .					
٣	تضع الدولة العراقيل أمام تدخل النقابات المهنية بالشؤون السياسية.					
٤	تسييس النقابات المهنية عائقاً أمام قيامها بدور وطني .					
٥	تقوم الحكومة بوضع العقبات القانونية للحد من حرية التعبير وأداء النقابات المهنية لدورها الوطني .					
٦	هناك انعدام ثقة بين النقابات المهنية والجهات الرسمية في الأردن .					
٧	تؤدي الخلافات داخل النقابات المهنية بعرقلة قيامها بدور سياسي .					
٨	التوجهات السياسية والحزبية للأعضاء داخل النقابات المهنية يحد من قيامها بدور سياسي .					
٩	تمانع الحكومة من إقامة شراكة مع النقابات المهنية لوضع آليات للإصلاح السياسي .					
١٠	يؤدي تضارب المصالح داخل النقابات المهنية إلى عدم قيام النقابات بدور سياسي أكبر .					

مع أمنياتي لكم بمزيد من العطاء

علي بني عامر